

سَلِّمَتْ
وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعِدُّوا

البُدُورُ السَّافِرَةُ فِي نَفْيِ انْتِسَابِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَى الْأَشْيَاعِ

تَأَلَّفَ
أَبِي أُسَامَةَ الْأُرِّي
جَمَالَ بَنُو نَهْشَرٍ عَبْدِ السَّلَامِ



حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٢٠٠٩ / ١١١٨٣

رقم الايداع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُشْكِرُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[سورة آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ زَوْجَهَا وَبَيْنَ يَدَيْهَا كَبِيرًا وَسَاءَ مَا تَكْفُرُونَ﴾ وَالَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿

[سورة النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَوِيًّا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[سورة الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا، وَكُلُّ مُخَدَّنَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

هذا هو الكتاب الثاني من سلسلة: «وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا»^(١) نعرض فيه بالعدل والإنصاف لمسألة انتساب الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - للشاعرة والتي دندن

(١) • والكتاب الأول كان في نفي انتساب ابن حزم إلى الجهمية، وكان اسمه: «إعلام البرية بنفي

انتساب ابن حزم إلى الجهمية» وهو من مطبوعات دار العقيدة - مصر - .

حولها الكثيرون تأصيلًا وتلميحًا ، حتّى قال قائلهم :

(ينبغي أن يُدرك كلّ مُسلم على وجه الأرض أنّ الشّادة الأشاعرة يُمثّلون علماء وأئمّة المُسلمين على ممرّ العصور والدّهور طوال فترة مائتين وألف سنة تقريبًا ، وهم أعلام أئمّة المهديّ الذّابين عن جمى العقيدة الإسلاميّة الصّحيحة ، والفقه الإسلاميّ وحياض الكتاب والشّنة المُطهّرة ، وهم جماهير الحفّاظ والمُحدّثين وسُراخ الصّحيحين والسّنن وعلى رأسهم الإمام الحافظ الثّوري كُتْلَقَه شارح « صحيح مُسلم » ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني كُتْلَقَه شارح صحيح البخاريّ » وغيرهم كثير وكثير) اهـ

وهذا الكلام فيه نظر عريض سوف نُبيّنه في ثنايا هذا الكتاب عند تحرير من هم الأشاعرة وهل هم أهل الشّنة .

وسيلحظ القارئ حرصي على الإنصاف ، وعرض المسألة بتأصيل علمي نحتاج إليه في عصرنا حيث افتقدت كتابات كثيرة إلى الموضوعيّة ، وسادت فيها الحربيّة والعصبيّة المذمومة ، وامتلاّت بالشّبّ والسّم ، فزادت كلّ مُنعصّب تعصّبًا لما هو عليه .

والله أسأل أن يوفّقني إلى الصّواب ، فما كان من خطأ فسني ومن الشّيطان ، وما كان من صواب فمن الله ، وما توفّقني إلّا بالله .

أبو أسامة الأثري

غفر الله له ولوالديه ولجميع المُسلمين

القاهرة في ٢٦ / رمضان سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ م

خُطَّةُ البَحْثِ

قَسِّمْتُ البَحْثَ إِلَى مُقَدِّمَةٍ ، وَفَصْلَيْنِ ، وَخَاتَمَةٍ :

* المُقَدِّمَةُ :

تَتَكُونُ مِنْ عِدَّةٍ مِنْ بَاحِثٍ :

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : تَرْجَمَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ .
- المَبْحَثُ الثَّانِي : التَّعْرِيفُ بِالأَشَاعِرَةِ .
- المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : هَلِ الأَشَاعِرَةُ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ .
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ : سَبَبُ نِسْبَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِلأَشَاعِرَةِ .
- المَبْحَثُ الْخَامِسُ : بَيَانُ مَسَاحَةِ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِتِّفَاقِ بَيْنِ الأَشَاعِرَةِ وَأَهْلِ الشُّنَّةِ .
- المَبْحَثُ السَّادِسُ : أَسْبَابُ اِنْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ

* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ :

نَفِي اِنْتِسَابِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَى الأَشَاعِرَةِ .

* الْفَصْلُ الثَّانِي :

الْمَسَائِلُ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْحَافِظُ ابْنِ حَجَرٍ أَهْلَ الشُّنَّةِ .

* خَاتَمَةٌ :

وَفِيهَا مُجْمَلُ الْكِتَابِ .

المقدمة ،

المبحث الأول :

ترجمة الحافظ ابن حجر

هو : أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد
ابن أحمد .

الإمام الحافظ الشهاب أبو الفضل الكناني العشقلاني المصري ، ثم
القاهري الشافعي .

ويُعرف بـ : « ابن حجر » وهو لقب لبعض آباءه .

ولد في ثاني عشري شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ، ونشأ بها
يتيمًا في كنف أحد أوصيائه : الزكي الخزوي ، فحفظ القرآن ، وهو ابن تسع عند
العُصْدر السُّفْطِي شارح « مختصر التبريزي » ، وصُلِّيَ به على العادة بمكة حيث كان
مع وصيه بها ، و« القعدة » ، و« ألفية ابن العراقي » ، و« الحاوي الصغير » ،
و« مختصر ابن الحاجب » الأصلي ، و« الملحة » وغيرها .

وبحث في صغره - وهو بمكة - « القعدة » على أبي حامد محمد بن ظهيرة ،
ثم قرأ على العُصْدر الإنبشيطي بالقاهرة شيئًا من العلم ، وبعد بلوغه لازم أحد أوصيائه
الشمس بن القطان في الفقه والعربية والحساب وغيرها ، وقرأ عليه جانبًا كبيرًا من
الحاوي ، وكذا لازم في الفقه والعربية الثور الأديسي ، وتفقه بـ : « الإبناسي » ، بحث
عليه في « المنهاج » وغيره ، وأكثر من مُلازمته أيضًا لاختصاصه بأبيه ،
وبـ : « البلقيني » لازمه مُدة ، وحضر دروسه الفقهيّة ، وقرأ عليه الكثير من
« الروضة » ، ومن كلامه على حواشيها ، وسمع عليه بقراءة « الشمس البرماوي » في
« مختصر المزني » ، وبـ : « ابن الملحن » قرأ عليه قطعة كبيرة من شرحه الكبير على
« المنهاج » ، ولزم العز بن جماعة في غالب العلوم التي كان يقرئها دهرًا .

ومثلاً أخذه عنه في شرح « المنهاج » الأصلي ، وفي « جمع الجوامع » ،
 وشرحه للعرز ، وفي المختصر الأصلي والنصف الأول من شرحه لـ : « العضد » ،
 وفي المطوّل ، وعلّق عنه بخطه أكثر من شرح « جمع الجوامع » ، وحضر دروس
 الهمام الخوارزمي ، ومن قبله دروس قنّيز العجمي ، وأخذ أيضاً عن البدر بن
 الطنبدي ، وابن الصّاحب ، والشّهاب أحمد بن عبد الله البوصيري ، وعن الجمال
 المارداني الموقت الحاسب ، واللغة عن المجد صاحب « القاموس » ، والعربية عن
 القماري والمحب ابن هشام ، والأدب والعروض ونحوهما عن البدر البشّكي ،
 والكتابة عن أبي علي الرّقّاي ، والثور البدماصي ، والقراءات عن الثّوخي قرأ عليه
 المحافل وخطّب من ديوانه على المنابر ليليج نظمه ونشره .

وقد صنّف مُعجماً لشيوعه قسّمهم فيه إلى قسمين : القسم الأوّل : من حمل
 عنه عن طريق الرواية ، والقسم الثاني : من حمل عنهم عن طريق الدراية .
 وقسّمهم من حيث علو السند إلى خمس طبقات .
 ثمّ ربّهم كلّ في طبقته على حروف المُعجم ، وذكر في ترجمة كلّ واحد
 منهم ما سمعه منه .

وسمّاه : « المُعجم المؤسس بالمُعجم المُفهرس » .
 وكان مُصنّفاً على عدم دخوله في القضاء حتّى إنّهُ لم يُوافق الصّدر الشّناوي
 لَمّا عرض عليه النّيابة عنه عليها ؛ ثمّ قُدّر أنّ المؤيّد ولأه الحكم في بعض القضايا ،
 ولزم من ذلك النّيابة ، ولكنّه لم يتوجّه إليها ، ولا انشذب لها إلى أنّ عرض عليه
 الاستقلال به ، وألزم من أجابه بقبوله فقبل ، واستقر في المُحرّم سنة سبع وعشرين
 بعد أنّ كان عرض عليه في أيّام المؤيّد فمنّ دونه وهو يأبى ، وتزايد ندمه على القبول
 لعدم فرق أرباب الدّولة بين العلماء وغيرهم ، ومبالغتهم في اللوم لرد إشاراتهم ، وإنّ
 لم تكن على وفق الحق ؛ بل يُعادون على ذلك ، واحتياجه لشدارة كبيرهم

وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بكل ما يرومونه على وجه العدل وصرح بأنه جنى على نفسه بتقلد أمرهم، وأن بعضهم ارتحل للقائه وبلغه في أثناء توجهه تلبسه بوظيفة القضاء فرجع، ولم يلبث أن صُرف ثم أُعيد، ولا زال كذلك إلى أن أخلص في الإفلاع عنه عقب صرفه في جمادى الثانية سنة اثنين وخمسين بعد زيادة مُدد قضائه على إحدى وعشرين سنة، وزهد في القضاء زهدًا تامًا لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن بسببه وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه.

ودرس العلوم الشرعية في أماكن ثابتة :

- درس التفسير بـ « الحسينية » ، و « المنصورية » ، والحديث بـ « البيروسية » ،
و « الجمالية المستجدة » و « الحسينية » ، و « الزينية » ، و « الشيخونية » ، و « جامع
طولون » ، و « القبة المنصورية » .

- والإسماع بـ : « المحمودية » .

- والفق بـ : « الخروية البدرية » بمصر ، و « الشريفة الفخرية » ،
و « الشيخونية » ، و « الصالحية النجمية » ، و « الصلاحية » المجاورة للشافعي ،
و « المؤيدية » .

وولي مشيخة « البيروسية » ، ونظرها والإفتاء بدار العدل والخطابة بـ « جامع
الأزهر » ، ثم بـ « جامع عمرو » ، وخزن الكتب بالمحمودية وأشياء غير ذلك مثا لم
يجتمع له في آن واحد .

وأمل ما ينيف على ألف مجلس من حفظه ، واشتهر ذكره وتعد صيته ،
وارتحل الأئمة إليه ، وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس
العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، وألحق
الأبناء بالآباء والأحفاد بل وأبناءهم بالأجداد ولم يجتمع عند أحمد مجموعهم ،
وقهرهم بذكائه وتفوق تصوّره ، وسرعة إدراكه ، واتساع نظره ، ووفور آدابه ؛

وامتدحه الكبار وتبجح فحول الشعراء بمطارحته ، وطارت فتواه التي لا يمكن دخولها تحت الحصر في الآفاق ، وحُدث بأكثر مروياته خصوصًا المطولات منها ، كل ذلك مع شدة تواضعه وحلمه وبهائه وتحريه في مأكله ومشربه وملبسه وصيامه وقيامه وبذله وحسن عشرته ومزيد مداراته ؛ ولذيذ مُحاضراته ، ورَضَى أخلاقه وميله لأهل الفضائل وإنصافه في البحث ورجوعه إلى الحق وخصاله التي لم تجتمع لأحد من أهل عصره ؛ وقد شهد له القُدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة الثَّامة والذهن الوَفاد ، والدِّكاء المُفرط ، وسعة العلم في فنون شتى .

قال شمس الدين السخاوي :

(ومحاسنه جمّة وما عسى أن أقول في هذا المختصر ، أو من أنا حتّى يُعرف بمثله خصوصًا وقد ترجمه من الأعيان في التّصانيف المُتداولة بالأيدي الثّقي الفايسي في « ذيل التقييد » ، والبدر البشتكي في طبقاته للشعراء ، والثقي المقرئ في كتابه « العقود الفريدة » ، والعلاء بن خطيب الناصرية في « ذيل تاريخ حلب » ، والشمس بن ناصر الدين في « توضيح المشتبه » ، والثقي بن قاضي شعبة في تاريخه ، والبرهان الحلبي في بعض مجاميعه ، والثقي بن فهد المكي في « ذيل طبقات الحفاظ ، والطُّب الخيُصري في « طبقات الشافعية ، وجماعة من أصحابنا كابن فهد النجم في معاجيمهم . وغير واحد في الوفيات ، وهو نفسه في « رفع الإصر » ، وكفى بذلك فخراً ، وتجاوزت فأوردته في : مُعجمي ، والوفيات ، وذيل القضاة ؛ بل وأُفردت له ترجمة حافلة لا تفي ببعض أحواله في مُجلّد ضخّم أو مجلدين ، كتبها الأئمة عني وانتشرت نُسخها وحُدثت بها الأكابر غير مرّة بكُل من مكّة والقاهرة ، وأرجو - كما شهد به غير واحد - أن تكون غاية في بابها سُميتها : « الجواهر والدرر » .

وقد قرأت عليه الكثير جدًّا من تصانيفه ومروياته بحيث لا أعلم من شاركني في مجموعها ، وكان - كَلَفَه - يؤدّني كثيرًا ويُنوّه بذكرى في غيبتني مع صغر سني

حتى قال : ليس في جماعتي مثله .

وكتب لي على عدة من تصانيفي وأذن لي في الإقراء والإفادة بخطه ، وأمرني بتخريج حديث ثم أملاه .

ولم يزل على جلالة وعظمته في النفوس ، ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفّي في أواخر ذي الحجة سنة الثنتين وخمسين وثلاث مائة هـ .
وذلك أنه حصل له إسهال مع رمي دم ، واستمر به ذلك إلى أن وافاه حمامه يُعيد صلاة العشاء الآخرة من ليلة الثبث المُسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة الحرام .

وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلاً عن دونهم مثله ، وشهد أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما الصلاة عليه ، وقُدّم السلطان الخليفة للصلاة ، ودُفِن تجاه ثربة « الدُّلَمي » بالقرافة ، وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه ، ومشى إلى ثرته من لم يمش نصف مسافتها قط .
ولم يخلف بعده في مجموعه مثله .

ورثاه غير واحد بما مقامه أجل منه تَكَلَّفَهُ وَإِيَّانَا .

وكان يُحسن نظم الشعر ، بل ويفيض شعره بالحكمة ، ومن شعره :
خليلي وليّ العمر مثا ولم نثب وننوي فعال الصالحات ولكنا
فحسنى متى نبني بيوثا مُشيدة وأعمارنا مثا تُهدّ وما تُبنى
وقوله :

لقد آن أن نُثقي خالقنا إليه المآبُ ومنه النُشور
فنحنُ لصرف الرُدى مالنا جميعاً من الموت وإي نصير
وقوله :

سيروا بنا لمساب إن الزمان يسيرُ
إن الدار البلاء ما لنا مجير نضيرُ

وقوله :

أحي لا تُسَوَّف بالمتاب فقد أتى نذير مَشِيْب لا يُعَارَقه الهَم
وبقي لي أن أنوء بشئ من حُسن خُلُق الحافظ ابن حجر ، وتقديره
للمُحالِفيه ، وأنَّ اختلاف عنده لا يُفسد للودَّ قصيدة ، وهذا عدد من يُطالِع ردود
العلماء قليل .

قال ابن عبد الهادي في « الرِّبَاض اليانعة » :

(كان مُحَدِّثًا نشيخ تقي الدِّين ابن تيمية مُعَظَّمًا له ، جاريًا في أصول الدِّين على
قاعدة المُحدِّثين ، ولهذه العلَّة كثير من الشَّافعية ينتقص حُقه ، ولا يندفع به في
التَّعْظِيم منزلته ، كعملهم ذلك مع ابن ناصر الدِّين) . اهـ
* ثناء العلماء عليه :

- شهد به الحافظ العراقي بأنَّه أعلم أصحابه في الحديث ، ولذا سئل : من
تخلَّف بعدك ؟ ، قال : ابن حجر ، ثُمَّ ابني أبو زُرعة ، ثُمَّ الهيثمي .
- قال ابن تفرج بردي في « السهل الصَّافي » :

(كان - رَحِمَهُ اللهُ - حافظ العصر ، حافظ المشرق والمغرب ، أمير المؤمنين في
الحديث ، انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أئام شيعته بلا مُدافعة) . اهـ
- وقال ابن فهد المكي في « لحظ الأكفَّاء » :

(كان في حالة طلبه للعلم مُعِيدًا في رِي مُستفيد ، إلى أنْ انْعَرَد في شِبابه بين
عُلَماء زمانه بمعرفة فنون الحديث ، لا سيَّما رجاله ، وما يتعلَّق بهم) . اهـ
وقال أيضًا :

(كان حسن الأخلاق ، لطيف المُعاشرة ، حسن التَّعبير ، عديم الظُّلُم ، لم تر
لعيون مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه) . اهـ

وقد كل من التَّقي القَاسمي ، والبرهان الحلبي : « ما رأيا مثله » .

قال شهاب الدين المصوري :

بكك الذهر حتى الشحو أصحى مع التصريف بعدك في جدال
وقد أصحى البديع بلا بيان وقد سلعت معانيه المعولي
وقال عنه ابن طولون :

هيهات أن يأتي الرمان بمثله إن الزمان بمثله بهحيل
عقم النساء فيما يلدن شبيهه إن النساء بمثله نعقيم

• مؤلفات الحافظ :

خفف الحافظ - رَافَعَة - عددًا كبيرًا من المؤلفات ، منها :

- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » .

وهو أشهر كتب الحافظ ، وأجلها ، وهو من أجمع شروح « صحيح البخاري »
وأنفعها . حتى قال الشوكاني - رَافَعَة - لما قيل أن بشرح « صحيح البخاري » : لا
هجرة بعد الفتح .

- « هدي الساري » .

وهو عبارة عن مقدمة تشتمل على جميع مقاصد الشرح .

وهذه المقدمة نفيسة جدًا ، ورغم أن الحافظ وضعها لبيان مسائل في الشرح
إلا أنها تفيد طالب الحديث عامة حيث اشتملت على جملة كثيرة من القواعد
وانطباعات التي تُعين طالب العلم عند البحث والمذاكرة .
- تعليق التعليق .

وصل فيه الحافظ تعليقات البخاري في صحيحه ، ولم يقته من ذلك إلا
نفس . وهو مما لم يسبق إليه . والتأخر فيه يعلم سعة اطلاع الحافظ ، وقوة حفظه .
وقد احتصره الحافظ وسماه : « التشويق إلى وصل المهم من الشئيق » .
ثم حصره واقتصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم تقع في الأصل إلا مُعَلَّفة .
ووصلت في غير الصحيح ، وسماه : « التوفيق بتعليق الصحيح » .

« تهذيب التهذيب » .

وقد هذب فيه الحافظ كتاب « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، وحذف منه ما طرأ أنه من الإطالة ، وتعقبه حيثما ، وزاد عليه حيثما آخر ، وهو من أجمع كتف الرجال ، ولا يستغني عنه طالب علم .

« تقريب التهذيب » .

بإيد الحافظ على كتابه « تهذيب التهذيب » ، وذكر فيه رواية أصحاب الكتب الستة ، من رواها لهم فيها أو هي غيرها من مؤلفاتهم ، واكتفى بذكر حكم مجمل في كل راوٍ ، لما رأى كثيرا من الناس لا يستطيعون الجمع بين أقول الأئمة في الرواة ، وذكر طبقة كل راوٍ ، ومدة وفاته ، وما يميزه عن غيره في حال نشأته الأسماء .

ورغم كثرة استدراكات العلماء على هذا الكتاب ، ونقدتهم لبعض أحكامه إلا أن له منزلة عندهم ، وأكاد أجزم أنه ما من باحث في أحوال رجال الكتب الستة إلا ولا بد له أن يرجع إلى هذا الكتاب .

« الإصابة في تمييز الصحابة » .

هو كتاب نافع جامع في معرفة الصحابة ، رتبهم فيه على حروف المعجم ، ثم رتب كل حرف فيه إلى أربعة أقسام .

« اتحاف المهرة بأطراف المشرة » .

يعني : الموطأ ، ومُسند الشافعي ، ومُسند أحمد ، ومُسند الدارمي ، وصحيح ابن خزيمة ، والمُنتقى لابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، والمُستخرج لأبي عروبة ، والمُسندرك للحاكم ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، والشئ للدارقسي وقد راد العدد واحداً ؛ لأنه لم يُعَدَّ « صحيح ابن خزيمة » فيها ؛ لأنه لم يصح منه إلا أربعة .

وقد اجتري منها أطراف « مُسند أحمد » وأفرده ، وسماه « المُسند المُعني بأطراف المُسند الحنبلي » .

- « المطالب العالية في زوائد الثمانية » .

وهي : مُسند الطيالسي ، ومُسند مُسدد ، ومُسند الحُمَدي ، ومُسند إسحاق بن راهويه ، ومُسند ابن أبي عُمر العدني ، ومُسند ابن أبي شبة ، ومُسند أحمد بن منيع ، ومُسند عبد بن حميد ، ومُسند الحارث بن أبي أسامة ، ومُسند أبي يعلى الموصلي .

وزاد في العدد اثنين ؛ لأن مُسند إسحاق بن راهويه لا يوجد منه إلا النصف ، ومُسند أبي يعلى لم يُحَرَّج منها إلا رواية ابن المقرئ ، وأما رواية ابن خلدان فقد أفرد روائده الحافظ نور الدين الهيثمي في : « المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي » .

- « لسان الميزان » .

أشبهه على كتاب « ميزان الاعتدال » للحافظ شمس الدين الذهبي ، أورد فيه رجال الميزان وتعقب الذهبي في مواضع كثيرة ، وزاد عليه عددًا كبيرًا من الرواة الذين فات الذهبي إيرادهم في مُصنَّفه ، وإن كان أكثرهم من الشيعة المتأخرين ، أو الذين لم يرد ذكرهم في كُتب أهل السنة ، أو قلبي الرواية في كُتب أهل السنة ، وكذا أورد عددًا من الشُّعراء ، أو ممن لا رواية لهم .

وهذا لا يُقلل من شأن الكتاب ، بل لو جُمع تهذيب التهذيب ، وتقريب التهذيب ، ولسان الميزان وكلها للحافظ وأُضيف إليها المُعني لحصل أطراف أغلب رواة الحديث ، والله أعلم .

- « تبصير المُتنبه بتحرير المُشتبه » .

وهو من أجمع الكتب في بابهِ .

- « إنباء القمر بأنباء العمر » .

وهو كتاب له في التاريخ .

- « نحة الفكر في مُصطلح أهل الأثر » .

وهذا المؤلف على صغر حجمه ، وقلة لفظه ، يُقدّر من أهم كتُب المُصطلح ،

حيث انتجع الحافظ فيه نهجًا جديدًا في عرض مسائل المُصطلح لم يكرّ مألوفًا قبله .

- « نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر » .

وهو شرح لطيف على كتاب النخبة الذي ذكرته آنفاً .

- « المعجم المؤسس بالمعجم المفهرس » .

- « تعجيل المسعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة » .

يعني : من لم يُخرج لهم أصحاب الكتب الستة في كتبهم .

والمقصود بـ : « الأئمة الأربعة » : أبو حنيفة ، مالك بن أنس ، الشافعي ،

أحمد بن حنبل - رحمهم الله - .

- « الدرر انكاسية في أعيان المائة الثامنة » .

- « نزهة الأكباب في الألقاب » .

- « تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » .

- « انقور التسدد في الذب عن مُسند الإمام أحمد » .

- « الثكت على ابن الصلاح » .

- « المُقترَب في المُضطرب » .

- « الوقوف على ما في صحيح مُسلم من الموقوف » .

- « تسديد القوس على مُسند الفردوس » .

- « الدرّاية في تحريج أحاديث الهداية » .

- « اتّحيص الحبير في تحريج أحاديث الزّاهي الكبير » .

- « ردع المحرم عن سبّ المُسلم » .

وعبر ذلك من لمؤنعات الكثيرة ، وقد تتبّع د . شاكر محمود عبد المُعتم ، مُصنّفات ابن حجر ، في رسالته العلميّة ، والتي عوّلها « ابن حجر العسقلاني » ، ودراسات مُصنّفات ومهجه وموارده في كتاب الإصابة « ، فبلعت : اثنين وثمانين ومائتي مُصنّف .

ولم يرض الحافظ عن مُعظمها ، حيث إنّه قد كتبها في مُقتبل عُمره .

قال الشّخاوي : سمعت ابن حجر يقول : كنت راضياً عن شيء من تصانيفي ؛ لأنّي عملتها في ابتداء الأمر ؛ ثمّ لم يتهياً لي من تحريرها سوى : شرح البخاري ومُقدّمته ، المُشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان . بل كان يقول : لو استقبلت من أمري ما استدرت لم أتقيد بالذهبي ، ولجعلته كتاباً مُتكرراً . بل رأيت في مواضع أثني على شرح البخاري ، والتعليق ، والنّخبة .

المبحث الثاني

التعريف بالأشاعرة

الأشاعرة مذهب عقدي يُنسب إلى أبي الحسن الأشعري الذي حرج على المعتزلة بعدما كان علماً من أعلامها، لما اكتشف بطلان ما هم عليه، فأردن شيئاً مذهباً وسعاً بين المعتزلة المتغالين في الاستدلال بالعقل، وبين أهل السنة المتمسكين بالأثر.

وقد اتخذت لأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في مُحاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كلاب.

✽ التأسيس :

أسس هذا المذهب أبو الحسن الأشعري، هو أبو الحسن عبي بن سماعيل، ولد بالبصرة سنة ٢٧٠هـ، ومُرّت حياته الفكرية بثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : عاش فيها في كنف أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره، وكان الجبائي مُتروكاً من أمّه، فتلقّى علومه حتى صار نائبه وموضع ثقته. ولم يزل أبو الحسن يتزعم المعتزلة أربعين سنة.

- المرحلة الثانية : ثار فيها على مذهب الاعتزال الذي كان يُباصح عنه، بعد أن اعتكف في بيته خمسة عشر يوماً، يُفكر ويدرس ويستحير له تعالى حتى اعتُمانت نفسه، وأعلن البراءة من الاعتزال وخطّ لنفسه مهجاً جديداً يلحاً فيه إلى تأويل النصوص بما ظنّ أنّه يتفق مع أحكام العقل وفيها أتبع طريقة عبد الله بن سعيد ابن كلاب في إثبات الصفات الشّيع عن طريق العقل، وهي الحياة والعلم والإرادة ولقدرة والسمع والبصر والكلام، أمّا الصفات الحيرئة كالوجه واليدين والقدم والشفاه فتولّها على ما ظنّ أنّها تتفق مع أحكام العقل وهذه هي المرحلة

أنتي ما زال الأشاعرة عبيها .

المرحلة الثالثة : إثبات الصّدت جميعها لله تعالى من غير تكليف ولا شبيه

ولا تعصين ولا تحريف ولا تدبيل ولا تمثيل ، وفي هذه المرحلة كتب كتاب : « الإبانة عن أصول الدّيانة » لئدي عثر فيه عن تفصيله لعقيدة الشّيف ومهجم ولئدي كان حامل لوائه الإمام أحمد بن حنبل . ولم يقتصر على ذلك بل حلب مكنة كبيرة في الدّفع عن الشّية وشرح العقيدة تُقدّر بثمانية وستين مؤلفاً ، تُوفي سنة ٣٢٤هـ ، ودُفن ببغداد وتُوي على جزته : اليوم مات ناصر الشّية .

وقد نازع أكثر الأشاعرة في صيغة كتاب « الإبانة » لمسبب إلى إمامهم ، لأنّ إثبات توبة أبي الحسن ووبته إلى منهج الشّيف فيه تدبير ما لهم عليه من انفساد ولجذلان ، إلا أنّ عدداً كبيراً من المؤرّخين وأهل العلم قد أكّدوا هذا التوبة ، وأثبتوا هذه الأوبة ، ومنهم :

- الحافظ ابن عساكر - رحمته - حيث إنّ به مُصنفاً قام فيه بالدّفع عن أبي الحسن الأشعري وعقيدته ، ورثب كل ما قيل في عقيدته ، وأثبت رجوعه - رحمته - عن الاعتزال ، وكذ رجوعه عن المذهب الذي يُنسب إليه حالياً .

- أبو العباس بن خلكان : المتوفى سنة ٦٨١هـ ، في كتابه : « وَفَيَات الأعيان » .

- الحافظ ابن كثير : المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، في كتابه : « البداية والنهاية » .

- الحافظ الذهبي : في كتاب : « العلل للعلل العفّار » .

وبعد وفاة أبي الحسن الأشعري ، وعلى يد أئمة المذهب وواضعي أصوله وأركانه ، أخذ لمذهب الأشعري أكثر من صور ، تعددت فيها اجتهاداتهم وماهجم في أصول المذهب وعقائده ، من أبرز مظاهر ذلك لتطور

- قُرب من أهل الكلام والاعتزال .

- دُحول في التّصوّف ، وتنصّب لمذهب الأشعري به .

- الدُّحُول في الفلسفة وجعلها جزءاً من مذهب فصحوا عن قصد إمامهم
لدي قصد إقامة مذهب وسط بين أهل الاعتزال، وأهل السنة.

قال مُحب الدين الحطيط في تعيقه على كتاب «المُتَقَي»^(٢)

(أما الأشعرية اسم المذهب المنسوب إلى أبي الحسن الأشعري في علم
الكلام، فكما أنه لا يُعْتَلُ الأشعري ما كان عليه في طور اعتزاله فإنه ليس من
الإصناف أن تُلصق به الأشعرية بعد أن رجع إلى عقيدة السلف التي أُرِدَ أن يلقي
إليه بها، بل إن المذهب الأشعري المنسوب إليه إنما يُنسب إلى ما كان عليه ابن
كلاب البصري المتوفى سنة ٢٤٠ هـ كما أوضح ذلك تقي الدين ابن تيمية في
كتابه: «العقل والنقل» ٢ / ٥ - طبعة لشيخ حامد العقبي رَحِمَهُ اللهُ - ثم عذر أبو
الحسن في آخر حياته عن كثير من الثاويلات، وأثبتها دون تشبيه على ما كان عليه
السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهكذا ختم الله له بالخير حسنى) ١٠ هـ

• أبرز أئمة المذهب الأشعري :

- القاضي أبو بكر الباقلاني : (٣٢٨-٤٠٢ هـ)، (٩٥٠-١٠١٣ هـ) هو

مُحمَّد بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفر، من كبار عُلماء الكلام، هُذِبَ بحوث
لأشعري، وتكلَّم في مُقدِّمات البراهين العقائدية لشوحيد، وغالَى فيها كثيراً إذ سمَّيَ ترد
هذه المُقدِّمات في كتاب ولا سُنَّة، ثُمَّ انتهى إلى مذهب لسلف وأثبت جميع
النُّصَبات كالوجه واليدِين على الحقيقة، وأبطل أصناف الثاويلات التي يستعملها
الشُّرُوءة، وذلك في كتابه : «تسهيل الأوائل وتلخيص الدلائل» .

ولد في البصرة وسكن بعدد وثوفاً فيها، وحنَّه عضد الدولة سيفر، عه إلى
ملك الروم، فحرت به في مُصْطَصِيَّة مُاضرات مع عُلماء أنصاريَّة بين
يدي ملكها .

(٢) • وهو مُختصر كتاب «مباح السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية - اختصره الحافظ شمس
الدين الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - .

- أبو إسحاق الشيرازي: (٢٩٣-٤٧٦هـ)، (١٠٠٣-١٠٨٣م). وهو إبراهيم بن عبي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة الصغرى على شاطئ دجلة، فكان يُدرّس فيها ويُديرها.

أبو حامد الغزالي: (٤٥٠-٥٠٥هـ)، (١٠٥٨-١١١١م) وهو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي، لم يسلك الغزالي مسلك اليافلاني، بل حالف لأشعري في بعض الآراء، وخاصة فيما يتعلق بالتقدميات العقلية في الاستدلال، ودَمْ علم الكلام ويثب أن أدلته لا تُفيد اليقين كما هي كتب: «المُفيد من الضلال»، وكتاب: «التفرقة بين الإيمان والزندقة»، وحزْم الحوض فيه فقال: «لو تركت الهداية لصرّحنا بأنّ الخوص في هذا العلم حرام». وأُتجه نحو التصوّف، واعتقد أنّه الطريق الوحيد للمعرفة. وعاد في آخر حياته إلى الشنّة فمدت وكتاب البحاري على صدره.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - توبته وأوبته في «مجموع الفتاوى» ٧٢ / ٤، فقال:

(وهذا أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتألّبه ومعرفة بالكلام وفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوّف، ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والخبرة، ويُحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجوع إلى طريقة أهل الحديث، وصُف: «إلجام العوام عن علم الكلام» هـ.

- أبو إسحاق الإسفراييني: المتوفى سنة: ٤١٨هـ، ١٠٢٧م.

وهو إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مهران.

- إمام الحرمين أبو المعالي الجويني:

المولود سنة: ٤١٩هـ، ١٠٢٨م.

المتوفى سنة: ٤٧٨هـ، ١٠٨٥م.

وهو عبد الملك بن عبد لله بن يوسف بن محمد الحويني ، دافع عن لأشعرية
مشاع ذكره في الآفاق ، إلا أنه في نهاية حياته رجع إلى مذهب الشافعي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ٤ ٧٣

(وهذا إمام حرمين ترك ما كان يسحبه ويُقرّره ، واحتار مذهب الشافعي ،
وكان يقول : يا أصحابها لا تشغلوا بالكلام ، فلو أنني عرفت أن الكلام يبلع بي ما
بلغ ما اشتغلت به .

وقال عند موته : لقد خُضْتُ البحر الغضيم ، وخسيت أهل الإسلام وعيولهم ،
ودخست فيما نهوني عنه ، والآن إن لم يتداركني رأيي برحمته فلويل لابن الحويني ،
وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمي .

أو قال : على دين عجائز نيسابور) . اهـ

وقد قال في رسالته النظامية :

(وأندي ترتضيه رأياً وندين الله به عقيدة أتباع سيف الأئمة للدليل المقاطع على
أن إجماع الأئمة حجة .) . اهـ

بل نصر فيه على أصول مُعتقده الجديد فقال :

(اختصت مسالك العلماء في الطواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع
على أهل الحق فتحواها ، فرأى بعضهم تأويلها ، والنزاع في القرآن ، وما يصح
من التفسير ، وذهب أئمة الشافعي إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الطواهر على
موادها ، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذي ترتضيه رأياً ، وندين به عقداً
أتباع سيف الأئمة ، فلا أولى الاتباع ، والدليل اسمعي المقاطع في ذلك أن إجماع
الأئمة حجة مُشعة ، وهو مُستند مُعصم لشريعة ، وقد درج صاحب رسول الله ﷺ
على ترك التعرض لمعانيها ، ودرج ما فيها ، وهم صموة الإسلام المستقنون بأعباء
الشريعة ، وكانوا لا يألمون جهة في ضبط قواعد المنة والتواصي بحفظها ، وتعليم

تُس ما يحتاجون إليه منها ، ولو كان تأويل هذا مسوِّعاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بصروح الشريعة ، فإذا تصرَّم عصرهم وعصرنا لتابعين عن الإصرار عن لتأويل ، كان ذلك قطعاً بالله لوجه المُتَّبِع ، فحقُّ علي دِي السِّبِّ أن يعتقد ترويه الباري عن صفات المُخْذَثين ، ولا يحوصر في تأويل المُشْكِلَات ، ويكفل معناها إلي الله . اهـ

ويحصد ذلك ما ذهب إليه في كتابه : عباد الأمم ، فبالرغم من أن الكتاب مُحَصَّص لعرض العقيدة لسياسي الإسلامي فقد قال فيه :

(والذي أذكره الآن لائق بمقصود هذا الكذب ، أن الذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب الشف لشابقين ، قبل أن نبغت لأهواء وراغت لآراء وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التُّعْرُض للغوامض والتعمق في المُشْكِلَات .) هـ

ونقل القرطبي في شرح مُسلم أن الجويني كان يقول لأصحابه : يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يسبغ بي ما بلغ ما تشاغل به .
وقد ثوَّفِي بيسابور وكان تلامذته يومئذ أربعمائة .

- الفخر الرازي : لم يولد في سنة : ٥٤٤ هـ - ١١٥٠ م ، المتوفى سنة : ٦٠٦ هـ - ١٢١٠ م :

هو أبو عبد الله محمد بن عمر الحسن بن الحسين التيمي الصبرشذني الرازي المولد ، المعروف عن المذهب الأشعري في مرحلته الأخيرة حيث حلط الكلام بالفلسفة ، بالإصافة إلى أنه صاحب القاعدة الكُنيَّة التي انتصر فيها لعقل وفدَّمه على الأدلة الشرعيَّة .

وقد كان له تشكيكات على الشيعة عن غاية من الوهن ، إلا أنه أدرك عجز العقل ، فأوصى وصيَّة تدل على تحسُّن اعتقاده ، فقد بيَّه في أواخر عمره إلى

ضرورة اتّباع مذهب الشلف ، وأعلن أنّه أسلم المناهج بعد أن دار دورته في طريق علم الكلام فقال :

(لقد تأملتُ الطُّرق الكلامية والمناهج الفلسفية ، رأيتها لا تشفي عيلاً ، ولا تروي عيلاً ، ورأيت أقرب الطُّرق ، طريقة القرآن ، أقرأ في الإثبات ﴿لَرَجَحُّ عَلَيَّ الْعَرْشِ أَسْوَى﴾ [سورة طه ٥] . و : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة فاطر ١٠] ، وأقرأ في النفي : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ١١] . و : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [سورة طه ١١٠] .

ثم قال في حسرة ومدامة : « ومن جرّب تجربتي عرف معرفتي » (٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ٤ / ٧٢ :

(وكان يتمثل كثيراً :

نهايةُ قدامِ العقولِ جفأً وأكثُرُ شغبي العالمين ضلالُ
وأرواحك في وحشةٍ من جسوننا وحاصلُ دنياها أذى ووبانُ
ولم نشتقِدْ من بحثنا طولَ عمرنا سوى أن جَمَعْنَا فيه قِبَلَ وقالوا (١)

وسأنتي الكلام في المبحث الخامس على أصولهم التي خافوا فيها أهل السنة ، أو تلك التي وافقوا فيها أهل السنة تفصيلاً إن شاء الله .

(٣) * راجع كلام الحافظ ابن حجر في لسان السير ٠ (٤ / ٤٢٦ - ٤٢٩) ، وكلام شيخ الإسلام

ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٠ (٤ / ٧٢ - ٧٣) ، وفي الفتوى المحمودة الكبرى لابن تيمية

(٤) * انظر عزري الفتاوى إلى ما مرّ من الكلام عن نوبة أبي المحسن الأشعري ، ونوبة أبي المعالي

الجرجسي ، ونوبة العراقي ، ونوبة الزاري وغيرهم ، واعلم أنّ فيه فالتفتين العائدة الأولى مسددة

كانوا عليه ، والعائدة الثانية ثبات مذهب أهل السنة ، حيث لم يُقل عن أئمتهم هذا الراسخ ، أو نحوه

والعجيب أنّ أتباع المذهب الأشعري لا يعودون لمذهب الحق (مذهب أهل السنة) كما عد

أئمتهم ، بل ينفقون على ما هم عليه ، ويدعون إليه ، ويقيمون المدارس والمعاهد لشروءه وإلى

المبحث الثالث

هل الأشاعرة من أهل السنة ؟

قال الشافري في « نومع لأنوار » ١ / ٧٣ :

(أهل السنة والجماعة ثلاث فرق : الأثرية ، وإمامهم أحمد بن حنبل رحمته الله ، والأشاعرة ، وإمامهم أبو الحسن لأشعري رحمته الله ، والماتريدية ، وإمامهم أبو منصور الماتريدي ، أمّا فرق الضلال فكثيرة جداً) . اهـ

وهذا لقول متعقب ، تعقبه الشيخ عبد الله باطين ، كما في هامش « لومع الأنوار » ١ / ٧٣ ، حيث قال :

(تقسيم أهل السنة إلى ثلاث فرق فيه نظر ، فالحق الذي لا ريب فيه أن أهل السنة فرقة واحدة ، وهي الفرقة الشاذية التي بيّنها النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عنها بقوله : « هي الجماعة » . وفي رواية : « من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي ، أو من كان على ما أنا عليه وأصحابي » .

وبهذا عُرف أنهم المجتمعون على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولا يكونون سوى فرقة واحدة ، واسمُوف نفسه برحمه الله لما ذكر في الشقمة هذا الحديث قال في التضم :

وبس هذا النص جزماً يُعْتَبَرُ في فرقهِ إلا على أهل الأثر
يعني بذلك الأثرية ، وبهذا عُرف أن أهل السنة والجماعة هم فرقة واحدة
الأثرية) . اهـ

قال بن عثيمين رحمته الله في « شرح العقيدة الوسطية » ٢ : ٣٣٨ .

(فإد سئلوا : من أهل السنة والجماعة ؟ فقول : هم المتمسكون بالإسلام المحصن انخالص عن الشوب .

وهذا التعريف من شيخ لإسلام ابن تيمية يقتضي أن الأشاعرة والماتريدية

ويحورهم ليسوا من أهل الشُّنَّة والجماعة ؛ لأنَّ تمسكهم مشوب بما أَدْحَنُوا فيه من البدع .

وهذا هو الصُّحيح ؛ أنَّه لا يُعدُّ الأشاعرة ؛ والماثرية فيما ذهبوا إليه في أسماء الله وصفاته من أهل شُنَّة والجماعة .

وكيف يُعدُّون من أهل شُنَّة والجماعة في ذلك مع مُجانبتهم لأهل شُنَّة والجماعة ١٢ .

لأنَّه يُقال : إمَّا أنَّ يكون الحق فيما ذهب إليه هؤلاء ، الأشاعرة والماثرية ، أو لحق فيما ذهب إليه الشُّف . ومن المعلوم أنَّ الحق فيما ذهب إليه الشُّف ؛ لأنَّ الشُّف هُنا هم الصُّحابة والثَّابون وأئمة الهدى من بعدهم . فإذا كان الحق فيما ذهب إليه الشُّف ، وهؤلاء يُخالفونهم ؛ صاروا ليسوا من أهل الشُّنَّة والجماعة في ذلك) . اهـ .

وقال الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحواشي - حفظه الله - في : منهج الأشاعرة في العقيدة « ص ٩ - ١٣ :

(إنَّ مُصطلح أهل شُنَّة والجماعة يُطلق ويُراد به معنيان :

أ- المعنى الأعم : وهو ما يُقابل الشُّيعَة ، فيُقال : المنتسبون للإسلام قسمان : أهل الشُّنَّة والشُّيعَة ، مثمَّا عثُونا شيخ الإسلام كتابه في الرد على الرافضي : « منهاج الشُّنَّة » وفيه بين هذين المعنيين ^(٥) ، وصرَّح أنَّ ما ذهب إليه الصُّوائف المُبتدعة من أهل الشُّنَّة بالمعنى الأخص .

وهذا المعنى يدخل فيه كُلُّ من سوى الشُّيعَة كالأشاعرة ، لاسيما والأشاعرة فيما يتعلَّق بموضوع الصُّحابة ، والخُلفاء مُتَّفِقون مع أهل الشُّنَّة ، وهي نقصة الاتِّفاق المسيحية الوحيدة كما سيأتي .

ب- المعنى الأخص وهو ما يُقابل المُبتدعة وأهل الأهواء ، وهو الأكثر

ستعمداً في كُتب الجرح والتعديل ، فإذا قالوا عن الرجل : إنه صاحب سُنة ، أو كان سُنيًا ، أو من أهل السنة ونحوها ، فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف لبدعية . كالجورح وللمعتزلة والشيعة ، وليس صاحب كلام وهري .

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعة أبدًا ، بل هم خارجون عنه ، وقد نص الإمام أحمد وابن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يُعتبر من أهل السنة ، وإن أصاب بكلامه السنة ، حتى يدع الجدل ، ويُسلم لشخص ، ثم يشترصوا موفقة السنة فحسب ، بل التلقي والاستمداد منها^(١) ، فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن أخطأ ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ ، وإن وافق في النتيجة . والأشاعة - كما سترى - تلقوا واستمدوا من غير السنة ، ولم يوفقوها في

النتائج فكيف يكونون من أهلها ؟

وسأني بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بانك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث :

١- عند المالكية :

روى حافظ المغرب وغلثها القد ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خوزم ممداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء . وقال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل منكم فهو من أهل الأهواء والبدع ؛ أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبدًا ، ويُهجَر ويُؤذَن على بدعته ، فإن تمادى عليها سُيِّبَ منها^(٢) . اهـ

(١) * انظر شرح أصول اعتماد أهل السنة والجماعة للعلامة ، تحقيق الأخ أحمد بن سعد بن حمد ، (١/١٥٧ ، ١٦٥) .

(٢) * جامع بيان العلم وفضله ١١٧ / ٢ تحقيق عثمان محمد عثمان ، وهو ٩٦ / ٢ من نصح المبرر .

وروى ابن عبد البر نفسه في الانتقاء عن الأئمة الثلاثة : « مالك وني حبيبة والشافعي » سبهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ، ومثله ابن انعم في : « اجتماع الجيوش الإسلامية » فعادا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام !؟

٢- عد الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني ، وقد كان معاصراً للأشعري : (لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والسنيئية والكرامية ولشكيتة ، بل نقبلها بلا تأويل ، ونؤمن بها بلا تمثيل) اهـ^(٨) .

قال الإمام أبو الحسن الكرخي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : (لم يزل الأئمة الشافعية يأنمون ويستكفون أن ينسبوا إلى الأشعري ، ويترأون مدأ بني الأشعري مذهبه عليه ، ويهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حوليه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة » ، وضرب مثلاً بشيخ الشافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفراييني الملقب بالشافعي الثالث « قائلاً : « ومعلوم شدة استيخ على أصحاب الكلام حتى مير أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ، وعلق عنه أبو بكر الرذقاني وهو عدي ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه : « التلمع » ، « والبصرة » حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا مئز وقاد : « هو قول بعض أصحابنا ، وبه قالت الأشعرية ، ولم يخذهم من أصحاب الشافعي ، استكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فصلاً عن أصول الدين » اهـ^(٩) .

(٨) * ثوئي ابن سريج سنة ٣٠٦ : انظر تاريخ بغداد ٤ / ٢٩٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ : ٢٠١ ، وانظر أنه ثوئي قبل رجوع الأشعري لمذهب الشاف ، والأشعري ثوئي سنة ٣٢٤ ر ٣٣٠ على

فويين . انظر عقيدة ابن سريج في : « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص ٦٢

(٩) * الشعيبة ٢٣٨ - ٢٣٩ وانظر شرح الأصفهانية : ٣١ من ج ٥ من المناوي الكبرى نفسه =

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري^(١٠).

٣- الحقيقة :

معلوم أنَّ واصع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري ، وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وهي مُشبهة لما في الفقه الأكبر عنه ، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قرأ إنَّ الله يس على العرش . أو توقَّف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشرًا المزيبي ، ومعلوم أنَّ الأشاعرة ينفون العلو ، ويُكفرون كونه تعالى على العرش ، ومعلوم أيضًا أنَّ أصولهم مُستمدة من بشر المزيبي^(١١).

٤- الحنابلة :

موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر ، فمنذ بدَّع الإمام أحمد بن حنبل ، وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري - لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة ، وحُتَّى في أيام دولة نظام الملك - تُنهي استيطانهم فيها - وبعدها كن الحنابلة يُخْرِجون من بغداد كل واعظ يحلظ قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيري إلَّا واحدًا ممن تعرَّض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيَّما الحنابلة على مُحاربتهم أصدر لُخيفة

= ونظر عن الكرخي وعقيدته : اجتماع الميوس الإسلامية ، و : مُختصر الفلو ، و ترجمته في صدقات شامية لابي الشيكسي وطبعات الشافعية لابي كثير (مخطوط).

(١٠) * يلاحظ أنَّ كُلاً من الشافعية والحنابلة يدَّعي الهروي لمذهبهم وروَّجح شيخ الإسلام أنَّه يأخذ من كتبهم ويشع الأثر . انظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروي ص ٩٦) ، وقوله بيده منه في التسعة ٢٧٧ عن كتاب : دم الكلام : وهو يُحقِّق بجامعة الإمام كما مرَّأب . ونظر أيضًا عن موقف الشافعية : ذرة التعارض ٢ / ١٠٦ .

(١١) * انظر عبر ما ذكر سير أعلام النبلاء ترجمته بشر ١٠ / ٢٠٠-٢٠١ والحموي . ص ١٤ ١٥ صدقة قصي الخطوب .

الفادر مشهور « الاعتقاد القادري » أوضح فيه العقيدة الواجب على الأئمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ (١٢)

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا هذا ملء خطبهم الحماسية وموعظهم وقصصهم وما يُسمونه بالكُتب الفكرية لثقة قرائهم من الشباب المُتحمّس - لعمياء بهم ، ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كبر عليها سلمهم الصّاح من الصّحابة ومن تبعهم بإحسان .

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصة بأئمة المذاهب المُعتبرين ، بل هو منقول أيضًا عن أئمة السُّلوك الذين كانوا أقرب إلى الشُّبهة وأتباع السُّلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيرًا من أقوالهم في ذلك ، وأنهم يعترضون موقف عقيدة الأشعرية مُنافيًا لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتّى إنّ عبد الفادر الجيلاني شئس : « هل كان له ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ قال : ما كان ولا يكون » (١٣)

هذا موجز مُختصر جدًّا لحُكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة ، فما ظنّك بحُكم رجاء لجرح والتّعديل مثا يُعلم أنّ مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد لجمّة ، وأنّ في الصّحاحين أحاديث موضوعة أدخلها الرُّنادة ، وغيرها من العوم ، وانظر أنّ شئت ترحمة إمامهم المُتأخّر الفخر الرّازي في الميزان وسان الميرن .

فالحُكم الصّحيح في الأشاعرة أنّهم من أهل القبلة لاشك في ذلك ، أمّا أنّهم من أهل الشُّبهة فلا ، وسيأتي تفصيل ذلك في الموضوعات الثّالثة .

وهائنا حقيقة كُبرى أثبتتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم - كبحرني وأبي المعالي والرّازي والمزالي وغيرهم - وهي حقيقة إعلان خيانتهم وثوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السُّلف ، وكُتب الأشعرية المُتعضّبة مثل طبقات الشّافعية أوردت ذلك

(١٢) * نظر النّسب لآين الجوزي أحداث سنة . ٤٢٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، وغيرها ج ٨ و ج ٩

(١٣) * ص ٨١ - ٨٩ و ١٠٥ - ١٠٩ .

في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟ !

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعلى أي شيء رجعو ؟ !
وبماذا رجعو ؟ ! وإلى أي عقيدة رجعو ؟ ! اهـ

قلت : وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة ،
وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن أصل الاستدلال عند أهل السنة « الأثرية » الأثر ، وأما عند الأشاعرة
والماتريدية فأصل استدلالهم قائم على العقل .

وكنا قد قلنا آنفاً أن الذي يعتمد الأثر يكون مستنده انقراض ولشئ وما كان
عليه أهل انقرون الأولى الخيرة ، وأما الذي يعتمد العقل فيطرح كل ما قرّر قبله إذا
خالف عقده ولا يسلم إلا لعقله ، فيبعد عن اقتفاء أثر الجماعة الذين قال النبي ﷺ
عن سمنهم : « إنهم هم من كانوا على ما كان عليه هو وأصحابه » .

ثانياً : أن أبا الحسن الأشعري - رحمه الله - عاد إلى مسلك الشف في اعتماد
الأثر ، وقد خصص مؤلفاً كاملاً لبيان مُعتقد الجديد ساء : « الإبانة » . فون رجع
مؤسس المذهب عثاً أمس وجب التسليم يطلان ما أسس ، فهو أعيم من غيره
بمذهبه .

ثالثاً : أن أئمة المذاهب المختلفة قالوا بتدريج الأشاعرة ، كما مر في كلام
الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي - حفظه الله - .

رابعاً : كيف يكون من أهل السنة والجماعة من لا يثبت عند الرب سبحانه
فوق سمواته واستواءه على عرشه ، ويقول : حروف القرآن مخلوقة ، وإن الله لا
يتكلم بصوت ولا حرف ، ولا يثبت رؤية المؤمنين ربهم في الجنة بأبصارهم
ويمسرها بزيادة علم يحلقه الله في قلب الزاقي ، ويقول : الإيمان هو مجرد
التصديق مع مسائل في القدر والقيوات وغيرها من مباحث الاعتقاد

ومما مر يتكشف لك حقيقة القول بانتساب الأشاعرة إلى أهل الشئة ، ولزم ما عرفت ، فإن فيه النجاة إن شاء الله . ولكن يبقى لنا سؤال . ما هو الحكم هؤلاء الأشاعرة ؟ ١٩ .

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشعدي رحمته في كتابه « مجموع الفوائد واتصاص الأوابد » ص ٩٣ :

(اختلف أساس في المنازل المخطئ في الأصول من المؤمنين ، فكثير من أهل الكلام وليدع فسقوه ، أو كفره ، وتبعهم من أخذ بقولهم على علته ١٩ . ومذهب جمهور الأئمة وسائر الأئمة المقتدى بهم أن الخطأ في المسائل العلمية كالخطأ في المسائل العملية ، أن الله رفع المؤاخنة فيها عن المؤمنين المجتهدين ، وإنما للزم والإثم على من ترك الواجب لغير عذر ، أو لتحرر عن المحرم الذي يعلمه محرمًا . والله تعالى أعلم) اهـ .

وقال العلامة محمد بن صالح الفوزان - رحمته - في « فتاوى العقيدة » ص ٤٤٦ :

(أما موقف من العلماء المؤدلين فنقول : من عرف منهم بحسن النية ، وكان له قدم صدق في لدين وأتباع الشئة فهو معدود بتأويله الشائع ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تحطئة طريقته المخالفة لما كان عليه الشالغ الصالح من إجراء الخصوص على ظهرها ، واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكبير ولا تمثيل ، فإنه يجب التفريق بين حكم القول وحكم فائله ، والفعل وفاعله ، فاقول المخطأ إذا كان صادر عن اجتهاد وحسن قصد لا يندم فائله ، بل يكون له أجر على اجتهاده ؛ لقول النبي ﷺ : « إنا حكمنا الحاكم فاجتهد ، ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ فله أجر » . متفق عليه (١) .

(١) • متفق عليه . من حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب .

وأما وصفه بالضلّال الضّلال المطلق الذي يُذمُّ به الموصوف ، ويُخفّت عليه ، فهذا لا يتّوَجَّه في مثل هذا المُجتهد الذي عُلِمَ منه حُسن النّيّة ، وكان له قدم صدق في الدين وشياع الشّيعة ، وإن أُريد بالضلّال مُخالفة قوله للمصّواب من غير إشعار بدمٍ نقدل فلا بأس بذلك ؛ لأنّ مثل هذا ليس ضلّالاً مُطلقاً ، لأنّه من حيث ابوسينة صواب ، حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق ، لكنّه باعتار النتيجة ضلال حيث كان حلافاً الحق . وبهذا التفصيل يزول الإشكال ويهون ، والله المستعان . اهـ



• أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة / باب - أحر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ / ح ٧٣٥٢) .
 • رُسِمَ في صحيحه - (كتاب الأقضية / باب : أحر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ / ح ١٥)

المبحث الرابع

سبب نسبة الكثير من العلماء إلى المذهب الأشعري

قال حسن بن علي السَّكَّاف في « إقام الحجر للمتطاول علي الأشاعرة من البشر » :

(يسمي أن يُدرك كُلُّ مُسلم على وجه الأرض أنَّ الشَّادة الأشاعرة يُمثَّلون علماء وأئمة المُسلمين على ممر العُصور والدُّهور طوال فترة ١٢٠٠ سنة تقريبًا ، وهم أعلام أئمة الهدى الدَّائين عن حمى العقيدة الإسلامية الصَّحيحة ، وواقفه الإسلامي وحياص الكتاب والسُّنة المُطهَّرة ، وهم جماهير الحُفَّاط والمُحدِّثين وشُراح الصُّحُوحين والسُّنن ، وعلى رأسهم الإمام الحافظ الثَّوري - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - شارح « صحيح مُسلم » ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني - رَحِمَهُ اللهُ - شارح صحيح البخاري » وغيرهم كثير وكثير ؛ كالأئمة البيهقي ، وأبي إوليد الباجي ، وابن زُشد السَّجد ، والعراقي ، والسَّخاوي ، والسُّبكي ، والشَّيوطي ، وابن حجر المكي ، وغيرهم من الأعلام الدَّين لهم اليد البيضاء الكُبرى في تصنيف المسائل ، وتحقيق العلوم الشَّرعية في كافة الفنون) . ١٥

قُلْتُ : وفي هذا الذي قاله مُجافرة ، فهو إمَّا لم يستقصِ أقوال العلماء ، أو يدَّعي ذلك لُصرة مدَّعه ، وعلى كلا الاحتمالين فإليك الرَّدُّ عليه تفصيلًا .

قال : (يُمثَّلون علماء الإسلام على ممر العُصور) . ١٥

ويُجاب عن هذا القول من وجوه :

الوجه الأوَّل : أنَّ الأشعري - رَحِمَهُ اللهُ - وُلد سنة ٢٦٠ هـ ، فكيف كان اعتقده الأئمة قبله ؟ فإنَّ قالوا : كان صحيحًا . قُلْتُ : هم كانوا على ما كان عليه أهل القُرُون لأوَّل ؛ الصُّحابة ، والتَّابعون ، وتابعو التَّابعين ، ومن سار على دربهم ؛ لأنَّ بعض البِرِّق التي ظهرت ولم يَكُنْ لُعلمائها يُقلِّ علماء السُّلف ، وإنَّ قالوا : كان

وسدًا قُتْ هذا طعن في أئمة الإسلام لم يُقْل به عاقل ولا محجوب
الوجه الثاني : أننا لا نُسلم أن تكون سمة الأشاعرة بهذا القدر بالثمة سائر
فرق المسلمين ؛ فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق لإحصاء الدقيق .
ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ ؛ لأن
العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر .

ثم نقول : إن إجماع المسلمين قديمًا ثابت على خلاف ما كان عليه أهل
التأويل فإن السلف الصالح من صدر هذه الأئمة - وهم الصحابة الذين هم خير
للقرون ولتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم - كانوا مُجمعين على إثبات
ما أثبتته الله بنفسه ، أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات ، وإجراء النصوص
على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .
وهم خير لقرون بنص الرسول ﷺ ، وإجماعهم حجة مُبرمة ؛ لأنه مُقتضى
الكتاب والسنة . (١٥)

الوجه الثالث : أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين
هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أحل وأعظم وأهدى وأقوم من
الذين على طريق الأشاعرة ، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتنوعة ليسوا على
طريق الأشاعرة ، والبيك أمثلة على وفرة علماء أهل السنة ، منهم :
- نصحبة كلهم ، فلم يعلم عن أحد منهم أنه تأوّل ، أو صرف لخصوص عن
ظاهره .

- الشيعون : منهم على سبيل المثال لا الحصر : عبيد بن عمير ، شريح بن
عبد ، أبو قلابة ، قتادة بن دعامه ، مُجاهد بن جبر ، ربيعة بن أبي عبد الرحمن ،
أيوب الشحنياني ، الصّحّاك ، سليمان التميمي ، عكرمة ، مُقاتل ، الحسن البصري ،

مالك بن دينار وغيرهم .

تابعو الثابطين : منهم على سبيل المثال لا الحصر : عبد الله بن المبارك ، الأوراعي ، حماد بن زيد ، شفيان الثوري ، وهب بن جرير ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، ابن حريج شيخ الحرم ومفتي الحجاز ، مقاتل بن حيان عالم خراسان ، مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، سلام بن مطيع من أئمة البصرة ، حماد بن سلمة ، عبد العزيز بن الماجشون مفتي المدينة ، ابن أبي ليلى قاضي الكوفة ، شريك القاضي ، محمد بن إسحاق ، بشر بن كدام ، جرير الضبي محدث الزري ، الفضيل بن عياض ، هشيم بن بشير ، عباد بن الغوام محدث واسط ، القاضي أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة ، عبد الله بن إدريس أحد الأعلام ، محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة ، شفيان بن عيسى ، وكيع بن الجراح ، عبد الرحمن بن مهدي ، الإمام الشافعي ، نعيم بن حماد ، بشر الحافي ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، قتيبة بن سعيد ، يحيى بن معين ، علي بن المديني ، الإمام أحمد بن حنبل ، إسحاق بن راهويه ، هشام بن عمار ، ذو النون المصري وغيرهم .

- طبقات أخرى بعد تابعي الثابطين : منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل

الحصر : الإمام البخاري ، أبو زرعة الرازي ، أبو حاتم الرازي ، عثمان بن سعيد ، الإمام مسلم ، يحيى بن مخلد ، إسماعيل القاضي ، يعقوب الأنصاري ، ابن أبي خزيمة ، أبو زرعة الدمشقي ، ابن مصر القروزي ، ابن قتيبة ، ابن أبي عاصم ، أبو عيسى الترمذي ، ابن ماجه ، ابن أبي شيبة ، محمد بن جرير الطبري ، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ابن شريح فقيه العراق ، أبو بكر بن أبي داود ، أبو جعفر الترمذي ، ابن أبي العباس السراج ، أبو عؤانة صاحب المستخرج على صحيح مسلم ، يحيى بن محمد بن صاعد ، أبو جعفر الطحاوي ، أبو القاسم الطبراني ، أبو بكر الآجري ، أبو الشيخ ، أبو بكر الإسماعيلي ، أبو بكر بن شاذان ، ابن بطة ، الدارقطني ، ابن مندة ، الحطائي ، أبو نعيم الأصبهاني صاحب حنية الأوباء ،

أبو انفاسه اللالكائي ، أبو عمر الطَّلَمَتَكِي ، أبو عثمان الصّابوني ، أبو عمرو الدّاني ،
ابن عبد البر ، القاضي أبو يعلى ، الحطّيب العدادي ، أبو المعالي الخوئي ، أبي عبد
إلى مذهب أهل الشّنة كما في كتاب : « الرّسالة النّظاميّة » ، الهروي صاحب « دم
الكلام » ، ابغوي ، أبو الحسن الكرجي وغيرهم .

قُلْتُ ولأسماء كثيرة جدّاً ، والأغرب أنّ أبا الحسن الأشعري صاحب
المذهب الأشعري نفسه يُقدِّم في المُخالفين لمنهج الأشاعرة تربيته ورجوعه عنهما
قال ، وأوبته إلى اعتقاد أحمد بن حنبل إمام أهل الشّنة .^(١٦)

أوجه لثالث : أن في سية البعض أكثر العلّماء إلى الأشاعرة نظر .
قال د . سفر بن عبد الرّحمن الحوالي في « منهج الأشاعرة في العقيدة » ص ١٤ :
(الموضوع الذي يجب التنبّه إليه هو التفرّق بين مُتكلّمي لأشاعرة كالرازي

(١٦) * ونحن لا نُكر أنّ لبعض العلّماء التّمسّس إلى الأشعري فدم صديق في لإسلام والذّب عنه
والعناية بكتاب الله تعالى وبشّنة رسوله ﷺ رواية ودراسة والحرص على نفع المُستعينين وهدّيتهم ،
ويكرّه هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطأوا فيه ولا يقول قولهم في كُنْ ما قدره ، ولا يسمع
من بيان خطئهم وردّه لما في ذلك من بيان الحق وهداية الحق
ولا نُكر أيضاً أنّ لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه ، وحمى عليه الحقّ له ، ولكن لا يكمي
لقبول القبول لحسن قصد قائله ، بل لابد أنّ يكون موافقاً لشريعة الله ﷻ ، فإن كان مُحالفاً
وجب رده على قائله كائن من كان ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ غِبِلَ غَمَلًا نُسِرَ عَلَيْهِ الْمَرْءُ - فَهُوَ
رَدٌّ » متفق عليه

أخرجه شعاري في صحيحه (كتاب الطّلع / باب : إذا اصطلموا على صبح جور فالتّصيح
مردود / ج ٢٦٩٧)
وأخرجه مُسلم في صحيحه (كتاب الأقضية / باب : نقص الأحكام النّاطقة ، و د محدثات
لأمر / ج ١٧ ، ١٨) .

ثمّ إنّ كتاب قائله معروفاً بالصّححة والصّدى في طلب الحقّ اعتنر عنه في هذه المُحمّدة ، ولا غروم
بما يستحقّه بشوء قصده ومُحالفته .

والأمدي والشهرستاني والبغدادي والإيجي وبحوهم وبين من تأثر بمداهمهم عن
 محسنة واحتداد، أو متابعة خاطئة، أو جهل بعلم الكلام، أو لاعتقاده أنه لا
 تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص، ومن هذا القسم أكثر الأفاضل الذين يحتج
 بذكرهم الصابوني^(١٧) وغيره وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر - رحمه الله -

وقد أيضاً في ص ١٦:

(وكثيراً ما تجد في كتب الجرح والتعديل - ومنها لسان المبرر للحافظ ابن
 حجر - قوهم عن الرجل . إنه وافق المعتزلة في أشياء من مذهبهم، ووافق
 المخوارج في بعض أقوالهم وهكذا، ومع هذا لا يعتبرونه معتزلياً أو خارجياً، وهذا
 المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى الثوري وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشعرية،
 وإنما يقال: ووفقوا الأشاعرة في أشياء، مع ضرورة بيان هذه الأشياء واستدراكها
 عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة). اهـ
 ومن أمثلة ما أورد الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «لسان الميزان» ٤ / ٢٦٠ ت ٧١٥،
 في ترجمة علي بن محمد أبو الحسن الماززدي:
 (قال الذهبي: صدوق في نفسه، لكنه معتزلي).

- تعقبه الحافظ فقال: ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال.
 والمسائل التي وافق عليها المعتزلة معروفة، منها مسألة وجوب
 الأحكام والعمل بها هل هي مستفادة من العقل؟ ومسائل أخرى توحد في
 تفسيره وغيره). اهـ

(١٧) * يقصد محمد علي الصابوني، صاحب مختصر تفسير ابن كثير، ومختصر تفسير نصري،
 وصورة التفسير، وهو أشعري خلد.

ويصف بأنه: حسن علي الشافعي ومن على شاكلتهما.

وقال الحافظ في « لسان الميزان » ٢٤٢/٤ ت ٦٥٣ ، في ترجمة ابن
لراعوني - علي بن عبيد الله - :

(له تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة ، بدعوه بها ؛ لكونه نصره ، وما
هذا من حصائمه ؛ بل قل من أعمن النظر في علم الكلام إلا وأذاه . جتهاده إلى
انقول بما يُحاذف محض الشبهة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ؛ فإن
عدم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية ، فمن رام الجمع بين عدم الأنبياء عليهم
السلام وبين علم الفلاسفة بدكائه لا بد وأن يُخالف هؤلاء وهؤلاء ، ومن كف
ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق من أطلقوا أو لم يتحدثوا ولا علق ،
فإنهم صلوات الله عليهم أطلقوا وما علقوا ، فقد سلك طريق الشغب الصالح وسلك
به دينه ويقينه ، نسأل الله السلامة في الدين) اهـ .

- أم قول الشُّغْف : (وعلى رأسهم الإمام الثوري - رحمه الله - شارح « صحيح
مُسَمِّم » ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - « شارح صحيح البخاري
» وغيرهم كثير وكثير ؛ كالأئمة البيهقي ، وأبي الوليد الباجي ، وابن رشد الحد ،
والعراقي ، والشحاذي ، والشبكي ، والسيوطي ، وابن حجر المكي وغيرهم من
الأعلام) اهـ .

هذا القول يُردُّ بأنَّ منهم من وقع له القول ببعض قول الأشاعرة - وفقاً لا
اتِّفَاقاً - كالحافظ الثوري ، والحافظ ابن حجر ، والحافظ العراقي ، وسنحاول واحداً
منهم بالتفصيل في هذه الرسالة ، ألا وهو الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ، كما أنَّ
كتاباً من هذه السلسلة « وإذا قلتم فاعدلوا » مُخَصَّص لدفع انتساب الإمام الثوري
إلى الأشاعرة ، وبهذا يُمكن إثبات المسألة التي نحن بصدد حلها ، ألا وهي تحرير من
هو الذي يُنسب إلى المذهب مثن لا يُنسب ؟

المبحث الخامس

بيان مساحة الاختلاف والاتفاق

بين الأشاعرة وأهل السنة

يحسب بنا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول ، ويشتمل على أصول الاستنباط التي يعتمد عليها الأشاعرة في معرفة الأحكام عامة . والقسم الثاني : ويشتمل على معرفة أصول الاعتقاد التي وقع فيها الخلاف بينهم وبين أهل السنة . والقسم الثالث : الأصول التي وقع فيها الاتفاق بينهم وبين أهل السنة .

القسم الأول : أصول الاستنباط عند الأشاعرة

أولاً : مصدر الثبوت عند الأشاعرة :

الكتاب والسنة على مقتضى قواعد علم الكلام ، ولذلك فإنهم يقدمون العقل على النقل عند التعارض ، صرح بذلك الرازي في القانون الكلي لمذهب ، والآمدي وابن فورك والجويني والمرازي والإيجي والبيهقي وغيرهم .

قال الرازي في : « أساس التقديس » الذي يعد القانون الكلي لمذهب .
(ان فصل ثلثي والثلاثون . هي أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر الثبوتية فكيف يكون الحال فيها ؟ .

« علم أن الأدلة القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجد أدلة عقلية تُشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يحلوا الحال من أحد أمور أربعة .

١ - إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق التقيضين ، وهو محال

٢ - وإما أن يبطل ، فيلزم تكذيب التقيضين ، وهو محال

٣ - وإما أن يصدق الظواهر العقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل ، لأنه

لا يمكن أن يعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات لصحة

وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجرات على محمد ﷺ

ولو جازاً أقدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل مُتَهَمًا غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإدخاله ثبتت هذه الأصول خرجت الدلائل العقلية عن كونها مفيدة ، ثبتت أن أقدح في العقل لنصحبح النقل يُنصبي إلى أقدح في العقل والتأمل معا ، وأنه باطل .
ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يُقطع بمقتضى الدلائل العقلية لقصة بأن هذه الدلائل العقلية إما أن يقال : إنها غير صحيحة^(١٨) ، أو يقال : إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها . ثم إن جازاً التأويل اشتغل على سبيل الشرع^(١٩) بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضنا اعلم بها إني لله تعالى ، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المشتبهات ، وبالله التوفيق . اهـ^(٢٠)

كما قال السنوسي (ت ٨٨٥) هي شرح الكبرى :
(وأما من رعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق بالكتاب والسنة وبحرم ما سواهما فالرؤد عليه أن محبتها لا تُعرف إلا بالنظر العقلي ، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع .
ويقول : أصول الكفر ستة . ذكر خمسة ، ثم قال : سادساً . التمسك في

(١٨) • يلاحظ أن الدلائل العقلية تشمل نصوص الكتاب والسنة معا فكيف يُقال أنها غير صحيحة دون تعريض ييهما ، مع أن مجرد إطلاقها على السنة وحدها في غاية الخطورة
(١٩) • هل وصلت قيمة نصوص الوحي إلى حد أن الاشتغال بتأويلها -الذي هو تحريفها- يعتبر نوعاً وحشاً؟!
(٢٠) • نقل عن كتاب ٥٠ مهج الأشاعة في العميلة ، ص ١٨ ١٩ .

أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والشئ من غير عرضها على البراهين لعقيدة والقواطع الشرعية). اهـ (٢١)

قال محمد أمان الحامي رحمه الله في كتابه «الصفات الإلهية» ص ٥٨
 (وتقريراً بأن الثقل مُقدّم على العقل لا ينبغي أن يُعهم منه أنْ لشلل يُكرو
 العقل والتوصل به إلى المعارف، والتفكير به في خلق السموات والأرض وفي
 الآيات الكونية الكثيرة، لا ولكثهم لا يسلكون في استعمال العقل بطريقة التي
 سلكها علماء الكلام في الاستدلال بالعقل وحده ومحاولة الاكتفاء به أحياناً - لو
 استطاعوا - أو تقديمه بحيث يُقدّمونه على كلام الله حالق العقل والعقلاء، وعلى
 شئ رسونه التي هي وحي الله. بل إن الشلل من مهجهم لا يدعون لتعارض بين
 الدليلين، بل ينفون هذا التعارض الذي يصطنعه علماء الكلام المتأثرون بفلسفة
 اليونان، علماً بأن المسلك الذي سلكه علماء الكلام هو في الواقع مسلك الفلاسفة
 غير الإسلاميين الأصل الذين لا يتنون الشؤات، ولا يرون أن رسال الرسل، وما
 جاءوا به من نصوص الصفات، ونصوص المعاد أنها حقائق ثابتة. فكان أقوى
 شيء عندهم في الاستدلال على إثبات الأمور العقلية، ما أثبتته العقل فهو الثابت،
 وما نفاه العقل فهو المنفي، فوزنوا الثريكة لعلماء الكلام، أمّا المؤمنون الذين يؤمنون
 بالأنبياء وبالكتب المنزلة عليهم وبما جاء فيها، ويؤمنون أن الرسل كُفوا أن يُنبؤوا
 للناس ما أُبرل، لبهم من ربهم ﴿يَكَايُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
 [سورة المائدة ١٠٧٧] الآية. المؤمنون الذين يؤمنون بهذا الإيمان فلا يحور بهم أن
 يُعرضوا عما جاءهم من ربهم من الكتاب والحكمة، وعن بيان رسوبهم لينتمسوا
 للهدى في غيره، ويعتمدوا في إثبات الصفات على عقول الفلاسفة، أو عقول
 تلامذتهم المتأثرين بهم. ولو وصفوها أنها أدلة عقلية قطعية وبراهين يقينية، وهي

في حقيقتها بصاعة غير إسلامية ، وهم يعلمون من أين جاءت ، ومتى جاءت ، ومن جاء بها ، كما أشرنا آنفاً ، ثم إنهم نصصوا العلماء بينها وبين « لوجي » ، فقد أعصى الله المؤمنين بكتابه المبين وسنة نبيه الأمين عن تكلف المتكلفين ، ومن انوقع في العنت معهم .^(٢٢)

وبالاحتصار : إن الشلف إنما يقدّمون الأدلة العقلية إيماناً منهم بأن الله أرسى الرسل ، وأرسل الكتب من عنده ، وكلّهم بيان ما يحتاج إلى البيان (لأمر له شأن) وهو أن ما جاء في هذه الكتب ، وبلغته الرسل يعني عن كل شيء . وأما غيره فلا يعني . هذه النقطة هي « سر المسألة » فلا يتسع الخلاف إلا أتباع الشلف على أساس أنهم أعلم وطريقتهم أحكم وأسلم :

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف
ما أصدق مضمون هذا البيت علماً أن قائله خلفي ، وكأن الناظم يشير بهذا البيت إلى الحديث الشريف الذي يقول فيه رسول الله ﷺ : إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وإن كل بدعة ضلالة .^(٢٣)

وأما ما يسوقه بعض علماء الكلام من مصطلحاتهم الكلامية ، فيطلق عليها أدلة قاطعة ، فلا يعني أن تسلم هذه الدعوى ، ولا سيما إذا عارضوا بها آيات قرآنية أو سنة نبوية صحيحة - وهو الغالب عليهم - للأسباب الآتية :

(٢٢) * راجع " صول المنطق ، والكلام عن فني المنطق والكلام " للسيوطي ١ / ٢٢٣ ، تحقيق د . سامي الشار وشعاع علي عبد المازق ، مجمع البحوث الإسلامية .

(٢٣) * صحيح

أخرجه أبو داود في شنته : (كتاب السنة / باب : باب - في لزوم السنة / ح ٤٦٠٧)
ولترمذي في شته : (كتاب العلم / باب : ما جاء في الأحد بالمشقة وإحسان البدع / ح ٢٦٧٦)
وبن ماجة في شته : (المنقذة / باب : اتباع سنة العلماء الرسل / ح ٤٣) .
وصححه العلامة الألباني كلفه - في : " صحيح الجامع " برقم ٢٥٤٩

السبب الأول - أن كبار أئمتهم قد أدركوا خطورة هذا الموقف على إيمانهم ، فرجعوا في آخر حياتهم عن هذا المسلك إلى منهج الشلف ، وفي مُقدِّمتهم الإمام أبو الحسن الأشعري .

السبب الثاني : لا يجوز شرعاً ، ولا يُستساغ عقلاً أن يُعارض كلام الحائز العليم بالمصطلحات التي وضعها المخلوق الجاهل الضَّعيف . وخاصة إذا تصوَّر أن واضعي هذه المصطلحات من غير المسلمين في الغالب الكثير كما أُشِرَّ أعلاه . السبب الثالث : أن موافقتهم فيما ذهبوا إليه تؤدِّي إلى الاستخفاف بأدلة الكتاب والسنة ، وأنها لا قيمة لها حيث لا يُستدل بها على وجه الاستقلال ، وإنما تُعرض عرضاً شكلياً - كما هو الواقع ، وللأسف لدى كثير من الكلاميين عبي الزَّعم من إيمانهم في الظاهر .

فلأنَّ من العمل بهذه النصوص بالاستدلال بها ليصدق الإيمان بها ، هذا ما يعنيه الإيمان بالكتاب والسنة .

ومما يوضح ما ذهبنا إليه من أن القاعدة الأساسية عند الشلف هي باب الأسماء والصفات « تقديم العقل على العقل » موقف عبد العزيز المكي في حوارهِ مع بشر المريسي بين يدي المأمون ، حيث حرص عبد العزيز على بيان منهج الشلف وتحديدِه قبل الشروع في الحوار ؛ ليكون هو الأساس والمرجع عندما يختلف هو وبشر أثناء الحوار ، ولما طالبه المأمون أن يوضح أصل ذلك السَّهْو أبان لايجاز حيث تلا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [شورى ٥٩] .

ثمَّ يشرُّ أن هذه طريقة اختارها الله لعباده المؤمنين وأدَّبهم بها وعلمهم أنه لا يسعهم عد انتزاع في أي شيء إلا الرجوع إلى كتابه وإلى رسوله في حياته عليه

صَلَاة وَالسَّلَام إِلَى أَنْبَاءِهِ وَسُتَّةِ بَعْدُ وَفَاتِهِ لِحُلِّ الشَّرَاعِ . وَكُلُّ مَا حَاطَهُمَا بِحَبِ
بَصِهِ وَعَدَمِ لَانْتِعَاتِ إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : فَقَدْ تَنَازَعَا أَنَا وَبَشَرٌ وَيَسَا كَتَبَ إِلَيْهِ وَسُتَّةُ
رَسُولِهِ ﷺ ، فَحَسَّ الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ نَفْسَهُ وَجُوبَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِمَا مُكْتَفِينَ بِهِمَا
حُكْمًا نَحْنُ بِرَعَا ، فَأَقْرَأَ الْمَأْمُونُ هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي عَرَضَهُ الْمَكِّي ، وَحَقَّقَهُ . تَقْدِيمِ
النَّقْلِ عَلَى الْعَقْلِ . وَاعْتَبَارِ النَّقْلِ مَرَجَعًا أَسَاسِيًّا فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالضُّدَّتِ ، بَلْ وَفِي
كُلِّ بَابٍ .

وَأُنْذِرُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ مَهْجُ السَّلَفِ وَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الصُّحُفَةَ نَقَلُوا إِيَّانَا
لِقُرْآنٍ وَأَنْبَاءٍ لِرَسُولِ ﷺ نَقَلَ مُصَدِّقِي غَيْرِ مُرْتَابٍ فِي صَدَقِ قَائِلِهِ وَصَدَقِ مَا يَقُولُهُ
وَيَقْنُهُ ، ثُمَّ لَمْ يَزُورُوا مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالضُّعْفَاتِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ . بَلْ يُنْكِرُونَ
بِغَنَفِ عَمَى مِنْ يَتَّبِعُ الْغَوَامِصَ مِنْ نُصُوصِ هَذَا الْبَابِ ، وَزُيِّمًا ضَرْبُهُ ١ ثَلَاثًا يُفْتَرِئُ
نَاسٌ بِالتَّوَابِ ، فَدَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَسْجُودَهُمْ هُوَ اتِّبَاعُ النَّقْلِ فَقَطْ مَعَ عَدَمِ تَأْوِيلِهِ . (٢٤)

فَخُلَاصَةُ قَوَاعِدِهِمْ :

١ - تَقْدِيمِ النَّقْلِ .

٢ - عَدَمِ التَّأْوِيلِ .

٣ - عَدَمِ التَّمَرُّقِ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (. اهـ .

ثَانِيًا : عَدَمُ الْأَحْذِ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَلَا مَانِعٍ مِنَ الْإِحْتِجَاحِ بِهَا فِي
مَسَائِلِ اِشْتِعَائِيَّاتٍ ، أَوْ فِيمَا لَا يُعَارِضُ الْقَانُونَ الْعَقْلِي . وَالْمُنْتَوَاتُ مِنْهَا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ .
قَالَ السَّعْدَادِيُّ فِي « أَصُولِ الدِّينِ » ص ١٢ :

(وَأَحْبِرُ الْآحَادَ مَتَى صَحَّ إِسَادُهَا ، وَكَانَتْ مُتَوَنِّهَا غَيْرَ مُسْتَحِيلَةٍ فِي الْعَقْلِ
كَانَتْ مُوَحَّةً لِلْعَمَلِ بِهَا دُونَ الْعِلْمِ ، وَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ الْغَدُولِ عِنْدَ الْحَاكِمِ

يرمه الحكم بها في الظاهر، وإن لم يعلم صدقهم). اهـ

ولا يحى مُحامدة هذا إما كان عليه الشلف الصالح من أصحاب القرون
للمفصلة ومن سار على بهجهم من عدة وجوه، منها:

١- أن النبي ﷺ كان يرسل الرسل فرادى لتبليغ الإسلام، كما أرسل مُعَاذَ ابْنِ
أَهْلَ الْيَمَنِ، وقوله ﷺ: «بَشَّرَ اللَّهُ امْرَأَتَا سَمْعٍ مَقَاتِلِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاها وَأَذَاهُ كَمَا
سَمِعَهَا» الحديث، وحديث تحويل القبلة بخبر الواحد وغير ذلك من الأدلة
قال الشافري في «لوامع الأنوار» ١ / ١٩:

(يُجْعَلُ بِخَيْرِ الْآحَادِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَحَكَى الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ
عَلَى ذَلِكَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ.
وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى: يُجْعَلُ بِهِ فِي الدِّبَاطَاتِ إِذَا تَلَقَّيْتُمُ الْأَمَّةَ بِالْقَبُولِ، وَلِهَذَا
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ تَلَقَّيْتُمَا الْغُلَمَاءَ بِالْقَبُولِ.

قال العلامة ابن قاضي الجبل: مذهب الحاشية أن أخبار الآحاد المتلفة
بالقبول تصح لإثبات أصول الدبانات، وذكره القاضي أبو يعلى في مقدمة
«المجود»، والشيخ تقي الدين في عقيدته). اهـ

راجع لذلك: مبحث الشبهة في كتاب: «الرسالة» للإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -،
ومبحث الشبهة من كتاب: «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام ابن حزم - رَحِمَهُ اللَّهُ -،
وكذا كتاب: «مختصر الضوابط المرسلة» للعلامة ابن قيم الحوزية، وكتاب:
«وجوب الأحاد بحديث الآحاد في العقيدة والرؤد على شبه المحاميين» للعلامة
الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وهي ليات كُتِبَ وأجزاء كثيرة يضيق المقام عن حصرها.

قال د. سفير عبد الرحمن الحوالي في: «منهج الأشاعرة في العقيدة» ص ٣١

(يُقَسَّمُ الْأَشَاعِرَةُ أَصُولَ الْعَقِيدَةِ بِحَسَبِ مَصْدَرِ التَّلَقِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ

١ - قسم مصدره العقل وحده وهو مُعظم الأبواب ، ومنه باب انصافات ، ولهذا يُستعمل انصافات الشيع « عقلية » ، وهذا القسم هو « ما يحكم لعقل بوجوبه » دون توقّف على الوحي عندهم .

٢ - قسم مصدره العقل والتّقل معاً كالرؤية - على خلاف يسهم فيها وهذا القسم هو « ما يحكم العقل بجوازه استقلالاً أو بمُعاضدة الوحي »

٣ - قسم مصدره التّقل وحده ، وهو الشّيعيات ؛ أي : للمُعيّبات من أمور الآخرة ؛ كعذب القبر والضّراط والميزان وهو عندهم « ما لا يحكم العقل باستحالته ، لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه مُنفرداً » ويُدخِلون فيه التّحسين والتّقبيح والتّحليل والتّحريم .

والحاصل أنّهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً ، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً ، وفي الرؤية جعلوه مُساوياً ، فهذه الأمور الغيبية تُتفق معهم على إثباتها ، لكنّها تُخالفهم في المآخذ والمصادر ، فهم يقولون عند ذكر أي أمر منها نؤمن به ؛ لأنّ العقل لا يحكم باستحالته ، ولأنّ الشّرع جاء به ، ويُكرّرون ذلك دائماً ، أمّا في مذهب أهل الشّيعة والجماعة فلا مُنافاة بين العقل والتّقل أصلاً ، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار في جانب ، وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبداً كما أنّه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبداً .

فالإيمان بالآخرة - وهو أصل كلّ الشّيعيات - ليس هو في مذهب أهل الشّيعة والجماعة سمعياً فقط ، بل إنّ الأدلّة عليه من القرآن هي في بعضها عقيدة كما أنّ بعض الشّيعة تشهد به ، فهو حقيقة مركورة في أذهان الشرع ما لم يحرمهم عنها حارف ، لكن لو أنّ العقل حكم باستحالة شيء من تفصيلاته - فرضاً وحدلاً - فحكمه مردود ، وليس إيماننا به مُتوقفاً على حكم العقل ، وعاية الأمر أنّ العقل قد

يعبر عن تصويره أمّا أن يحكم باستحالة معبر وارد ولله الحمد (٢٥)

أمّا موضوع التأويل نفسه فإنّ الأشاعرة وغيرهم من أهل الأهواء يُفسّرونه على غير الشرائع منه ، ولا يحوز لتدبير يأخذون بعصه أن ينكروا على الذين يأخذون به كنه ، أو يأخذون منه ما لا يأخذونه غيرهم ؛ إذ لا قاعدة يُسلم بها لأخذون بالتأويل في الحق الذي يتوقف عليه عن الأخذ بالتأويل .

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي - حفظه الله - في : « مهج الأشاعرة في العقيدة » ص ٢٨ :

(ومعناه المتبدع صرف اللفظ عن طاهره الرّاجح إلى احتمال مرجوح لقرينة ، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرّر ذلك شيخ الإسلام . وهو أصل مهج من أصول الأشاعرة ، وليس هو خاصاً بمبحث الصفات ، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان ، خاصة ما يتعلّق بإثبات زيادته وتقصّاته وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوه ، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصاة ، وبعض الأوامر التّكليفية أيضاً .

وضروته لمنهج عقيدتهم أصلها أنّه لئلا تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعينها عن الشرع مع النصوص الشرعية وقروا في مأزق رد الكل ، أو أخذ الكل ، فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي ختلقته أوهامهم ، وبهذا قالوا : إنّنا مُضطرّون للتأويل ولأوقعتنا لقرآن في التناقض ، وإنّ الخلف لم يؤوّلوا عن هوى ومكابرة ، وإنما عن حاجة واضطرار ، فأبى تناقض في كتب الله يا مُسلمين بصطر معه نبي رد بعصه أو الاعتراف بالأعداء بتناقضه ؟

(٢٥) * انظر الإرشاد ٣٥٨ ، ٣٤٠ ، لإيضاح ٥٥ ، المواعظ ، شرح لأصمعيّة ٤٩ .

الثبوت ٤٨ ، ونظر بجزء الثاني من مجموع الفتاوى ٧-٢٧

وقد اعترف النصابوني^(٢٦) بأن في مذهب الأشاعرة « تأويلات عريضة » قد
لمعيار الذي عرف به الغريب من غير الغريب ؟

وهذا لابد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه من
خصوص الشريعة إطلاقاً ، ولا يوجد نص واحد لا في الصفات ولا غيرها
اضطر السلف إلى تأويله والله الحمد ، وكل الآيات والأحاديث التي ذكرها
النصابوني وغيره تحمل في نفسها ما يدل على المعنى الصحيح الذي فهمه السلف
منها وأنذي يدل على تبريه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل .

أما التأويل في كلام السلف فله معنيان :

١- التفسير كما تجد في تفسير الطبري وبحوه : « القول في تأويل هذه
الآية » أي : تفسيرها .

٢- الحقيقة التي يصير إليها الشيء كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ
مِنْ قَبْلُ ﴾ [شورى يوسف ١٠٠] . أي : تحقيقها ، وقوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾
[شورى الأعراف ٥٣] أي : تحقيقه ووقوعه .

أما التأويل فيه مفهوم آخر : راجع الحاشية .

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة الثانية التي يستعملها الأشاعرة مع الخصوص ،
وهي أنها « توهم » التشبيه ، ولهذا وجب تأويلها ، فهل هي كتاب الله إيهام ، أم أن
المقول انكسدة توهم ، والعقيدة ليست محال توهم ؟!

(٢٦) * يعني محمد علي النصابوني صاحب " مختصر تفسير ابن كثير " و " مختصر تفسير طبري " و
" صغوة تفسير " وكلها محشوة بتأويلات الأشاعرة ، وقد رد عليها غير واحد من أهل العلم ،
راجع بحث " تسيهاً منه على كتاب صغوة التفسير " إعداد محمد جميل ريو وكتاب "
تحرير من مختصرات محمد علي النصابوني " تأليف العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد مقدمه
المجلد الرابع من " سلسلة الأحاديث الصحيحة " للعلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله

فانعيب ليس في طاهر الخصوص - عياقاً بالله - ولكنّه في الأفهام ، من الأوهام
استقيمة ، أمّا دعوى أنّ الإمام أحمد استثنى ثلاثة أحاديث وقال : لا بدّ من تأويلها
بهي فزية عليه اقترأها العزالي في « الإحياء » وفي « التفرقة » ، ونعاهها شيخ الإسلام
سنداً ومثلاً. (٢٧)

وحسب الأشاعرة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من ضرر نسبه
لأنهم لما أولوا ما أولوا تبعهم الباطنية واحتجّت عليهم في تأويل الحلال والحرام
ولصلاة وضوء والحب والحشر والحساب ، وما من حجة يحتج بها الأشاعرة
عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها من واقع
تأويلهم للضمانات ، ولأفلاماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله - الذي تقصع به
الغفون والفصر والشرائع - تنزيهاً وتوحيداً ، وتأويل الباطنية للبعث والحشر كُفراً
وردة ٩. (٢٨)

(٢٧) * وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أعلم بذهب أحمد من العزالي وغيره .
(٢٨) * عن تأويل جملة انظر كتاب ابن مورك كاملاً ، والإيضاح ٥٦ ، ١٦٥ ، وغيرها .
والإرشاد فصل كامل له ، أساس التقيدي . فصل كامل أيضاً . وعن الثلاثة الأحاديث انظر
إحياء علوم الدين ، طبعه الشعب . ١٧٩/١ ، ولزود في مجموع الفتاوى ٣٩٨ ، وصر
كذلك ٣٩٧/٦ ، ٥٨٠ .

نسبه حول التأويل . التأويل الذي يذكره الفقهاء في باب المصاغة ، وقد يرد في بعض كتب العقيدة ،
لأنه في موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا وإن كانت أكثر نكتب نسبه
تأويل . وهو في الحقيقة تأويل ؛ لأن العمل الماصي منه "تأويل"

والتأويل هو : وضع الدليل في غير موضعه باجتهاد أو شبهه نشأ من عدم فهم دلاله نص ، وقد يكون
التأويل مستعجلاً ، محطاً فيعلم وقد يكون متعمداً شروفاً فلا يعلم ، وعلى كل حال يجب الكشف
عن حده وصحيح فهمه قبل الحكم عليه ، ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأويل حتى
نقدم عليه الحجة مثلاً حصل مع بعض الصحابة الذين شربوا الخمر في عهد عمر متأولين قوله
عالي « لَيْسَ عَلَى الْيَرِيكِ كَسْرٌ وَصَلُوا فَتَلَعَتْ مِنْهَا لَيْسَ عَلَى الْيَرِيكِ كَسْرٌ » الآية [سورة مائدة ٩٣] =

أليس كل مهمل رذًا لظواهر النصوص مع أنَّ نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني ؟ . ولماذا يُكفر الأشاعرة الباطنية ، ثم يُشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم ؟ (١٩) اهـ

ثالثاً : التحسين والتقيح العقلي :

يُكر الأشاعرة أنَّ يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالتحسين والتقيح ، ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده (٢٩) ، وهذا رد فعل مُعال بقول البراهمة والمعتزلة أنَّ العقل يُوجب تحسن التحسين وتقيح التقيح ، وهو مع مُناقضته لنصوص مُكابرة للمقول ، ومما يترتب عليه من الأصول العاصدة قوبهم : إنَّ الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فالعقل دور العقل بالبرهنة أسلم من نسبة التقيح إلى الشرع مثلاً ، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب ، وهو قبيح في العقل ، ومع ذلك أباحه الشرع ، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يُحرّمون أكل الحيوان ، فمما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنَّهم بهذا يُدافعون عن الإسلام ، كما أنَّ من أسباب ذلك مُناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه (٣٠)

ومن هذا من قول بعض الصناعات عن حسن نية مُتأولاً قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١٦] فهو مُؤوّل مُتأوّل ولا يُكفر ، ولهذا لم يُطلق السلف تكفير المخالعين في الصناعات أو غيرها ؛ لأنَّ بعضهم لو كثيراً منهم مُتأولون ، أمّا الباطنية فلا شئ من كُفرهم ، لأنَّ ماؤهم ليس به أي شيء ، بل أرادوا هدم الإسلام عمداً ، بدليل أنَّهم لم يكفروا بأوّل الأمور لاعتمادية ، بل أؤبروا الأحكام العمالية ؛ كالصلاة والصوم والحج .. إلخ

(٢٩) * قال محمود التيسابوري - الأشعري في " النية في أصول الدين " ص ١٣٥

(التحسن عند أهل الحق ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، والتقيح ما ورد الشرع بالذم على صاحبه

وليس يحسن صفة زائدة على ورود الشرع ، فإنما العقل فلا يحسن ولا يُتقيح) اهـ

(٣٠) * " مسيح الأشاعرة في العقيدة " للدكتور / سفر بن عبد الرحمن الحوالي ص ٢٨

أما أهل السنة فإنهم وسط بين طرفين ، الطرف الأول من جعل العقل أصلاً
كثيراً أولئها ، يستعني بنفسه عن الشرع .

أما لصرف الثاني فهو من أعرض عن العقل ، وذمه وعابه ، وحاف صريحه ،
وقدح في أدلائل العقلية مطلقاً .

والوسط في ذلك :

١ - أن لعقل شرط في معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، لذلك كان
سلامة العقل شرطاً في التكليف ، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ،
والأقوال المخالفة لعقل باطلة ، وقد أمر الله باستماع القرآن وتدبره بالعقول : ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [سورة الشاء ٨٢] ، و[محمّد ٢٤] . ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [سورة
المرسد ٦٨] . فالعقل هو المذكر للحجة الله على خلقه .

٢ - أن لعقل لا يستقل بنفسه ، بل هو محتاج إلى نور الشرع الذي عرف ما له
يكن يعقوب سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً ؛ إذ العقل غريزة في انفس وقوة فيها
بمزلة قوة البصر التي في العين ، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان من كور
العين إذا اتصل به نور الشمس والنار . وإن انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور التي يعجز
وحده عن دركها .

٣ - أن لعقل مُصدّق للشرع في كلّ ما أخبر به دال على صدق الرسول ﷺ
دلالة عامة مُطّقة ، فالعقل مع الشرع كالعامي مع المفتي ، فإن العامي إذا علم عيب
المفتي ودل عليه غيره ، ويش له أنه عالم مُفتٍ ، ثم اختلف العامي الدل والمعني
وجب عني المستفتي أن يُقدّم قول المفتي ، فإذا قال له العامي : أنا الأصل في
عملك بأنه مُعتب فإذا قُدمت قوله على قولِي عند التعارض قدحت في الأصل الذي
به علمت أنه مُعتب ، قال له المستفتي : أنت لما شهدت بأنه مُعتب ودللت على
ذلك ، شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك ، وموافقتي لك في قولك بأنه مُعتب

لا يستلزم أن أوافقك في جميع أقوالك ، وخطوك فيما خالفت فيه لمفني أدبي هو
 نعم من لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مُقت هذا ومع أن المفني يحور عليه
 حصاً ، أم قول الرسول فإنه معصوم في خبره عن الله تعالى لا يحور عليه حصاً ،
 أم الرسول ﷺ بأنه معصوم في خبره عن الله تعالى لا يحور عليه الحص ، بتقديم
 قول المعصوم على ما يخالعه من استدلال عقلي أولى من تقديم قول المفني على
 قول أدبي يخالعه .

ورداً كان الأمر كذلك فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله ﷺ وعلم
 أنه أخبر بشيء ، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره كان عقله يوجب عليه أن يُسلم
 موارد الشراع إلى من هو أعلم به منه .

٤ - أن الشرع دل على الأدلة العقلية وبشها ونبه عليها .

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ
 صَرَّيْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [شورة الزم ٥٨] ، فإن الأمثال المضروبة
 هي الأقيسة العقلية ، فمن ذلك إثبات التوحيد بقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ
 فَأَرَوْهُ مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [شورة لقمان ١٦] ، وإثبات النبوة بقوله تعالى :
 ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَكْتُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا
 مِنْ قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [شورة يوسف ١٦] ، وإثبات البعث بقوله تعالى : ﴿ قُلْ
 يُحْيِيهَا الَّذِينَ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [شورة يس ٧٩] .

وأسس في الأدلة العقلية التي بيها القرآن ، وأرشد إليها الرسول ﷺ على

صرفين :

- منهم من يتدخل عن هذه الأدلة ويقدم في الأدلة العقلية مطلقاً ، ولأنه قد

صدر في دمه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه المتكلمون .

ومهم من يُعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه ؛ لأنه قد

صار في دمه أن القرآن إنما يدل بطريق الخير فقط .

وأبدي عليه أهل العلم والإيمان : أن الأدلة العقلية التي يشها الله ورسوله ﷺ
أحرر لأدلة العقلية وأكملها وأصلها .

هـ أن لعقل لا يمكن أن يعارض الكتاب والسنة ، فالعقل الصريح لا يحالف
العقل الصحيح أبداً ، فلا يصح أن يقال : إن العقل يخالف النقل ، ومن ادعى ذلك
فلا يحبو من أمور :

أولها : أن ما طئه معقولاً ليس معقولاً ، بل هو شبهات توهم أنه عقل صريح ،
وليس كذلك .

ثانيها : أن ما ظنه سمعاً ليس سمعاً صحيحاً مقبولاً ، إما لعدم صحته نسبه ، أو
لعدم فهم الفرد منه على الوجه الصحيح .

ثالثها : أنه لم يفرق بين ما يحيله العقل وما لا يدركه ، فإن الشرع يأتي بما
يعجز العقل عن إدراكه ، لكنه لا يأتي بما يعلم العقل امتناعه . (٣١)

* ومذهب طائفة منهم ، وهم : صوفيهم كالمزالي والجمامي في مصدر
الثبقي ، تقديم الكشف والذوق على النص ، وتأويل النص ليوافقه . ويسئلون هذا
« اعلم البدئي » حرياً على قاعدة الصوفية : « حدثني قلبي عن ربي » . (٣٢)

(٣١) * معانم أصول الفقه " محمد بن حسين الجبراني ص ٩٩ .

(٣٢) * ولا يخفى ، في هذا من البطلان والمخالفة لمهج أهل السنة والجماعة ، ولا من العاشدة من
إرسال الرسل وإنزال الكتب .

ثانيًا : المسائل الأصول المختلف فيها بين أهل السنة والأشاعرة

١ - التوحيد عند الأشاعرة :

مشروا الإله بأنه الحالق أو القادر على الاختراع ، وبذلك جعلوا التوحيد هو إثبات ربوبية الله ﷻ دون ألوهيته مع تأويل أكثر صفاته ﷻ .

وهكذا خالف الأشاعرة أهل السنة والجماعة في معنى التوحيد حيث يعتقد أهل السنة والجماعة أن التوحيد أول واجب على العبد هو إفراد الله بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته على نحو ما أثبتته تعالى لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف أو تعطيل أو تكليف أو تمثيل .

كما يعتقد الأشاعرة تأويل الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين والقدم والأصابع وكذلك صفتي الغلو والاستواء .

وقد ذهب المتأخرون منهم إلى تفويض معانيها إلى الله تعالى على أن ذلك واجب يقتضيه شره ، ولم يقتصروا على تأويل آيات الصفات بل توسعوا في تأويل حيث أولوا أكثر نصوص الإيمان .

قلت : وقد ناقصوا في هذا الباب أثما ناقص ففرقوا بين صفات الذات كالعلم والقدرة ، وبين الصفات الخبرية فأثبتوا الأولى ونفوا الثانية من غير مُرَرٍ قوي .

قال محمد أمان بن علي الجامي في « الصفات الإلهية » ص ٢٢٠ .
(وعلى الرغم مما نقوله ويقوله غيرنا من أن الأشاعرة يُعَدُّون من المشنعة ، أو من ضمنية ، لإنابتهم كثيرًا من الصفات الذاتية التي يُسمونها في اصطلاحهم صفت المعاني وغيرها . على الرغم من هذا النوع من الإثبات ، فإنهم وافقوا

المُعْتَرَلَة فِي تَأْوِيلِ الصُّفَاتِ الْحَبْرِيَّةِ^(٣٣) دَائِمَةً أَوْ مُعَلَّيَّةً مَدْنَكٌ وَقَعُوا فِي تَنَاقُضٍ لَمْ يَقَعْ فِيهِ أَحَدٌ لَا مِنْ الْمُشْتَبَةِ وَلَا مِنْ الشُّكِّ ، لِأَنَّهُمْ يَبِينُ مَا جَمَعَ لَهُ فِي كِتَابِهِ ، وَفِيمَا أَوْجَاهُ إِلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَتَرَاهُمْ يُسْتَوْبِ هَذِهِ لِسَمْعٍ وَالْبَصَرِ مِثْلًا ، وَلَا يَحْصُرُ بِإِلَهُمْ شَيْءٌ مِنْ لَوَارِمٍ سَمِعَ وَبَصَرَ لِمَحْبُوقِينَ ، بَلْ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ يُسْتَوْبِ هَذِهِ الصُّفَاتِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ ، فَمَا هُوَ إِسْمَاعِيلُ الْعَقْلِي إِذَا مِنْ إِثْنَاتِ الْوَجْهِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَغَيْرِهِمَا مِثْلًا أَوْجَبُوا التَّأْوِيلَ فِيهِ مِنَ الصُّفَاتِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ ١٩ . فَمَا الْمَنَعُ أَنْ تُكْتَبَ لَهُ وَجْهًا يَلِيقُ بِهِ ، وَاسْتَوَاءً يَلِيقُ بِهِ دُونَ التَّفَاتِ إِلَى لَوَارِمٍ وَجْهٍ الْمَخْضُوقِ ، وَمَجِيءِ الْمَخْلُوقِ ، وَاسْتَوَاءَهُ ١٩ . وَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ أَنْ يُثَبِّتُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ الثَّابِتَةِ بِالْأَدَلَّةِ الْقَدِيمَةِ دُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُ ١٩ . فِي ضَرْبٍ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سُورَةُ الشُّرَى ١١] ، وَالْآيَةُ جَمَعَتْ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالْإِثْبَاتِ كَمَا تَرَى ، وَمَعَهَا آيَاتٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِنْ أَنْ قَالَ : (وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَنْطِقُ السَّلِيمُ إِذَا أَنْ يُثَبِّتُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ وَالشُّكَّةِ ، دُونَ تَفْرِيقٍ بَيْنَ صِفَةٍ وَصِفَةٍ ، وَهُوَ الْمَنْهَجُ الشُّنْفِي الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ وَالشُّكَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، وَهُوَ الَّذِي يُسَائِرُ الْعَقْلَ وَالنُّقْلَ كَمَا عَمِنَا مِنْ تَقَدُّمٍ ، وَفِيهِ لِسَلَامَةٍ وَالْعَافِيَةِ مِنَ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَهُوَ مَوْقِفٌ خَطِيرٌ جَدًّا كَمَا لَا يَخْفَى .

وَإِنَّمَا أَنْ يَنْفُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ دُونَ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الدَّائِمَةِ وَالْمُعَلَّيَّةِ فَيَقْفُوا مَعَ الْمُعْتَرَلَةِ صِفًا وَاحِدًا ، لِيُتَحَقَّ الصُّدُوحُونَ الشُّلْفِيُّونَ اتِّجَاهًا وَاحِدًا ، وَيُوَاجِهُوا جِهَةً وَاحِدَةً تَنْفِي جَمِيعَ الصُّفَاتِ وَلَا تَوْمَنُ إِلَّا بِالْوُجُودِ الدَّهْشِيِّ هَذَا هُوَ الْمُفْتَرَضُ ، وَلَكِنْ الْوُقُوعُ خِلَافَ هَذَا الْمُفْتَرَضِ كَمَا رَأَيْتُ . هـ

(٣٣) * تَأْوِيلًا يُعْصَى إِلَى عَمِي الصُّمَّةِ بَحِيثٌ لَا يُثَبِّتُ إِلَّا لَارِمَ الصُّمَّةِ كَقَوْلِهِمْ سُورَةُ بَايَرُوحِهِ لِإِنْعَامٍ مِثْلًا ، وَلِإِنْعَامٍ يَسُّ هُوَ الصُّمَّةُ وَإِنَّمَا هُوَ لَارِمَ الصُّمَّةِ ، وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ صُّفَاتِ حَبْرِيَّةِ وَالْمَعْلُومَةِ

وقال سمر بن عبد ربحم الحواشي مُخَصَّصًا حاليهم في « مسيح الأشعره في عقيدة » ص ٣٣

(وكل مذهبهم مُرَكَّب من بدع سابقة ، وأصاهاوا إليه بدعا أحدثوها فصيح عاية في التمهيق المُتَمَدِّد) . هـ (٣٤)

قال السُّفَارِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - في : « السُّرَّة لِهَيْئَةِ في عقيدة لعرقَة المَرْضِيَّة » مُبَيَّنًا عقيدة أهل السُّنَّة في مبحث الأسماء والصفات :

فَأُتْبِتُوا التُّصَوُّصَ بِالشَّرِيهِ	من غير تعطيل ولا تشبيه
فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ آيَاتٍ	أو صَحَّ فِي الْأَحْبَارِ عَنْ يُقَاتِبِ
مِنَ الْأَحَادِيثِ مُرَوِّعٌ كَمَا	قَدْ جَاءَ فَاسْتَمْعَ مِنْ نَضَمِي وَغَلَمَا
وَلَا تُرَدُّ ذَاكَ بِالْعُقُوبِ	بِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ خُطُوبِ
نَعْقُودُ الْإِثْبَاتَ بِأَخِيصِي	من غير تعطيل ولا تمثيل

ويجب أن يُحْمَلُ قَوْلُهُ : « نُبْرَهُ » ، بِمَعْنَى : مِنْ جِهَةِ اللفظ والمعنى ، حيث تفويض اللفظ دون المعنى من التفويض لمدوم الذي رَدُّهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ . فانظر هذا .

٢ - الإيمان عند الأشاعرة

الأشاعرة في الإيمان بين المرجفة التي تقول : يكفي الشك بالشهادتين دون العمل لصحة الإيمان ، وبين الجهمية التي تقول يكفي التصديق القسبي .
قال صاحب « جوهرة التوحيد » :

وَقُسِّرَ الْإِيمَانُ بِاسْتِصْدَاقِي وَلُطِّقَ فِيهِ لِحُلْفُ بِشَحْطِيقِي
وفي هذا مخالفة لمذهب أهل سُنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ . إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ

(٣٤) * ومن ذلك تأثر سُفَارِيِّ لأشعره بعكر المُعْتَرِضِ ، وإزاء العلاسمة كما يُلاحَظُ ذلك لدى الزَّوَارِي
وَأَمَّا مَدْيِ وَأَمَّا مَدْيِ وَمَعْنَى فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ التَّصَدِّقِ دُونَ مُرَرٍ .

وعمل واعتقاد، وإن لقول قولان قول القلب وقول اللسان، ولعمل عملان عمل القلب وعمل الحوارج، كما أن فيه مخالفة مخصوص القرآن الكريم بكثيرة والتي منها: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّعَاتِ أَنْ نَحْنَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَجْزِيَهُمْ وَمَعَادُهُمْ سَاءٌ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الحاقة ٢١] وعلى قولهم يكوب إبليس من أصحاب من النار؛ لأنه من حُصَصَيْن يُقْبَلُهُمْ، وكذلك فرعون وقومه قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بَرْزَخًا﴾ [سورة النمل ١٤]. وكذلك أبو طالب عم نبي ﷺ وغيره كثير.

كما أنهم أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعب الإيمان بأنها إيمان أو من الإيمان.

٣ - موقف الأشاعرة من قضايا التكفير

الأشاعرة مُضْطَرِبُونَ في قضية تكفير فتارة يقولون: لا تُكْفَرُ أحدٌ، وتارة يقولون: لا تُكْفَرُ إلا من كفر، وتارة يقولون بأمور تُوجب التفسيق والتبديع أو بأمور لا تُوجب التفسيق، فمثلاً يُكْفَرُونَ من بُنِيَ عُنُو الله انذاتي، أو من يأخذ بظواهر النصوص حيث يقولون: إن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر. أما أهل السنة والجماعة فيرون أن التكفير حق لله تعالى لا يُطلق إلا على من يستحقه شرعاً، ولا تردد في إطلاقه على من ثبت كفره بإثبات شروط ونفاد مواع.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» ٣/ ٢٣٠:

(والتحقيق في هذا أن أقول قد يكون كفراً، كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة، ولكن قد يحصى على بعض أسس أنه كفر. فيُطلق القول بكفرهم انقائلاً كما قال السلف من قال انقرآن مخلوق فهو كافر. ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يُكْفَرُ انشخصاً مُعَيَّن حتى

نقوم عليه بحجة، كما تقدم كمن جحد وحب الصلاة، والركعة . ثم ساق قصة الرجل الذي أمر أولاده أن يُخزّوه ليعر من عبد الله . هـ

٤- مسألة خلق القرآن

قالوا بأن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة، وبكأنه كلام الله سُفسي، وأن نسبة الكلام إلى الله من باب المحرر، وأن الكتب المنزلة بما فيها لقرآن مخلوقة . أمّا مذهب أهل السنة والجماعة فهو: أن القرآن كلام لله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى عليه السلام وسمعه الخلائق يوم لقيامة . يقول تعالى: ﴿وَرَأَى أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [شورى ثوبه ٦] .

وقول الأشعرية ومن شبههم باطل لا محل له من العقل أو الشرع، بل ومحارف لقول السلف الصالح، فإنه لا يعقل أن يُسمى مُتَكَلِّمًا إلا من قام به لكلام حقيقة .

فكيف يُقال: قال الله والمقائل غيره ١٢ وكيف يُقال: كلام الله، وهو كلام غيره ١٣ .

٥ - النبؤات

حصر لأشاعة دلائل النبوة بالمعجزات التي هي الخوارق، موفقة لمعتزلة، وإن اختلفوا معهم في كيفية دلالتها على صدق النبي، ينسب يرى جمهور أهل السنة أن دلائل ثبوت النبوة للأنبياء كثيرة ومنها المعجزات .

٦ - الحكمة الغائية

قالوا بسفي الحكمة وتعيين في أفعال الله مطلقاً

قال د سمر من عبد الرحمن لحوي في « مسيح الأشعرية في عقيدته » ص ٢٦
(يعني لأشاعة قصداً أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى عنه مُشتملة على

حكمة تقتضي إيجاد الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريباً ، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعين في القرآن ، وقالوا إن كونه يعمل شيئاً لعلته يُبْاهِي كونه مُحْتَازاً مُرِيداً ، وهذا الأصل يُسَمِّيهِ بعضُ كُتُبِهِمْ « نفي العرص عن الله » ويعتبرونه من لوازم التشريف ، وحملوا أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعيق لصفة أخرى - كالحكمة مثلاً - بها ، ورثوا عنى هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجوار أن يُحَدِّدَ الله في شأن أحلص أوبيائه ويُحَدِّدَ في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التشكيك بما لا يُصَدَّق ونحوها .

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة ، ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحُكْمَةَ مع لُصُفَاتِ الشَّيْءِ وَكَتَفَرُوا بِالْبَاتِ الْإِرَادَةِ مَعَ أَنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي الْإِرَادَةَ وَالْعِلْمَ وَزِيَادَةَ . اهـ

٧ - القدر :

لما كان مذهب الأشاعرة قائماً على التَّفْهِيْقِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ بِمُحْجَةِ التَّوْفِيقِ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ قَوْلِ الْجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ فِي مَسْأَلَةِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ فَقَالُوا بِنَظَرِيَّةِ « الْكَسْبِ » وَالتِّي تُلْخَصُهَا أَنَّ اللَّهَ فَاعِلُ فِعْلِ الْعَبْدِ ، وَأَنْ عَمَلَ الْعَبْدِ لَيْسَ فِعْلاً لِعَبْدٍ ، بَلْ كَسْبٌ لَهُ ، وَمَعَ إِثْبَاتِ الْكَسْبِ قَالُوا : لَا تَأْثِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ .

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي في « منهج الأشاعرة في العقيدة » ص ٢٤ : (أَرَادَ الْأَشَاعِرَةُ هُنَا أَنْ يُوَفَّقُوا بَيْنَ الْجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ ، فَجَاءُوا بِنَظَرِيَّةِ الْكَسْبِ ، وَهِيَ فِي مَالِهَا جَبَرِيَّةٌ خَالِصَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي أَيَّ قُدْرَةٍ لِعَبْدٍ أَوْ تَأْثِيرٍ ، أَمَّا حَقِيقَتُهَا الْنَظَرِيَّةُ الْفَلَسَفِيَّةُ فَقَدْ عَمَزَ الْأَشَاعِرَةُ نَفْسَهُمْ عَنْ فِهْمِهَا فَصَلَّاهُ عَنْ إِفْهَامِهَا لِعَبَرِهِمْ ، وَلِهَذَا قِيلَ :

مَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةً تَحْتَهُ مَعْقُودَةٌ تَذُو إِلَى الْأَهْمَامِ
الْكَسْبُ عَدَ الْأَشْعَرِيِّ ، وَالْحُلُ عَدَ التَّهْشِمِيِّ ، وَصَمْرَةٌ لِنَطَامِ

ويهدف الرادي الذي عجز هو لآخر عن فهمه : إن الإنسان محبور في صورة مختار .

أما اسعدادي فأرد أن يوضحه فذكر مثلاً لأحد أصحابه في تفسيرها شيء به قتر : قدرة الله بقدره بعد مع سعة اكتسب إلى بعد : بالحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله مفرداً به فرد : جميعاً جميعاً على حمله كان حصول الخمس بأقواهما ، ولا حرج أصعبهما بذلك عن كونه حاملاً !! .

وعلى مثل هذا المثل العاسد يعتمد لجبرية وبه يتجزأ القدرة المكرونة : لأنه لو أن الأقوى من الزحلين عذب الضعيف وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ضلماً بالتناقض ، لأن الضعيف لا دور له في حمل ، وهذا المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولاً عن حمل الحجر .

والإرادة عند الأشاعرة معناها : السحبة والرضا ، وأولوا قوته تعالى : ﴿ وَلَا يَرْصُقُ بِبَدْوِ الْكَفَرِ ﴾ (سورة الزمر ٧) . بأنه لا يرصاه عباده المؤمنين ، فبقي الشؤن وارداً عليهم : وهل رصيه تكفُّار أم فعوه وهو سم يُرد ؟ . وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك .

ومن هذا القيس كلامهم في الاستصاعة ، واحاصل أنهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول وسم يُعربو عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه !! (اهـ^(٣٥)) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

(الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي هي من العبد ، بمعنى أنها قائمة به ، وخاصة بشيئته وقدرته ، وهو مُتَّصِفُ بها ، والمتحَرِّثُ بها ، الذي يعود لحكمها عليه ، وهي من الله ، بمعنى أنَّ له حلقها قائمة بالعبد ، وجعلها عملاً به وكسباً ،

(٣٥) * لإيضاح ٤٥ - ٤٦ ، به مثل الكوثري ، لإرشاد ٨٧ - ٢٠٣ ، أصول شمس ١٣٣ .

بهية لإفهام ٧٦ ، المواقف ٣١١ ، شيء غير ٢٥٩ ٢٦١ وعمره

كما يخلق الممسكات بأسبابها ، كما إذا قُسا : هذه الشجرة من هذه الشجرة ، وهذه
 الزرع من هذه لأرض ، بمعنى أنه حدث منها ، ومن الله بمعنى أنه خلقها منها ، ولم
 يكر بينهما تناقص ، فالحوادث تُصاف إلى حلقها باعتبار ، وإلى أمسها باعتبار ،
 كما قال الله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ [سورة
 النصار ٥] . ﴿ وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا لَشَيْطَانٍ أَنْ أَدْكُرُ ﴾ [سورة الكهف ٦٣] . مع قوله
 تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَقِيقَتَنَا ﴾ [سورة
 الباء ٧٨] . اهـ



أهم أصول المسائل التي وافق فيها الأشاعرة أهل السنة

* وافق الأشاعرة أهل السنة والجماعة في الإيمان بأحوال السرح ، وأمر الآخرة من : الحشر والنشر ، والميزان ، والضراط ، والشعاعة والجنة والنار ، لأنها من الأمور الممكنة التي أقر بها الصادق عليه السلام ، وأيدتها نصوص الكتاب والسنة ، وبذلك جعلوها من النصوص الشرعية .

* كما وافقهم في القول في الصحابة على ترتيب خلافتهم ، وأن ما وقع بينهم كان خصاً وعن اجتهاد منهم ، ولذا يجب الكف عن الطعن بهم ، لأن الطعن فيهم إما كفر ، أو بدعة ، أو فسق ، كما يرون الخلافة في قرش ، وتحوز الصلاة حسب كل بر وفاجر ، ولا يجوز الخروج على أئمة الخوارج . بالإضافة إلى موافقة أهل السنة في أمور العبادات والمعاملات .

- الأشعري في كتاب « الإبانة عن أصول الديانة » الذي هو آخر ما ألف من كتب على أصح الأقوال ، رجع عن كثير من آرائه الكلامية إلى طريق السلف في الإثبات وعدم التأويل .

يقول رحمه الله :

(وقولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكذب ربنا عليه ، وما يشهده سب القائلين ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك متعنصرون ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نصر له وجهه - ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته - قائلون ، ولما خالف قوله محالون ؛ لأنه الإمام العاقل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ، ورفع به صلال لشركائهم ، ورحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظّم وكبير معجّم) .

- تصدّى الإمام ابن تيمية لجميع المذاهب الإسلامية التي اعتقد أنها حروف

عن لكتاب والشئة ومهم لأشاعرة وبخاصة متأخرة منهم في كنهه القيم
«درء تعارض العقل والنقل» وقد آراءهم انكلامية، ويمن أحصاءهم وكند
أملوب إقراره والشئة هو الأسلوب اليقيني للوصول إلى حقيقة التوحيد.

المبحث السادس

أسباب انتشار المذهب الأشعري

قال مُحَمَّد أمان بن علي النجاشي في « الصِّفَات الإلهية » ص ١٥٤ .
(يذكر بعض المُختصِّين المُهتَمِّين بِشأن العقيدة الإسلامية بهذا لانتشار
وشُهرة الأسباب التالية :

أ - كثرة الحق الذي عندهم بالنسبة للباطل الكثير الذي عد غيرهم ؛ لأنهم
يُشتون كثيرًا من اَصْصَات مثلاً ، ورد على ذلك أن موقفهم من الصُّحبة يُوافق موقف
أهل السنة والجماعة ، وموقفهم من نُصوص المعاد موقف سليم أيضًا قد سمعت
نُصوص المعاد عندهم ممَّا أصيبت به عد غيرهم من الباطنية ومن تأثر بهم من
لتحريف الذي سمَّاه أهله تأويلًا ليقبل . وقد انحدر بهم كثير من علماء الفقه
والحديث فوافقوهم في بعض ما ابتدعوه

ب - استعمالهم الأدلة العقلية في مواجهة المعتزلة ممَّا أكسبهم شعبية مع ما
في صريقتهم من كثير البدع . (٣٦)

ح - ضعف الآثار الثبوتية في تلك العصور ، والآثار هي التي تُثير لئاس سبيل
الحق حتَّى لا يقرروا في الشُّبهات والبدع ؛ على الرُّغم من كونها مُدوَّنة في اَصْصاح
والمسانيد ؛ لأنَّ اشتغال النَّاس بها ليس بالمستوى المطلوب ، إذ كان العمل في
لغزب بآراء الفقهاء واجتهاداتهم .

د - المعز والتمريط الواقعان في المُنتسبين إلى السنة والحديث ؛ حيث يروون

(٣٦) * ولا يمي ذلك أنَّ الأشاعرة على الحق في كُلِّ شئ ، أو أنَّ ما لديهم من العقائد أقوى وأظهر .
لا بل أحطوهم أكثر من صوابهم ؛ لأنهم لا يثبتون إلَّا بعض صفات الدُّنْ ، ويتلاعبون بالنُّصوص
مما عداها كما هو معروف

بارة ملا يعلمون صحته من الآثار والأحاديث ، وتارة يكونون كالأُميين الذين لا يعلمون اكتاب إلاّ أُمائي ويُعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة على حقائق الأُمور (٣٧) . ونعل هذه الثمطة الأخيرة هي التي أوقعت كثيرا من الناس في شقويص المخلص .

هـ - نسب الأشعري إلى مُعتقد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل - ^{رحمته} في آخر أمره كما سيأتي بيان ذلك .

و - اعتنق بعض المُحكّام عقيدته واعتبارها عقيدة أهل السنة والجماعة والدفاع عنها ، والدعوة إليها بشدة إلى درجة استباحة دم من خالفها كما فعل ثومرت وأتباعه في المغرب (٣٨) . اهـ



(٣٧) * مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢ / ٢٣ .

(٣٨) * نشر المذهب الأشعري في عهد وزارة نظام الملك الذي كان أشعري العقيدة ، وصاحب الكلمة السائدة في الإمبراطورية السلجوقية ، وكذلك أصبحت العقيدة الأشعرية عقيدة شته رسمية كمنشع بحماية الدولة . وراد في انتشارها وقوتها مدرسة بغداد النظامية ، ومدرسة بسابور النظامية ، وكان يقوم عليهما رواد المذهب الأشعري ، وكانت المدرسة النظامية في بغداد أكبر جامعة إسلامية في العالم الإسلامي وقتها ، كما تبنى المذهب وعمل على نشره المهدي بن ثومرت مهدي بنو حُسين ، وبنو النُعمان محمود بنكي ، والمُشَلطان صلاح الدين الأيوبي ، بالإصانة من اعتماد جمهوره من الفناء عليه ، وبخاصة فقهاء النُشائية والمالكية المُتأخرين . ولذلك نشر المذهب في العالم الإسلامي كله ، ولا زال المذهب الأشعري سائدا في أكثر البلاد الإسلامية ، وبه جماعته ومذهبه المُتميّدة .

الفصل الأول

نفي انتساب الحافظ ابن حجر للأشاعرة

نسب كثير من الأشاعرة ابن حجر - رحمه الله - إلى مذهبهم لما وافقهم في مبحث الأسماء والصفات ، ولم يكلموا أنفسهم عما اشترى في بقية أقواله في مبحث الاعتقاد الذي يفارقهم فيه ، بل ويدينهم فيه .

فمن أقوى أصول الأشاعرة التي يدخلهم فيها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ويقوم عليها مذهبهم - كما مرّ بنا في مقدّمات - اعتمادهم على العقل في تقرير مذهبهم ، ويستأمل في قولهم أن يستدرّك عيبهم ذلك ، فمن أبرز ما ينتقد على أهل البدع قاصبة تضارب أقوالهم في المروع التي بنوها على لأصول التي قرروها وأنشؤا عليها مذهبهم ، فهذا لعقل نبي يصدق له العيان في مبحث الأسماء والصفات ، ولا يقف أمامه دليل سمعي ، فالأدلة المعارضة له إما أخبار آحاد وإما بها مؤولة لا تعتبره في مبحث لتحسين ولتقبيح ، فالعقل إذاً أن يكون قادراً على معرفة الحسن والتقبيح في كل الأحوال ، وإذا أن لا تكون به القدرة على ذلك في كل الأحوال ، وخاصة إذا كان أصل قولهم باثبات هو التزويه لعقبي له عز وجل وصرف مشبهته بالمخلوقات ، فلا دليل سمعي على نفي الصفات التي نسبها الله ﷻ نفسه على حقيقة في ظل نفي للمثانية والمثابرة لغيره ، قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ١١] .

ففي هذه الآية نفي للمثانية في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وإثبات لحقيقة صفة في إثبات أن له هو ﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ وبعد أن نفي المثانية حلقه أثبت شيئاً غير مُدَّخَل سم يأت لئس سمعي بهيه ، وفي إثبات هو الذي يخاف من دس على صحة نفي .

وقد اتحد حافظ ابن حجر - رحمه الله - هذا الموقف الوسيط في قضية العقل ،

فاعقل يستطيع تمير الحسن والفسح ، ولكن لا ثواب ولا عقاب إلا بعد مجيء الشرع .

قال المحفوظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٦٥ :

(قال أبو المظفر الشعماني أيضًا ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئًا ، ولا يحظره في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [سورة الإسراء ١٥] ، ﴿ لَيْتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء ١٦٥] . وغير ذلك من الآيات ، فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت بيان الفروع ، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى اليه دون الرسول ، ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء ، وكفى بها ضلالًا ، ونحن لا نذكر أن العقل يرشد إلى التوحيد ، وإنما نذكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه ، ومع قمع الضر عن الشعميات يكون ذلك خلاف ما دللت عليه آيات كذب ولشنة الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعسوي ، ولو كان كما يقول أولئك بطلت الشعميات التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من الشعميات ، فإن عقدها فتوفيق له ولا اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله سبحانه) . اهـ

وبعد لحافظ لا يشترط موافقة حبر الواحد للعقل ، بل يثبت به الأحكام ابتداءً ، فإن قيل : كيف ذلك وهو يؤول الأخبار ؟ قلت : يؤول أدلة انصرفت كده ، سواء وردت في الكتاب أو السنة ولم يقصر ذلك على حبر الأحاد بعينه ، ولم أقف أثناء بحثي كده على قول لحافظ ابن حجر رحمه الله رد فيه حبرًا قولًا ، أو بأويلا بحجة أنه حبر آحاد .

قال المحفوظ في « فتح الباري » ١٣ / ٢٤٨ بعد أن ذكر بعض الأدلة على قول

حبر آحاد ، ورد على بعض الشيء لئي تدر حوه .

(وصدق حبر الواحد ممكراً فحب نعمل به احتياطاً ، وإن صابه أصل بحبر
خضق عنه ، ووقع الخط فيه نادر ، فلا تترك مصححة ، حاله خشية ممسدة
سادرة) .

وقال في : فتح الباري ١٣ : ٢٥٢ :

(قل ابن القيم في الرد على من رد حبر الواحد إذا كان رثماً على القرآن ما
مستحصه : لشئ مع القرآن على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن توافقه من كثر وجه فيكون من باب توارد الأدلة .

ثانياً : أن تكون بياناً لما يريد بالقرآن .

ثالثاً : أن تكون دلة على حكمه سكنت عنه القرآن .

وهذا لأشأن يكون حكماً مبتدأ من الشيء بشيء فتجب طاعته فيه ، ولو كان
شيئاً بشيء لا يضاع لأهله وقت فيه قرآن ، لم تكن به صاعقة حاصلة ، وقد قال
تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [سورة النساء ٨٠] . وقد تناقص من قال :
لا يقبل حكمه لرائد عن قرآن إلا أن كان متواتراً أو مشهوراً . فقد قرأ بتحريم
نسرة على عثتها وحائتها ، وتحريم ما يحرم من نكسب بالزراعة ، وخير الشترط ،
والشععة ، ورؤس في الحصر ، وميراث الجدة ، وتحجير لأمة إذ اعتقت ، ومنع
حائض من الصوم والصلاة ، ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في
رمضان ، ووجوب إحداد الشحنة عن الوفاة ، وتحوير طصوء بييد نثر ، ويحاب
لوتر ، وإن قل صدق عشرة درهم ، وتورث بنت لأم سئدس مع لست ،
ومشراء سيسة بحبضة ، وإن أعيت بي دم يثور ثوب ، ولا يقدا لوبه بوبه ، وأحد
حرية من محوس ، وقصع رحل سرف في شنية ، ورث لافقص من سرح
من لاندال ، ونهي عن بيع كسي بكسي مثلاً بطول شرحه ، وهذه لأحدديث
كثيها أحد وبعضها ثبت وبعضها غير ثابت ، وكثيها مشموهة في ثلاثة أقسام وبها

في ذلك تفاصيل يصور شرحها ، ومحل بسطها أصول العقيدة ، والله الشافي (هـ)
 لقد قال عنه ابن عبد الهادي في « نزياع الإبانة » :

(كان مُحِبًّا لشيخه تقي الدين بن تيمية مُعَظِّمًا به ، حَارِيًّا فِي أَصُولِ بَدِيلِ عَدْلٍ
 قَاعِدَةً لِلْمُحَدِّثِينَ ، وَلِهَذَا بَعَثَهُ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يَتَقَصَّ حَقَّهُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِهِ فِي
 التَّعْظِيمِ مَرَاتِلَهُ ، كَمَا بَدَّلَهُمْ ذَلِكَ مَعَ بَنِي مُصَرِّفٍ) . اهـ

كما يخالفهم الحافظ - رحمه الله - في كثير من المسائل ، وعلى رأسها مسألة
 الإيمان ، فالإيمان عند الأشاعرة هو التصديق فقط .

قال البيهقري في « تحفة المريد » :

وَقُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْديقِ وَالتَّطَبُّقِ فِيهِ الْخُفِّ بِالتَّحْقِيقِ
 فَأُخْرِجُوا الْعَمَلُ بِالْكَيْفِ مِنَ الْإِيمَانِ فَلَمْ يَعتبرُوا عَمَلَ الْقَلْبِ وَلَا عَمَلَ لُجُورِ
 فِيهِ ، وَقَدْ دَفَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَنِي تَيْمِيَّةٍ عِتْقَهُمْ هَذَا أَيْمًا دَفَعَ فَقَرَّ فِي كِتَابِ
 الْإِيمَانِ ص ١٨٣ :

(وَأَخْرَجَتِ الدِّينَ قَالُوا : الْإِيمَانُ تَصْديقُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ ، وَالْأَعْمَالُ
 يَسْتَمِ مِنْهُ ، وَكَانَ مِنْهُمْ عِدَائَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ وَعَدَّاهَا وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ مِثْلَ قَوْلِ
 جَهْمٍ ، فَعَرَفُوا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْإِيمَانِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ ،
 وَعَرَفُوا أَنَّ بَلِيْسَ وَفِرْعَوْنَ وَغَيْرَهُمَا كُفَرُوا مَعَ تَصْديقِ قَوْلِهِمْ - أَيَّ بَخْلَافٍ قَوْلُ
 الْأَشْعَرَةِ فِي هَاتَيْنِ الْقَصِيَّتَيْنِ - (٣٩) ، لَكِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُدْعُوا أَعْمَالُ بَشُوبٍ فِي
 الْإِيمَانِ بِرَمَاهُمْ قَوْلُ جَهْمٍ ، وَهُوَ أَذْهَبُهَا فِي الْإِيمَانِ بِرَمَاهُمْ دَحْولُ أَعْمَالِ الْخَوَارِجِ
 أَيْضًا) . اهـ

وقال د سمر بن عبد الرحمن الحوي في « طهارة لإرجاء في الفكر
 لإسلامي » ٤٧٣ ، ٢ وما بعده :

(يُطلق الترجمة اسم الإيمان على كُلِّ من هؤلاء :

أ - جبريل ومُحمَّد ﷺ « بدلالة الإجماع » .

ب - من أقرَّ بالإيمان ولم يعمل شيئاً « بدلالة حديث الجارية برعمهم » (١٠) .

ج - من صدَّق بقلبه ولم يُقرِّ بلسانه « بدلالة البعة ، ولأنَّ لكلام عندهم هو الكلام النُفسي » .

وصيحي أنَّ بين هذه الدرجات في الإيمان درجات كإيمان أواسط الصُّحابة وإيمان لفاسق من أهل الصُّلاة ، ولكنَّ هذه المراتب الثلاث هي كالأركان نظرياً .

٢- فلما أرادوا استخراج القدر الكُلي المُشترك بين هذه الدرجات ليتصوروا ماهية الإيمان وحقيقته مع حذف صفاتها العرضية ، كان صبيحاً ألاَّ يُدخلوا الأعمال في الإيمان ؛ لأنَّها مفقودة بكامنها عند أصحاب الدرجة (ج) ، واحتنفوا في إحسان لُفظة باللسان الذي هو موجود عند أصحاب الدرجة (ب) بكُنه مفقود عند أصحاب الدرجة (ح) : « هو ذاتي داخل في الماهية أم لارم عرضي » (١١)

٣- ومن هنا جاءت حدودهم - أو تعريفاتهم - بالإيمان بخالية من ذكر عمل اجوارح ، بل محصورة في عمل قلبي واحد هو التصديق أو الاعتقاد كقولهم : الاعتقاد الجازم المطابق لواقع بدليل ، أو : التصديق بما جاء به النبي ﷺ ، وكان معلوماً بالضرورة ، أو : اعتقاد صدق النبي ﷺ فيما أخبر به ، وما أشبه ذلك ممَّا تجلَّى عند ذكر بعضوصهم في اشتراءه اسطق أو عدمه .

ولمهم أنَّ قاعدة : « تساوى أفراد النوع في حقيقته وماهيته » التي استعروها من المنطق وصنّفوها هنا أفسدت عيهم تصورهم ، وجعلتهم يُعربون عن كُلِّ

(١٠) * التي قال النبي ﷺ لمولاه : « معاوية بن الحكم السلمي » "أُعتقها بأنَّه مؤمنه" بعد إفراجه

(١١) * انظر الخلاف بينهم في معنى بالشهادتين « هو شطره ثم شطره » في بحث حكم ترك عمل

ص ٤٩١ حتى بهديه الباب - يعني من كتاب « ظاهره الإرجاء »

النصوص الواردة في زيادة لإيمان وتقصصه وتفاصيل أهله فيه ودحوول الأعداء فيه ويتعشقون في تأويلها حتى تسم بهم هذه لقاعدة

ومن أخطر أشائج التي رتبوها على ذلك قسومهم بتساوي إيمان الملائكة والأسياء كجبريل ومحمد ﷺ، مع إيمان الفساق المشركين في نفسهم، من إيمان من سم يثقل لا إله إلا الله يسديه، وإنما صدق بقلبه يزعمهم.

وهذه النتيجة مع مصادقاتها لمبدئيات ثابتة عند عموم المسلمين سطرورها وقرونها بإصداق وإسهاب، فقد صدمهم، عترض المسلمين التمسوا تقييدات وإهية تقص من مقام الشؤنة أكثر مما ترفعه عن مستوى الانهماك في نفس.

ونكتفي من كلامهم بضيق عن رجلين من كبار أئمتهم اشتقدين:

أبو بكر بن فورك: أحد كبار الأشاعرة لفتوى سنة ٤٠٣ هـ أو بعده.

وقد شرح كتب العالم والمتعلم المنسوب للإمام أبي حنيفة، وأصدر في تقرير هذه القاعدة حتى استعرت منه أكثر من عشر لوحات^(٤٢) بكلام فلسفي مجرد، نذكر منه ما نقله عن المتن المنسوب للإمام وهو:

(قال المتعلم: أخبرني من أبي بنيفي ب أن نقول: إيمانك مثل إيمان الملائكة والرسل وقد نعم أنهم كانوا أطوع له م؟ !

قال النعام: وقد نعم أنهم كانوا أطوع له م، وقد حدث أن الإيمان غير العمل، فأيمسا مثل إيمانهم؛ لأننا صدقنا بوحداية الرب وربوبيته وقدرته بما جاء من عبده بمثل ما قرئت به الملائكة وصدقته به الأسياء والرسل صوته الله عليهم فمن هاهنا رعبنا أن إيمانك مثل إيمان الملائكة؛ لأننا أم بكسر شيء امت به الملائكة مما غايته الملائكة من عجايب الله تعالى ولم نعايه).^(٤٣)

(٤٢) * النوحات من ٦١-٧١ من شرح (محفوظ)

(٤٣) * راجع ٦١ ٦٢

ثُمَّ شرحه مُبَيِّنًا أَنَّ التَّصَدِيقَ جَسَدٌ وَاحِدٌ لَا يُفَضَّلُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

« لِأَنَّ تَصَدِيقَ الْقَلْبِ هُوَ الْإِيمَانُ ، فَإِذَا اعْتَقَدَ الْيَسِيُّ صِدْقَ اللَّهِ فِي أَحْبَارِهِ ، وَاعْتَقَدْنَا صِدْقَهُ فِي أَحْبَارِهِ تَعَالَى ، كَانَ جَنَسُ اعْتِقَادِنَا بِصِدْقِهِ جَسَدٌ اعْتَقَدَهُ بِصِدْقِهِ بِلَا تَعَاوُتٍ . (٤٤) »

ثُمَّ أَسْهَبَ فِي بَيَانِ أَنَّ فَضْلَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْإِيمَانِ عَلَى سَائِرِ الْحَقِّ يُسَمَّى هُوَ بِالنَّصْرِ لِلْعَاقِبَةِ وَالنَّبَاتِ ، فَإِيمَانُ الْأَنْبِيَاءِ مَعْصُومٌ عَنِ الزُّدَةِ وَالْكُفْرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَاحْتِمَالُ طَرُوءِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَائِمٌ .

وَأَخِيرًا أَحَابَ عَلَى إِشْكَالٍ وَارِدٍ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ إِيمَانُ سَائِرِ الْبَشَرِ كإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَلِمَذَا فَضَّلَ اللَّهُ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ ؟ .
وَنَقَلَ مَا فِي الْمَتْنِ ثُمَّ شَرَحَهُ ، وَهُوَ :

« قَالَ الْمُتَعَتِّمُ : لِحَسَنِّ مَا فَشَرْتُ ، وَلَكِنْ أَحْبَبْتُني : إِنَّ كَانَ إِيمَانُنَا مِثْلَ إِيمَانِ الرُّسُلِ ، أَيْسَ ثَوَابُ إِيمَانِنَا مِثْلَ ثَوَابِ إِيمَانِهِمْ ؟ فَلِمَ فَضَّلَهُمْ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَوَيْنَا فِي الْإِيمَانِ فِي الدُّنْيَا وَاسْتَوَيْنَا فِي ثَوَابِ الْإِيمَانِ فِي الْآخِرَةِ ؟ .
وَأَنَّ كَانَ ثَوَابُ إِيمَانِنَا فِي الدُّنْيَا دُونَ ثَوَابِ إِيمَانِهِمْ ، أَيْسَ هَذَا طَبَعًا إِذَا كَانَ إِيمَانُنَا مِثْلَ إِيمَانِهِمْ ، وَلِمَ يَجْعَلُ لَنَا مِنَ الثَّوَابِ مَا حَمَلَ لَهُمْ ؟ .

قَالَ الْعَالِمُ : قَدْ أَعْظَمْتَ الْمَسْأَلَةَ وَلَكِنْ نَشَتْ فِي الْفَتْيَا : أَلَسْتَ نَعْلَمُ أَنَّ إِيمَانَنَا مِثْلَ إِيمَانِهِمْ لَكُنَّا أَمَّا بِكُلِّ شَيْءٍ آمَنَتْ بِهِ الرُّسُلُ ، وَلَهُمْ بَعْدَ عَلَيْنَا الْعِضْلُ فِي الثَّوَابِ عَلَى الْإِيمَانِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا فَضَّلَهُمْ بِالنُّشُوءِ عَلَى النَّاسِ كَذَلِكَ فَضَّلَ صَلَاتَهُمْ وَبِرَّتَهُمْ وَمَسَاكِنَهُمْ وَجَمِيعَ أُمُورِهِمْ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ .

ولم يطمعنا ربنا إذ لم يجعل لنا مثل ثوابهم ؛ ولكنه كان إنما يكون أنصم إذا
أنقصنا حقًا فأسحطنا ، فأما إذا زاد أولئك ولم يُنقصنا حقًا وأعطانا حتى أُرصنا فإن
ذلك ليس بظلم . (٤٥)

٢- أبو المعالي الخويني : كبير الأشعرية في عصره وشيخ أبي حامد العراقي . (٤٦)
يقول : « فإن قيل : فما قولكم في زيادة الإيمان ونقصانه ؟ قُتِبَ : إذا حمسنا
على التصديق فلا يفصل تصديق تصديقًا كما لا يفضل علم علمًا (٤٧) ، ومن حمسه
عنى لصدقة سرًّا وعلنًا - وقد مال إليه الملائسي (٤٨) - فلا يعد عني ذلك إطلاق
القول بأن الإيمان يريد بالطاعة ويُقص بالمعصية ، وهذا مقل لا مؤثره .

فإن قيل : أصلكم يلزمكم أن يكون إيمان مُهمك في فسقه كإيمان النبي
ﷺ ؟ قُتِبَ : النبي عليه الصلاة والسلام بفضل من عداه باستمرار تصديقه وعصمة
الله إله من مخمرة الشكوك واحتلاح الرب

والتصديق عرض (٤٩) لا يفي ، وهو مُتوالٍ للنبي عليه الصلاة والسلام ثابت
بغيره في بعض الأوقات ، رائل عنه في أوقات العترات (٥٠) ، فيثبت للنبي ﷺ أعداد

(٤٥) * لوحة ٦٩ .

(٤٦) * توفّي سنة ٤٨٧ هـ ، وقد مدم آخر عصره على الاشتغال بعلم الكلام ، وثبت السطامية التي صرح
بها باعتقاد أهل السنة والجماعة ، ولكنه لم يُفرّق بين تفويض المصنوع وتفويض الكيفية في
الصدقات ، نظرًا أن مدعيتهم هو الأول .

(٤٧) * أي في السامية المجردة ، أمّا في الأحاد والأعيان فالخويني وغيره مُعترفون بأن مدم مدعيتهم
"الشمسية" أعلم منهم وأنّ الناس أعلم من بعض .

(٤٨) * أبو النعمان الغلامسي أحد المُتكلّمين المُسيّس للأشعرية ، لكنه موافق لأهل السنة في
الإيمان ، انظر : الإيمان لابن نجية ص ١١٤ .

(٤٩) * وهذا أثر آخر من آثار الفلسفة اليونانية .

(٥٠) * ويُعشّون لذلك بأوقات التّوهم والإعناء والعلّة حيث يرول العرض برغمهم

من التصديق لا يثبت لغيره إلا بعضها، فيكون إيمانه بذلك أكثر
 فهو وُصِفَ الإيمان بالزيادة والتقصان وأُريد بذلك ما ذكرناه لكان مُستقيماً
 واعلموه (٥١).

وهذه النصوص تُغني عني عداها، ومُجرد الاطلاع عليها كافٍ في تصور
 سادها والحكم بمُخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول !
 وعلى مثل هذه الشبه الواهية اعتمد أتباعهم في الحكم على من يُدخل العمل
 في الإيمان بأنه موافق لمذهب الحوارج (٥٢)، ناسين أن هؤلاء موافقون موافقة تامة
 برأي الفلاسفة !

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن المنطق في ذاته لا يقتضي بالضرورة إخراج
 العمل من الإيمان أو القول بأنه لا يريد ولا ينقص، ونزيد هذا إيضاحاً فنقول : إن
 المرجحة لو تركوا مبحث التعريف بالمرء، واكتفوا بما يذكره المناهقة في مبحث
 الأسماء - نسبة الاسم للمعنى - وهو قولهم : (إنَّ الكلِّي ينقسم إلى قسمين :
 القسم الأول : المتواطئ ؛ وهو الذي تستوي جميع أفرادهِ في صدق الكلِّي
 عليها واشتراكها فيه ، مثل إنسان ومثلث وشجرة ...

والقسم الثاني : المشكك ، وهو الذي لم تساو أفرادهِ في صدق الكلِّي عليها ،
 وذلك بأن يكون المعنى المفصود من الكلِّي أولى في بعضها من البعض الآخر ، أو
 أقدم منه ، أو أشد ، أو أقرى ، وذلك مثل الضوء فإنه في الشمس أقوى منه في
 المصباح ...) اهـ

(٥١) * الإرشاد، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٥٢) * كما ذكر ابن الهيثم في الشماسة، حين قال : " إنَّ ضم الطاعة إلى التصديق هو قول
 الحوارج، وهذا كفرٌ بالدِّين لانتفاء جزء للمادة ". انظر : الشماسة شرح شماسة، ص ١٤،
 وتبعه الريدي.

أقول : لو فعلوا ذلك واعتبروا الإيمان من انقسام الأخير لأراحوا واستراحوا ، لكن لئدي حصل هو العكس ، فإنه لما فُصل مُتَأَخَّرُوهم إلى ههنا ، أخذوا يتعشعشعون في تحريجه كي يوافق المذهب ، وحاصوا في « ماهية المشكك » ، فعاد الأمر إلى قضية الماهية التي لم يستطيعوا التحلي عنها !

يقول صاحب « المسامرة بشرح المسامرة » :

(والحنفية ، ومعهم إمام الحرمين وغيره) وهم بعض الأشعرية (لا يسمعون الزيادة والتقصان باعتبار جهات هي) أي تلك الجهات (غير نفس الذات) أي ذات التصديق (بل بتفاوته) أي بسبب تفاوت الإيمان باعتبار تلك الجهات (بتفاوت المؤمنين) عند الحنفية ومن وفقهم ، لا بسبب تفاوت ذات التصديق . (وروي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال : إيماني كإيمان جبريل ، ولا أقول مثل إيمان جبريل ؛ لأن المثلثة تقتضي المساواة في كُنُ الصِّفات ، والتثنية لا يقتضيه) ؛ أي : لا يقتضي ما ذكر من المساواة في كُنُ الصِّفات ، بل يكفي لإطلاقه المساواة في بعضها .

فلا أحد يُسَوِّي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كُنُ وجه (بل بتفاوت) إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء ، غير أن ذلك التفاوت (هل هو بزيادة ونقص في نفس الذات) أي ذات التصديق والإذعان للعالم بانقلاب^(٥٣) ، (أو) هو تفاوت لا بزيادة ونقص في نفس الذات ، بل (بأمور زائدة عليها ؟ فمنعوا) يسمي الحنيفة وموافقيهم (الأول) ؛ وهو التفاوت في نفس الذات .^(٥٤)

أقول . هنا أحسن المؤلف بأن لا اعتراض سيرد على كلامه عن مدى ضرورة التفريق ، ولم لا يعتبر من قبل المشكك ويلقي موضوع « النوع » ؟

(٥٣) * حتى لإدعاء عددهم محبة القلب ، ولا يعود به الامتنان والعمل

(٥٤) * ما نقضه من كلام ابن مورك أوضح من هذا التفسير في الدلالة على مدعهم

فقال (فحسن معشر حسمية ومن وافق) سمع ثبوت ماهية لمشكك
وسقور إن أوقع على أشياء متعددة فيه يكون لتفاوت عارضاتها خارجها عنها ، لا
ماهية بها ولا حرة ماهية لامتناع اختلاف لماهية واختلاف حرتها !

(ولو سلمنا ثبوت ماهية لمشكك) ، فلا يلزم كون التفاوت في أفراد
بشيء ؛ فقد يكون بالأولوية والتقدم والتأخر ! (و لو سلمنا) أن ما به لتفاوت
في أفراد المشكك (شدة كثرة البياض الكائن في الثلج بالنسبة إلى) البياض
(الكائن في العج) ... (مأخوذ في ماهية البياض بالنسبة إلى خصوص محل)
كاشح ، (لا نسلم أن ماهية اليقين مه) أي من المشكك .

(ولو سلمنا أن ماهية اليقين تتفاوت لا تسلم أنه) يتفاوت (بمقومات
لماهية) أي أجزائها ، (بل بعيرها) من الأمور الخارجة عنها المعارضة لها كالإلف
لشكرار وبحوه ...) اهـ (٥٥)

وانظر معي إلى كلامهم ندي يخرج العمل من الإيمان ، وينفي لزيادة
والنقصان في الإيمان وإلى ما حرره احافظ في « فتح الباري » ١ : ٦١ :

(فأن القول بالفراد به ، يُطلق بالشهادتين ، وأما العمل بالفراد به ما هو أعم من
عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . ومرد من أدخل ذلك في
تعريف الإيمان ، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالتسلف قالوا : هو
اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأردوا بذلك أن الأعمال شرط
في كماله . ومن هنا بشأتم لقول بالزيادة ونقص كما سيأتي . والمُرَحِّة قالوا : هو
اعتقاد ونطق فقط . والكُزَيْمِيَّة قالوا : هو نطق فقط . والمُشْتَرِة قالوا : هو العمل

(٥٥) * ص ١٨ - ١٩ ، ويُلاحظ أن الحسم لأخيرة مُتَعَمِّقَة بتفاوت اليقين هي رد هي من قال : إن

الإيمان هو التصديق فقط ، ثم من مع ذلك : إن يبين يعاد ، كالتبوي في شرح مسلم (١)

١٤٦ ١٤٨ . وقد نشد ذلك المُحَشِّي لآخر "مسم" ص ٢١٩

و سُلِّقَ ولا اعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحتها
ولسلف جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله قلنا بالنظر إلى ما عده الله تعالى
مُماً بالنظر إلى ما عدهنا بالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرَّ أُحرِبَ عليه الأحكام في
الدنيا ولم يُحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كُفره كالتشهود بالنفس ،
فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان بالنظر إلى
إقراره ، ومن نفي عنه الإيمان بالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكفر بالنظر إلى
أنه فعل فعل لكافر ، ومن نفاه عنه بالنظر إلى حقيقته . وأثبت المعتزلة بواسطة
فقلوا : الفسق لا مؤمن ولا كافر . وأمّا المقام الثاني فذهب السلف إلى أنَّ الإيمان
يريد وينقص . وأبكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا : متى قيل ذلك كان شك . قال
الشيخ محيي الدين : والأظهر المختار أنَّ التصديق يريد وينقص بكثرة سطر
ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتره
الشبهة . ويؤيده أنَّ كُلَّ أحد يعلم أنَّ ما في قلبه يتفاضل ، حتَّى إنه يكون في بعض
لأحيان الإيمان أعظم يقيناً وإحلاصاً وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق
ولمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل محمد بن نصر الغزَّاري في
كتابه « تعظيم قدر الصلاة » عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نقل عن السلف
صرح به عبد الرزاق في مُصنَّفه عن شفيان الثوري ومالك بن أنس والأوراعي وابن
جريح ومعر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نقله أبو القاسم
اللالكائي في « كتاب السنة » عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه
وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسنده الصحيح عن الثوري قال ثبت
أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يحتلف في أنَّ
الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص .

وأطاب بن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من
صحبه والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين وحكمه

فصلى بن عيسى ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مآب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم ، أخبرنا الربيع ، قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من لحيمة من وجه آخر عن الربيع وراد : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية (٥٦) .

ونما وقع للأشاعرة وغيرهم ما وقع من إخراج العمل من الإيمان ؛ لأنهم فصلوا كل واحد من مكوناته عن الآخر ، وهذا خلاف ما كان عليه اعتقاد سلف هذه الأمة ، فالإيمان عندهم حقيقة مركبة لا ينفك شيء منها عن الآخر .

فالمرجحة قصوره على التصديق فقط ، بينما الكرامية قصوره على نطق اللسان ، وقصره الخوارج على الأعمال ، فصلوا جميعاً ؛ لأن الإيمان هو مركب من مجموع هذه الأشياء الثلاثة محتمة .

ومما مرّ يتبين لنا أن الناس اختلفوا في حقيقة الإيمان هل هو بسيط أم مركب على أقوال .

قال أحمد بن حنبل في مسنده في « العقائد الشافعية » ص ٣١٥ :
(والخلاصة أن الخلاف في كون الإيمان مركباً أو بسيطاً يرجع إلى خمسة أقوال :
١ - مبني على كونه بسيطاً ، كالتصديق وحده بالقلب ، وهذا مذهب جهم بن صفوان ومن وافقه من الأشاعرة وغيرهم ، وعلى هذا يكون اليهود الذين عرفوا بقبولهم رسالته مؤمنين ، وكفى بذلك قبحاً ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ فَلَقِيَ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة ٨٩] .

٢ - وهو القول فقط ، وهذا قول الكرامية ، وعلى قولهم فالصافقون مؤمنون ،

(٥٦) * وكلام الحافظ كونه - وإن كان مخالفاً لقول الأشاعرة في مسألة الإيمان ؛ لأن فيه مؤاحداث ومعالجات واضحات لمهج أهل السنة في مبحث الإيمان يأتي عليها برمتها عند ذكر معالجات الحافظ في مبحث الإيمان من الفصل القادم - إن شاء الله

والله قد نهي عنهم الإيمان بقوله تعالى : ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ
الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة ٨]

٣ - العمل وحده . وقد نُسب بعض شعرة ، وهو واضح البطلان
٤ مبني على كونه مُركباً ، والقول والاعتقاد فقط ، وترد عليهم الآيات
المتقدمة ، وهذا مذهب الحنفية .

٥ - قول واعتقاد وعمل ، وهذا مذهب لشلل والحوارج والمعتزة ،
والخلاف بين وبينهم ، هل العمل شرط كمال ، أم شرط صحة ، أم لا ؟ اهـ .
ومع ذلك قال د . سفر بن عبد الرحمن لحواني - حفظه الله - في : مهج
الأشاعرة في العقيدة ، ص ١٥ :

(الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم لطريح وخالفهم فيما هو من
خصائص مذهبهم ، فمثلاً خالفهم في الإيمان ، وإن كان تقريره لمذهب الشلف
فيه يحتاج لتحرير) . اهـ

نُت : وسأتي ذكرها في الفصل القادم إن شاء الله ، والذي نذكر فيه
مخالفات الحافظ - رحمه الله - لأهل السنة .

ومن المسائل التي خالفهم فيها أول واجب على العبد ، فالأشاعرة يقولون :
إن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان ، واختنفوا في من
مات قبل النظر أو في أثناءه ، أُنحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟ !

وأكثر الأشاعرة المعرفة لعطرية ، ويقولون : إن من آمن بالله بغير طريق النظر
فإنما هو مُقَدَّد ، وانقسموا فيه بين مُكفِّر ومُكتفٍ بتعصيته .

قال عبد القاهر العدي في : أصول الدين ، ص ٢٥٤ -

(قال أصحابنا : كل من اعتقد أركان الدين تقليداً من غير معرفة بأدلتها سطر
فيه ، فإن اعتقد مع ذلك حوار ورود شبهة عليه ، وقال : لا آمن من أن يرد عليها من

نُشِبَ ما يفسدها فهذا غير مؤمن بالله ولا مُطيع له بل هو كافر وإن اعتقد الحق
وسم يعرف دينه ، واعتقد مع ذلك أنه ليس في النُشِبِ ما يفسد اعتقاده فهو اندي
اختلف فيه أصحابه . فمعه من قل هو مؤمن وحكم الإسلام له لازم وهو مُطيع لله
تعالى باعتقاده وسائر صغاته ، وإن كتب عاصيت بتركه النُصر والاستدلال المؤذي إني
معرفة أدلة قواعد الدين .

وإن مات على ذلك رجونا له الشفاعة وغفران معصيته برحمة الله ، وإن عوقب
على معصيته لم يكن عذاباً مؤبداً وصارت عاقبة أمره الجنة بحمد الله ومنه (١٠٠هـ)
قال الحافظ دافعا كلامهم كما في « فتح الباري » ١٣ / ٣٦١ :

(وقد تمسك به - يعني : حديث بعثة مُعاد إلى أهل اليمن - من قال : أول
واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدلُّ بأنَّه لا يتأتَّى لإثنين بشيء من المأمورات
على قصد الامتنان ، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزعاج إلا
بعد معرفة الأمر والثأبي ، وعترض عليه بأنَّ لمعرفة لا تتأتَّى إلا بالنظر والاستدلال ،
وهو مُقدِّمة لو حب ، فيجب فيكون أول واجب للنظر ، وذهب إلى هذه صائفة كتاب
فورك ، وثُمَّقَب بأنَّ النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أول واجب
جزء من النظر ، وهو محكي عن القاضي أبي بكر بن الطَّيِّب ، وعن الأستاذ أبي
إسحاق الإسمرائيلي : أول واجب القصد إلى النظر ، وجمع بعضهم بين هذه
الأقوال بأنَّ من قل : أول واجب المعرفة ، أراد طلبه وتكليفاً ، ومن قال : انظر أو
انقصد ، أراد امتثالاً ؛ لأنَّه يسمُّ أنه وسيلة إلى تحصيل لمعرفة ، فيدل ذلك على
سوق وجوب المعرفة ، وقد ذكرت في « كتاب الإيمان » من أعرض عن هذه من
أصحه وتمسك بقوله تعالى ﴿ وَذَقُواْ وَحْشَتَكَ الَّذِي خَلَقْتَهُمْ فَوَضَّحْتَهُمْ لَّنِي فَنَطَرَ
نَاسٌ غَلَبَتْهُمُ ﴾ [سورة الزمزم ٣٠] . وحديث : « كُلُّ مُؤْمِدٍ يُؤَدُّ غَنَى نَفْسِهِ » (١٠١هـ) .

فإن طاهر الآية ولحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الحُروح عن ذلك
يعبراً على الشَّخص؛ لقوله رحمته «قَاتِلُوا يُهْودِيَهُ أَوْ يُضَرِّهِ» وقد وفق أبو جعفر
السَّمَّانِي وهو من رُءوس الأشاعرة على هذا، وقال إن هذه المسألة بقيت في
مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرَّع عليها أن اوجب عني كُفر أحد معرفة
الله بالأدلة الذِّنية عليه، وأنه لا يكفي التَّقْلِيد في ذلك. انتهى (١٠٠).

كما خالفهم في أصل قوتهم في «القدر» ألا، وهي: «نصرية الكسب» التي
تعرضنا لها في نقد أصول الأشاعرة التي حانوا فيها أصل أهل السنة، والتي هي من
طوائفهم حيث إنهم اختلفوا في تفسيرها وتضاربوا فيها، كما مر بنا آنفاً.

قال المحافظ في «فتح الباري» فتح ١/١٤٥:

(والقدر مصدر، تقول: قَدَرْتُ الشيء - بتحفيف الدال وفتحها - أَقْدِرُهُ -
بالكسر والفتح - قَدَرًا وقَدَرًا، قد أحطت بمقداره. والمُراد أن الله تعالى عدم
مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثُمَّ أوجد ما سبق في علمه أنه يوحد، فكُلُّ
مُخَدَّت صادر عن علمه وفطرته وزدته، هذا هو المعلوم من لدن إبراهيم
القطيعي، وعليه كان الشك من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة
القدر هي أواخر زمن الصحابة) (١٠٠).



= أخرجه البخاري في صحيحه كذاب الحائز ب. هذا اسم ضمني لمات من يُصْنَع عليه،
وهو مُعرَّض على المعنى الإسلام (ح ١٣٥٨)

(كذاب الحائز / ب. ما قبل في أولاد مُشركين، ح ١٣٨٥)
ومُسند في صحيحه (كذاب قدر ب. معنى "كُلُّ مُؤْمِد يُؤَدُّ عَنِ الفطرة"، وحكم موت
أُطْعِل لَكُمُ وأُطْعِل المُسَمِّين ح ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥)

الفصل الثّاني

المسائل الّتي خالف فيها الحافظ ابن حجر

أهل السّنة

حالف الحافظ أهل السّنة في بعض مسائل الاعتقاد ، كما حالف الأشاعرة في كثير منها . وهذا إذا أسرد إليك أغلبها بحسب الاستطاعة من باب الثّيب لا الشّقيص ، فقدّر الحافظ معلوم ومكانته في القلوب والألباب لا تفنقر إلى بيان ، وأخطأه نزول بجانب صوابه ، فالناس عيال على كُتب الحافظ ، ولا يُنطح في مثله عالم مُتفق في دين ربّ العالمين . فضلاً عن طويّلب علم مثلي .

مسائل الإيمان

* المسألة الأولى :

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٣٣٦ ح ٤٦٧٠ : (كتاب التفسير / سورة براءة / باب : ١٢) ، لَمَّا تَكَلَّمْ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَسْتَغْفِرُكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٨٠] ، نقل كلاماً لابن بطّال ، ثُمَّ قَالَ : (وتعقبه ابن المنير بأنّ الإيمان لا يَبْغُضُ .) . اهـ . قال الحافظ بعده : وهو كما قال .

وهذا الكلام مُتَعَقَّبٌ ، وعلى خلاف منهج السلف ، بل هو الأصل الَّذِي تَشَبَّهَتْ مِنْهُ أَقْوَالُ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي مَبْعَثِ الْإِيمَانِ .

قال شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » ٧ / ٢٢٣ :

(وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنَّ الْإِيمَانَ إِذَا ذَهَبَ بَعْضُهُ ذَهَبَ كُلُّهُ ، فَهَذَا مَمْنُوعٌ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي تَفَرَّعَتْ عَنْهُ الْبِدْعُ فِي الْإِيمَانِ فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ مَتَى ذَهَبَ بَعْضُهُ ذَهَبَ كُلُّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ قَالَتِ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ : هُوَ مَجْمُوعٌ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ، وَهُوَ الْإِيمَانُ الْمَطْلُوقُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ؛ قَالُوا : فَإِذَا ذَهَبَ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَبْقَ مَعْ صَاحِبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ فَيُخْلَدُ فِي النَّارِ ، وَقَالَتِ الْمُزَنَّةُ عَلَى اخْتِلَافِ

مرفهم : لا تُذهب الكبائر وترك الواحبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه النور والعاقر ، وتُصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه ؛ كقوله . « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » .

ولهذا كان « أهل الشيعة » وحديث « على أنه يتفاضل ، وجمهورهم يقولون : يزيد وينقص ، ومنهم من يقول : يزيد ولا ينقص ، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين ، ومنهم من يقول : يتفاضل ، كعبد الله بن المبارك ، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ، ولم يُعرف فيه مُخالف من الصحابة » .

المسألة الثانية :

قال الحافظ - رحمه الله - « فتح الباري » ١ / ٦١ :

(فأما القول بالفراد به انطلق بالشهادتين ، وأما العمل بالفراد به ما هو أعم من عمل القسب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . وفرد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنَّما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالشيف قالوا : هو اعتقاد بانقلب ، ونُطق باللسان ، وعمل بالأركان ، وأرادوا بذلك أنَّ الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ ثم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي . والخرجة قالوا : هو اعتقاد ونُطق فقط . والكراهية قالوا : هو نُطق فقط . والمعتزلة قالوا : هو العمل والنُطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنَّهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والنسلف جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أمَّا بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرَّ أُجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يُحكم عليه بكُفر إلاَّ إن اقرن به فعل يدل على كُفره كالشجود لنسب ، فإن كان الفعل لا يدل على الكُفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان بالنظر إلى إقراره ، ومن عي عنه الإيمان بالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكُفر بالنظر إلى

نه فعل فعل الكافر، ومن نفاء عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبتت المعتزة بواسطة
فصلوا : نفاست لا مؤمن ولا كافر (١٠هـ)

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي في « ظاهرة الإرجاء » ١ / ٢٢٩ :
(فقارئ كلامه يفهم منه التناقض بين تعريفى الشلف في موضوع عمل ، فإنه
في التعريف الأول : « قول وعمل » يُعتبر رُكنًا ، في حين أنه حسب التعريف
الأخير : « اعتقاد وقول وعمل » ليس إلا شرط كمال فقط .

ويُفهم منه - كذلك - أن الفرق بين الترجئة والشلف أن الشلف زدوا على
تعريف الترجئة « العمل » وجعلوه شرط كمال ، وعليه فمن ترك العمل بالكُليّة فهو
عند الترجئة مؤمن كامل الإيمان ، وعند الشلف مؤمن تارك لشروط الكمال
بحسب .

ويمكن أن نفهم منه أيضًا أن تعريف الترجئة والمعتزة أوجه من تعريف
شلف ؛ لأن الترجئة عرفوه بركنين و المعتزة بثلاثة والشلف عرفوه - حسب
فهمه - بركنين و شرط كمال ، والتعريفات إنما تذكر الأركان لا لشروط ، فضلًا
عن شروط الكمال .

والأهم من هذا ما سبقت الإشارة إليه من توهم انفصال هذه الأجزاء الثلاثة .
بحيث يتحقق الرُكنان : القول و الاعتقاد مع انتفاء العمل بالكُليّة ولا يزيد صاحبه
عن كونه ناقص الإيمان ، مع أن الشلف نصّوا على أن تارك العمل بالكُليّة تارك
رُكن الإيمان ؛ لأن انتفاء عمل الجوارح بالكُليّة لا يكون إلا مع انتفاء عمل القلب
أيضًا ، فلا يصح أن نقول : إنه حقّق اعتقاد القلب وترك عمل الجوارح (١٠هـ)
* المسألة الثالثة :

قال الحافظ في الفتح ١ / ١٦٤ :

«وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال لقنوب من

حشية له وعظمته ومحضته والتقرب إليه لأنها مُتَمَيِّزة لله تعالى فلا نحسب شئ نُعَيِّرُها ..) . اهـ .

هذا القول مُتَعَقَّبٌ ؛ إذ هو قول الأشاعرة ، لأنَّ الإيمان في اللغة ليس مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ ؛ بل هو التَّصَدِيقُ وريادة الإقرار ، فهو لغة مُشْتَقٌّ من الأَمْس . وقد شئ عني هذا أبو العباس ابنُ نيمية في كتابه « الإيمان الكبير » ٢٨٩ / ٧ ٢٩٣ ص من مجموع الفتاوى ؛ أمَّا في الشَّرْع فالإيمان ؛ الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالحوارج والأركان .

مسائل القرآن

قال لحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٢٨٢ (كتاب تفسير القرآن سورة الحجر)

لَمَّا ذَكَرَ الْكَلَامَ عَلَى «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [سورة القيامة ١] . فقيل : [إنها رائدة . (وتعقب بأنها لا تُزَادُ في أثناء الكلام . وأُجِيبُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا كَلَّمَ الْوَاحِدَ) . اهـ .

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في فتوى صادرة عن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، مكتب الرئيس ؛ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٤١٠ ، برقم : ٩٥٢ / خ ، تعليقاً على هذا :

(لا أعني بشئ في مثل هذا الكلام من جهة أنَّ الْقُرْآنَ كَمَا كَلَّمَ إِلَهًا ، وَكَانَ مُحْتَرَمًا وَمُعْتَصَمًا ، وَكَانَ يُعْتَصَرُ بِعَصِهِ بَعْضًا ، وَيَدُلُّ بِعَضِهِ عَلَى بَعْضٍ ، وَكَانَ لَيْسَ هَذَا الْحَوَاطِلُ بِشَدِيدٍ ، وَالضُّوَابُ أَنَّهَا تَرِيدُ الْمَعْنَى ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كَلَامٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي آخِرِ سُورَةِ الْحَدِيدِ : «إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ» [سورة الحديد ٢٩] الآية ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «قُلْ تَمَكَّلُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَنْكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» [سورة الزمزم ١٥١] . وَهَكَذَا قَوْلُهُ : «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [سورة القيامة]

و. ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [شوره البلد ١]. المراد بذلك في هاتين الآيتين، وأمثالهما، نفي ما يقوله المشركون من التعلق على غير الله، والتقرب إلى لاهتهم بأنواع العبادة، ليشفعوا لهم عند الله، وإكراههم المعاد، ثم أثبت بعد ذلك إقسامه سبحانه بما أقسم به من يوم القيامة، والنقص اللوامة، في الشورة الأولى، وبالبلد الأمين، وما بعده، في الشورة الثانية؛ على ما ذكره سبحانه بعد ذلك في الشورتين. ويجوز أن يقال: إن هذا الحرف جيء به للافتتاح - لا لنفي شيء - كما في الحروف المقطعة في أول السور، نحو: الم، و: الر، و: حم، وأشبه ذلك. وهذا هو معنى ما ذكره الإمام ابن جرير الطبري والحافظ بن كثير (اهـ).



مسائل التَّوْحِيد

مسائل توحيد الألوهية

٩ - الثَّيْرُك :

يرى انحفاظ - كَلَّمَكَ - جواز الثَّيْرُك بآثار الصَّالحين .

* قال في فتح الباري ١/ ٢٢٢ (كتاب الصَّلَاة / باب ٤٦ / ح ٤٢٥) :
(وَيُسْتَعَادُّ مِنْهُ أَنَّ مِنْ دُعَايِ الصَّالِحِينَ لِثَيْرِكَ بِهِ أَنَّهُ يُجِيبُ وَفِيهِ
اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْمَحَنَةِ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ الْعَالِمِ إِذَا وَرَدَ مَنَرٌ بَعْضُهُمْ بِسْتَفِيدُوا مِنْهُ
وَيَتَبَرَّكُوا بِهِ) . اهـ

قل لعلامة عبد العزيز بن باز - كَلَّمَكَ - في تعليقه على هذا لموضع من فتح
الباري :

(هَذَا فِيهِ نَظَرٌ . وَالصُّوَابُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا خَاصٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ ؛ يَتِمُّ جَعْلُ اللَّهِ فِيهِ
مِنْ أَمْرِكَ ، وَغَيْرِهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ فِيهِمَا مِنَ الْفَرْقِ الْعَظِيمِ . وَلِأَنَّ فَتْحَ هَذَا أَبَابٍ
قَدْ يُفْضِي إِلَى الْعَمَلِ وَالشُّرْكِ ، كَمَا قَدْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ) . اهـ
* وقال في فتح الباري ٣ / ١١٥ (كتاب الجَنَائِزِ / أَبَابُ الثَّالِثِ) :
(وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ حَوَارِ تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ تَعْظِيمًا وَتَبَرُّكًا) . اهـ

* وقال في فتح الباري ٣ / ١٢٩ - ١٣٠ : (كتاب الجَنَائِزِ ، بَابُ : ٨ /
ح ١٢٣٥) .

(وَهُوَ أَصْلُ فِي الثَّيْرُكِ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ) . اهـ

* وقد في فتح الباري ٣ / ١٣٩ : (كتاب الجَنَائِزِ / ب ٢٢)

* وقال أيضًا في ٣ / ١٤٤ : (كتاب الجَنَائِزِ / بَابُ : ٢١ ح ١٢٧٧)

(وَفِيهِ الثَّيْرُكُ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ) . اهـ

* وقال في « فتح الباري » ٦ : ٦٠٠ (كتاب المصاف باب ٢٥ علامات النبوة / ج ٣٠٠٥) .

(وفيه اشترك بطعام الأولياء ومُصْحَداء ، وفيه عرس بطعام الذي تطهر فيه ببركة علي اكبر وقبورهم ذلك) . اهـ .

فوائد حول مبحث التبرك :

- معنى التبرك :

تبرك : تفعل ، من البركة ، وبركة : ازدياد والثناء .

وفي حديث أم سليم : فحُكَّه وبرك عليه .

وقال ابن عباس : معنى البركة لكثرة في كل خير .

- طلب البركة لا يخلو من أمرين :

أ - أن يكون التبرك بشيء شرعي معلوم .

مثل : القرآن .

قال تعالى : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ بِإِذْنِكَ مُبَرَّكٌ ﴾ [سورة ص ٢٩] .

ومن بركته : أن من أخذه حصل له لفتح ، فأنفذ الله به ذلك أمما كثيرة من الشرك .

ومن بركته : أن الحرف الواحد بعشر حسنات ، وهذا يوفّر للإنسان الوقت

والجهد .

ومن بركته أنه شفاء للناس ، ولهدى ورحمة ، ويكون شفيقا للناس يوم القيامة .

ب - أن يكون بأمر حسي :

مثل : السُّعْم ، والسَّعْداء ، وصلاة الجماعة ، والصَّدقة ، والصُّوم ، والحج وسحو

ذلك .

قال الله تعالى : ﴿ سَرَّعَ اللَّهُ لِيَّسَاءَ مَوْتَكُمْ وَأَلَدَّيْنِ أَوْتُونَا نَعْمَ دَرَجَتٌ ﴾

سورة المجادلة ٢١ ، ٢٢ .

وقال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خفتا وعشرين ضعفاً ، وذبت أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة . ثم يخط خطوة إلا رُفعت له بها ذرعة وخطت عنه بها حصية . فإذا صلى لم تزل ملائكة تصني عنه ما دام في صلاة اللهم صل عليه اللهم ازحمه ولا يزل أحدكم في صلاة ما انتصر الصلاة » متفق عليه (٥٨)

وقال رسول الله ﷺ : « من تصدق بعدت ثمرته من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب ، وإن الله يمتثلن بيمينه ، ثم يربيها يضاجبه كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل أحبب . » متفق عليه (٥٩)

- وقد تكون الهيئات سبب البركة :

قال رسول الله ﷺ : « اجتمعوا على طاعتكم ، وأذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه . » أخرجه أبو دود وأحمد . (٦٠)

(٥٨) * أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصلاة / باب الصلاة في مسجد الشوق / ح ٤٧٧) .
رمي . (كتاب الأذان / باب . فصل صلاة الجماعة / ح ٦٤٧) .
والمسلم في صحيحه . (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب : فصل صلاة الجمعة ، وبيان التشديد في الخُفِّ عنها ح ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩) .
(٥٩) * من حديث أبي هريرة .

أخرجه البخاري في صحيحه . (كتاب الزكاة / باب : الصدقة من كسب يدينه : ﴿ وَيُؤْتِي الْمَدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُؤْتِي كُلَّ شَيْءٍ أُثْمًا ﴾ . ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧ / ح ١٤١٠) .

وفي (كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿ خُذْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ زَكَاةً ﴾ [سورة معارج ٤] ومونه حل ذكره ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [سورة طه ١] ح ٧٤٣٠)

والمسلم في صحيحه (كتاب الزكاة / باب فروع الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها ح ٦٤ ، ٦٣)

(٦٠) * حسن ، من حديث وخشي بن حرب

- وقد تكون بعض الأمكنة أترك من بعض :

قال رسول الله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْب صَلَاةٍ وَفِيهَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٦١)

- وقد تكون بعض الأرمنة أترك من بعض :

عَنْ أَبِي عَنَاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أُخْبِرَ إِلَهِي إِلَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ لَمْ يَزِجْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . (٦٢)

وقد يكون بعض الأشخاص أترك من بعض .

قال أسيد بن حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا هَذِهِ بِأَوَّلِ بَرَكَاتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ .

وهذا آداب من أعظم الأبواب التي وقع فيها الثبوك الممنوع ، فإن له قد يُجْزَى عَلَى أَيْدِي بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أُمُورِ الْحَبِيرِ مَا لَا يُجْرِبُهُ عَلَى يَدِ الْآخَرِينَ ، إِلَّا أَنْ هُنَاكَ بَرَكَاتٌ مُوْهُومَةٌ بَاطِلَةٌ مِثْلُ مَا يَرْعَاهُ الدُّخَالُونَ : أَنْ فَلَانِ اسْمُتْ - الْإِدِي يَزْعُمُونَ ثُمَّ وَلِي - أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهَذِهِ أَبَرَكَاتٌ بَاطِلَةٌ ،

= أَخْرَجَهُ أَبُو دَرْدٍ فِي شَيْءٍ (كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ / بَابُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى الْعُدَمِ ح ٣٧٦٥)

وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ : (٣ / ٥٠٦)

رَحِمَهُ الْإِسْلَامِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي : " صَحِيحُ الْجَامِعِ " بِرَقْمٍ ١٤٢

(٦١) * مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُرَيْرَةَ

أَخْرَجَهُ شُعْبَرِيُّ فِي صَحِيحِهِ - (كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ح ١١٤٠)

وَتُسَمَّى فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ بِمَسْجِدِي مَكَّةَ وَمَدِينَةِ ح ٥٥٥)

(٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨) .

(٦٢) * فِي صَحِيحِهِ - (كِتَابُ الْعِيدِ / بَابُ فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الشُّرَيْقِ ح ٩٦٩)

لا أثر لها ، وقد يكون للشيطان أثر في هذا الأمر بحيث يخدم الشيطان هذا الشبح
فيكون في ذلك فتنة .

ثمًا كهيئة معرفة هل هذه البركات مشروعة أو ممنوعة ، فيعرف بحال الشخص
صاحب الكرامة ، فإن كان من أولياء الله المؤمنين المكتاب والسنة ،
المستعدين عن أمور الشعوذة والبدع ، فإن الله قد يجعل على يديه الحير والبركة ملا
يحصل لميره .

وأما إن كان هديه وسمنه مخالفاً للكتاب والسنة ، أو كان داعية ضلال فإن
بركته قد تضمنها الشياطين ، مُساعدة له على باطله ، وفتنة لضعاف الإيمان .

- وقد نكون بعض الأطعمة أبرك من بعض :

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُوا الزَّيْتُ ، وَادْبَحُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ
مِنْ شَجَرَةِ بَارَكَةٍ » .

أخرجه الترمذي . (١٣)

- يعني : زيت الزيتون . -

وتخلاصة ما فات أنه يجوز أن يُتبرك بشئ من الشارع على حور التبرك به ،
بشرط أن يكون حسناً ، وعلى الوصف الذي نص الشارع عليه ، فإذا خالف الشئ
المُتبرك به شيئاً من ذلك عُذَّ من باب التبرك البدعي .

ومن صور تبرك البدعي تخصيص غار جزاء بالصلاة ، وكذلك الذهاب إلى
طور سيناء حيث كلم موسى ربه للصلاة أو الدعاء .

فهذه الأماكن على الرغم من تشریفها بنزل الوحي فيها إلا أنها لم يُص على

(١٣) • صحيح

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب الأطعمة / باب : ما جاء في أكل الزيت ح ١٨٥١)

ومصححه علامة الألباني - رَوَاهُ فِي "صحيح الجامع" برقم : ١٤٩٨

١ - عبادة منها تعوق غيرها بل هي كغيرها من الأماكن .

ومن شُرْك البدعي تخصيص أيام بالتعظيم ؛ كالاتفال بالمويد الشوي ، ويلة
(إسراء و معراج ، وهي كغيرها من الأيام لم يُنص على كونها أعظم من غيرها ،
وبه يُنص على أنَّ العبادة فيها تعوق غيرها من الأيام .

ومن شرك البدعي الشُّرك بذوات الصالحين وآثارهم ، فلم يُؤثر عن أحد من
صُحابة أنه تبرَّك بعد عصر النبي بأي بكر ، ولا بغير ، ولا بغير ، ولا بعبي ، ولا
بأحد من العشرة المُبشرين بالجنة . وإنما كانوا يتبرَّكون بوضوء النبي ﷺ ،
وبُخمرته ، وعرقه ، وشعره ، وريقه ، وملايسه ، وهذا خاص بالنبي ﷺ مرود من
بدعت .

ولا يجوز أن يُقاس غير النبي عليه في هذا الباب ولو كان من الخلفاء
نُرشدين ، أو من العشرة المُبشرين بالجنة . فصلاً عن غيرهم من الصالحين . وإنما
شُرْك لشُرعي في هذه الجرئية ألا وهي المُنعمة بالأشخاص يُشترط فيها شرطان :
أ - أن يكون بدعاء الصالح لا بداته ولا بمتعلقاته .

ب - أن يكون بحي ، ولا يصلح أن يكون بميت أبداً .

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في « تحفة الإخوان » ص ٣٤ س ٥ :
(لا يجوز شُرْك بأحد غير النبي ﷺ لا بوضوئه ، ولا بشعره ، ولا بعرقه ، ولا
بشيء من حسنه ، بل هذا كله خاص بالنبي ﷺ ، إنما جعل الله في حسنه وما
منه من الخير والبركة .

ولهذا لم يتبرَّك الصُحابة رضي الله عنهم بأحد منهم ، لا في حياته ولا بعد
موتهم ﷺ ، لا مع الحُفَاء الرُشدين ولا مع غيرهم ، فدلَّ ذلك على أنهم قد عرفوا
أن بدعت حص بسبي ﷺ ، دون غيره ؛ ولأنَّ ذلك ومبلة إلى الشُّرك وعبادة غير
الله سبحانه . اهـ

٢ - التوسل :

وقد في « فتح الباري » ٢ / ٤٩٥ (الاستسقاء / باب ٢)

(وجاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيتك وما سا عير
يُعْط ولا صبي يعط ، ثُمَّ أَشَدَّهُ شَعْرًا يَقُول فِيهِ :

وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى لرُّش

وذكر بعد ذلك بأسطر :

(... أصاب الناس قحط في زم عمر ، فجاء رجل إلى قبر أبي ﷺ ، فقال :

يا رسول الله ، استسق لأمتك وإنهم قد هلكوا) اهـ .

قل للعلامة عبد العزيز بن باز - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ - في التعليق على هذا الموضوع من

« فتح الباري » :

(هـ . الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بالحجة على جواز

الاستسقاء بالنبي ﷺ بعد وفاته ؛ لأنَّ السائل مجهول ؛ ولأنَّ عمل مصحابة رضي

له عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالشرع ، ولم يأت أحد منهم بمسألة

لشقي ، ولا غيرها ؛ بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعبس ، ولم

يُكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فليَمَنَّ أَنْ ذَلِكَ هو الحق ، وأنَّ ما فعله هذا الرجل

مُنكر ووسيلة إلى الشرك ؛ بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك . وأمَّا

تسمية السائل في رواية سيف المذكورة : « بلال بن الحارث » ، ففي صحة ذلك

مصر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى صحته عنه لا حجة فيه ، لأنَّ

عمل كذا مصحابة يُخالفه ، وهم أعلم بالرسول ﷺ وشرعيته من غيرهم .

وبه أعمد) هـ

قلت وقد حرر العلامة الألباني رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بما لا يدع محلاً لبُشْت صعب

عند لأثر سداً ومننا حيث قال في « التوسل » ص ١٢٠ :

(وبعد أن فرغنا من إيراد الأحاديث الضعيفة في التوشل وتحقيق القول فيها يحسن بما أن نورد أثرًا كثيرًا ما يورده المٌجيزون لهذا التوشل المُبتدع لئلا حاله من صحة أو ضعف وهل له علاقة بما نحن فيه أم لا ؟ ، فأقول : قال الحافظ في «الفتح» ٢ / ٣٩٧ ما نصّه : (وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الشَّمان عن مالك الدَّار - وكان خازن عمر - قال : أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأني الرُّبْح في المنام فليل له : الت عمر ... الحديث . وقد روى شَيْف في «الفتوح» أن الأدي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث الخزني أحد الصحابة) .
قُلْتُ : والجواب من وجوه :

الأول : عدم التسليم بصحة هذه القصة لأن مالك الدَّار غير معروف العدالة والضبط وهذان شرطان أساسيان في كُلِّ سند صحيح كما تقرّر في علم المُصطلح ، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤ / ١ - ٢١٣ ولم يذكر رواية عنه غير أبي صالح هذا ، ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه - مع سعة حفظه وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقًا بقبي على الجهالة^(٦٤)

(٦٤) قال أبو الحسن مُصطفي بن إسماعيل في «إتحاف الخليل» ص ١٥٥ م ١٣٦ .

(وهذا ذكر - يعني ابن أبي حاتم - الرُّبْل وذكر تلامذته وشيوخه ولم يذكر فيه جرح ولا تعديلاً فهو قد يرضى له عسى أن يقف على كلام فيه ميله فيه ، كما مضى على ذلك في المُقدِّمة ، وقد بهم بعض المشايخ مُعاصرين أن سكوت ابن أبي حاتم عليه يكون توثيقاً ولكن ردّ عليه عدّاب محمود حمش في رسالته - «الزَّواة السكوت عنهم» ونرى أن السكوت عليه عند ابن أبي حاتم أو في كتاب «الجرح والتعديل» ليس معناه أنه ثقة عنه .

والجواب أن نقول : أورده ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرح ولا تعديلاً ثم سطر إلى عدد الزَّواة عنه ؛ فإن كانوا عدداً يرتفع بهم الجهالة وصاحبه الجهالة العس إلى جهالة النحل ، وبالأبقي على جهالة اللعين ، وإن ارتفع عن جهالة العس فلا يلزم منه توثيق ، ويعنى عسى =

ولا يُأْمِي هذا قول الحافظ (... بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الشَّعْبَان ...)
 لأننا نقول . إنه ليس نصًّا في تصحيح جميع السُّد بل إلى أبي صالح فقط وبولا
 ذلك لما اتُّدَّ هو الإسناد من عند أبي صالح ولقال رأنا : (عن مالك اندر
 وإساده صحيح) ولكنه تعمُّد ذلك ليلفت النظر إلى أنَّ هاتُها شيئًا يبعي النظر فيه
 والغناء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها : أنَّهم قد لا يحصرهم ترجمة بعض الرواة
 فلا يستحيرون لأنفسهم حذف السُّد كله لما فيه من إيهام صحته لا سيما عند
 الاستدلال به بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه وهذا هو الذي صعه لحافظ -
 رحمه الله - هنا وكأنه يُشير إلى تمرد أبي صالح الشَّعْبَان عن مالك الدَّار كما سبق نقله
 عن ابن أبي حاتم وهو يُحيل بذلك إلى وجوب التَّثبت من حال مالك هذا أو يشير
 إلى جهالة . والله أعلم

وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصَّناعة ويُؤيِّد ما ذهبت إليه أنَّ
 لحافظ المُنْدَرِي أورد في « التَّريع » ٣ / ٤١ - ٤٢ قصَّة أُخرى من رواية
 مالك الدَّار عن عُمر ثُمَّ قال . « رواه الطُّبراني في الكبير ورواه إلى مالك الدَّار
 ثقات مشهورون ومالك الدَّار لا أعرفه . وكذا قال الهيثمي في « مجمع
 الزوائد » ٣ / ١٢٥ .

وقد غف عن هذا التحقيق صاحب كتاب « التَّوَصُّل » ص ٢٤١ فاعتر بظاهر
 كلام لحافظ وصرَّح بأنَّ الحديث صحيح وتخلَّص منه بقوله : « فليس فيه سوى :
 جاء رجل .. واعتمد على أنَّ الرواية التي فيها تسمية الرُّجُل بـ : بلال بن الحارث
 فيها سبب وقد عرفت حاله .

وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك اندر
 كما بيَّنه .

ثاني : "نَها مُحالفة لما ثبت في الشَّرْع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستئصال العيث من السَّماء كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة وأحد به جماهير لأئمة بل هي مُحالفة لما أفادته الآية من الدُّعاء والاستعطار وهي قوله تعالى في سورة نوح : ﴿فَعَنَّتْ أَسْتَعِيرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَقَارًا﴾ ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [سورة نوح ١٠ - ١١] . وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسَّل بدعاء العباس كما سبق بيانه ، وهكذا كانت عادة السُّلف لشرح كُنْما أصابهم القحط أَنْ يُصَلُّوا ويدعوا ولم يُنقل عن أحد منهم مُطلقاً أنَّه استجأ إلى قبر النبي ﷺ وطلب منه الدُّعاء للشفيا ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة إذا لم يفعلوه دُلَّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة .

الثالث : هب أنَّ القصة صحيحة فلا حُجة فيها لأنَّ مدارها على رجل لم يُسم فهو مجهول أيضاً وتسميته بـ"أ" في رواية سنن لا يُساوي شيئاً لأنَّ شيئاً هذا - وهو ابن عمر الشَّامي - مُتفق على ضعفه عند المُحدثين بل قال بن حبان فيه : " يروي الموضوعات عن الأثبات وقالوا : إنه كان يضع الحديث " . (٦٥) فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة لا سيما عند المخالفة .

لنفرق بين التوسل بذات النبي ﷺ وبين طلب الدعاء منه :

الوجه الرابع : أنَّ هذا الأثر ليس فيه التوسل بالنبي ﷺ بل فيه طلب الدعاء منه بأن يسقي الله تعالى أُمَّته وهذه مسألة أخرى ، لا تشملها الأحاديث المُتقدمة ولم يقل بحوارها أحد من علماء السُّلف الصَّالح رضي الله عنهم أعنى لطلب منه ﷺ بعد وفاته قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (القاعدة الجلييلة) :

(لم يكن النبي ﷺ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا بالناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصَّالحين ، ويستشفعوا بهم لا بعد مماتهم ولا في معيهم ، فلا

يقول أحد : يا ملائكة الله ، شفّعوا لي عند الله سلوا الله ، لا أن يصبرنا أو يرقنا أو يهدينا ، وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين : يا بني الله ، يا ولي الله (الأصل رسول الله) ادع الله لي سل الله أن يعبر بي . . ولا يقول : أشكو إليك ديوبي ، أو نقص رقي ، أو تسلط العدو عني ، أو أشكو إليك فلاناً ، ألدي صلمي ، ولا يقول : أنا نزيك ، أنا ضيعك ، أنا جرك ، أو أنت تحير من يستجيرك . ولا يكتب أحد ورقة ويضعها عند القبر ، ولا يكتب أحد محضر أنه استجار بفلان ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين ، كما يفعله النصارى في كنائسهم ، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين ، أو في مفاهيمهم ، فهذا مما حليم بالاضطرار من دين الإسلام . وبالثقل المتواتر ، وإجماع المسلمين ، أن النبي ﷺ لم يُشرع هذا لأئمة ، وكذلك الأنبياء قبله لم يُشرعوا شيئاً من ذلك ، ولا فعل هذا أحد من أصحابه ﷺ والتابعين لهم بإحسان ، ولا استحجب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشفع به أو يدعوا لأئمة أو يشكو إليه ما نزل بأئمة من مصائب الدنيا ولذنين ، وكان أصحابه يُستنون بأنواع البلاء بعد موته ، فتارة بانجذب ، ونارة بنقص الرزق ، وتارة بالحواف وقوة العدو ، وتارة بالذنوب والمعاصي ، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ، ولا قبر الخليل ، ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول : يشكو إليك جسد الرّمات ، أو قوة العدو ، أو كثرة الذنوب ، ولا يقول سل الله لما أو لأئمتك أن يرفقهم ، أو يصبرهم ، أو يعبر لهم . بل وهذا وما يشبهه من البدع المحدثّة التي لم يستحجبها أحد من أئمة المسلمين ، فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين ، وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وصلاته باتفاق المسلمين .

ومن قال في بعض البدع : إنها بدعة حسنة ؛ فإنما ذلك إذا قدم دليل شرعي

على أنها مُستَحَبَّةٌ دائماً ما ليس بمُستَحَبٍّ ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين إنها من المحسَنات التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله ، ومن تقَرَّبَ بما ليس من المحسَنات أمأمور بها أمر إيجاب ولا استحباب فهو ضال مُتَّع للشيطان ، وسيله من سبيل الشيطان كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : خطأ لنا رسول الله ﷺ خطأً وحيداً خُصِرَ عن يمينه وشماله ، ثُمَّ قال : هذا سبيل الله ، وهذه سُبل على كُلِّ سبيل منها شيطان يدعو إليه ثُمَّ قرأ : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٣] . اهـ

قلت : ولما وقع بعض المتأخرين في هذا الخطأ الميسر بسبب قياسهم حياة الأنبياء والأولياء في البرزخ على حياتهم في الدنيا ، وهذا قياس باطل مُحالٌ يكتب والشيئة والواقع . وحسبنا الآن مثالا على ذلك أن أحداً من المسلمين لا يُجير الصلاة وراء قبورهم ، ولا يستطيع أحد مكالمتهم ولا التحدث إليهم وغير ذلك من العوارق التي لا تحفى على عاقل .

الاستعاذة بعمر الله تعالى :

وتبع من هذا القياس الفاسد والرأي الكاسد تلك الصلاة الكُبرى ، والمقصية بغيرها التي وقع فيها كثير من عامة المسلمين وبعض حاصنهم ألا وهي الاستغاثة بالأنبياء والصالحين من دون الله تعالى في الشدائد والمصائب ، حتى إنك تسمع جماعات مُتعددة عند بعض القبور يستغيثون بأصحابها في أمور مُختلفة كأن هؤلاء الأمور مسمومة ما يقال لهم ويُطلب منهم من الحاجات المُختلفة بعدت مُتباينة ، فهم عند المستغيثين بهم يعلمون مُختلف لغات الدنيا ، ويُحَيِّرون كل لغة عن الأخرى ، ولو كان الكلام بها في آن واحد وهذا هو الشرك في صفة الله تعالى لذي حوله كثير من الناس فوقعوا سببه في هذه الصلاة الكُبرى

ويُصل هذا ويرد عليه آيات كثيرة : منها قوله تعالى : ﴿قُلِ ادْعُوا إِلَهِي رَغْمَةً

من دُويده فلا يملكوك كُتِفَ الْفَرَّ عَكُمْ وَلَا تَحْيَلَا ﴿[سورة الإسراء: ٥٦] والآيات في هذا لصدد كثيرة بل قد أُلِفَ في بيان ذلك كُتِبَ ورسائل عديدة فمن كان في شك من ذلك فليرجع إليها يظهر له الحق إن شاء الله . اهـ

وكذا لا يجوز التوسل إلى الله سبحانه بجاه النبي ﷺ ، أو ذاته ، أو صفته ، أو بركته بعدم الدليل على ذلك ؛ ولأن ذلك من وسائل الشرك به واعتلو فيه عليه الصلاة والسلام ، ولأن ذلك أيضًا لم يفعله أصحابه رضي الله عنهم ولو كان خيرًا لسبقونا إليه ؛ ولأن ذلك خلاف الأدلة الشرعية ، فقد قال الله ﷻ : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠] . ولم يأمر بدعائه سبحانه بجاه أحد ، أو حق أحد ، أو بركة أحد .

فوائد حول التوسل :

- معنى التوسل :

مصدر توسل يتوسل ، أي اتَّخَذَ وسيلة توصله إلى مقصوده ، فأصله طلب الوصول إلى العاية .

والتوسل ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : توسل مشروع .

القسم الثاني : توسل ممنوع .

أما النوع الأول فهو الذي يتوسل به إلى طلب الوسيلة بشكل صحيح

مشروع ، وينقسم إلى أنواع ، منها :

١ - التوسل بأسماء الله تعالى :

قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٨] .

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ

هُمْ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ - اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ، وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أَمْنِكَ ، ناصيتي بينك ،

ماص في لحكمته، غدل في قضاؤك، أشالك بكل اسم هو لك، سعت به نفسك، أو علمته أحدا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهب همي، إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا، قال فيقول: يا رسول الله ألا نتعلمها، فقال: بلى يسمي لمن سمعها أن يتعلمها. (٦٦)

٢ - التوشل بالأعمال الصالحة :

قال تعالى: ﴿رَبِّا إِنَّا سَعِفَا مُنَادِيَا بِسَادَى لِلإِيمَنِ أَنْ ءَامِسُوا بِرَبِّنَكُم فَآَمَسَا رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّا مَعَ الْآَنَارِ﴾ [سورة النساء: ٦٤].
وقال تعالى: ﴿رَبِّا ءَامَسَا بِمَا أَرَلَّتْ وَأَتَّبَعَا الرُّسُولَ فَاصْبِرْ مَعَ الْفِتَنِ﴾ [سورة آل عمران: ٥٣].

٣ - التوشل بهذا حال الداعي وانفاره :

قال تعالى - حكاية عن موسى عليه السلام - : ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَرَلْتُ إِلَيَّ مِنْ خَبَرٍ فَعِيرٌ﴾ [سورة القصص: ٢٤].
فان تعالى - حكاية عن ركريا عليه السلام - : ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَطْمُ مِنِّي وَأَشْتَلَّ الرُّأْسُ شَبَا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَاؤِكَ رَبِّ شَقِيحًا﴾ [سورة مريم: ٤٠].
٤ - أن يتوشل إلى الله بدعاء من ترجى إجابته :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْحُمْقَةِ مِنْ بَابِ كَانَ وَجْهَ الْمُنِيرِ،

(٦٦) * صحيح

أخرجه أحمد في المسند (١ / ٣٩٤، ٤٥٢).

صحيحه العلامة الألباني - رحمه الله - في "مسألة الأحاديث الصحيحة" برقم ١٩٩.

وذكر صحيحه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وكذا عن العلامة أحمد شاذلي.

كما في تعليقه على المسند.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأْتِمَّ يَخْطُبُ، فَاسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأْتِمَّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ أَمْوَالِي وَنَقَصَتْ أَسْهُرُ قَدْ دُعِ اللَّهُ يُعِيشُنَا، قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اشْفِنَا سَهْمَهُمْ اشْفِنَا سَهْمَهُمْ اشْفِنَا، قَالَ أَسَى، وَلَا وَلَدٌ مَا مَرَى فِي أَسْمَاءٍ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةٍ، وَلَا شَيْءٍ، وَمَا يَبْنَى وَيَنْتَبِيعُ مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ، قَالَ فَصَلَّاتٌ مِنْ وَرَيْهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ شُرْسٍ، فَمَا تَوَسَّطَتْ أَسْمَاءُ تَنْشُرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَلَدِي مَا رَأَيْتَا الشَّمْسُ مِثًا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ لِهَابٍ فِي الْجُمُعَةِ انْقُصَتِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدِيمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَتْهُ قَدِيمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ أَمْوَالِي، وَانْقَصَتْ أَسْهُرُ، قَدْ دُعِ لَنَّا لِمَسْكَنَةٍ، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا غَلِيَتِ، اللَّهُمَّ عَنِّي الْأَكَامِ وَنَجَالِ وَالْأَجَامِ وَانْظُرْ ابْنِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، قَالَ: فَانْقَطَعَتْ وَخَرَجْنَا نَعْبِسِي فِي الشَّمْسِ. (٦٧)

عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «عَرَضْتُ عَلَيَّ الْأَمَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَلِثْيَانِ يَمْشُونَ مَعَهُمُ الرُّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رَفَعَ يَدَيْهِ سَوْدَ عَصِيْبَةٍ، قُلْتُ: مَا هَذَا، أَمْتِي هَذِهِ. قِيلَ: بَنِي هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ مَا هُنَا وَهَذَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ، قِيلَ هَذِهِ أُمَّتُكَ وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ، فَأَقْرَضَ لِقَوْمٍ وَقَدُوا: نَحْنُ أَلَدَيْنَ تَمَّا بِاللَّهِ وَاللَّيْلَةُ رَسُولُهُ فَتَخَرَّجُوا هُمْ أَوْ أَوْلَادُ أَلَدَيْنَ وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَوَلَدْنَا وَلَدَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ: هُمْ أَلَدَيْنَ لَا يَسْتَرْفِقُونَ، وَلَا يَطْطِيرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَغَلَى رُءُوسُهُمْ يَتَوَكَّمُونَ،

(٦٧) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه منها (كتاب الاستسقاء باب الاستسقاء في الجامع ح ١٠١٣).

ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء ح ٨، ٩، ١٠).

(١١، ١٢، ١٣).

فَقَالَ عُرْكَاشَةُ بْنُ مَخْضُنٍ : أَمِنْتُهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخِرُ فَقَالَ :
أَمِنْتُهُمْ أَنَا ؟ قَالَ : سَبَقَتْ بِهَا عُرْكَاشَةُ .^(٦٨)

مما انقسم الثاني من التوثيل : وهو التوثيل الممضوع ، فهو الذي يتوصل به إلى طلب الوسيلة بشكل غير صحيح وغير مشروع .

وهو على قسمين :

١ - أن يكون بوسيلة نص الشارع على إعلانها ، كتوثيل المشركين بالهتيم .

٢ - أن يكون بوسيلة لم ينص الشارع على جوارها - سكت عنها - .

وهذا الأخير هو الذي وقع فيه المبتدعة المنسوبين للإسلام ، ومذاهب : التوثيل
بجاء النبي ﷺ ، أو بالموتى وسحر ذلك .

٣ - شد الرُحال :

* قال الحافظ في « فتح الباري » ٣ / ٦٦ ح ١١٨٩ :

« عند شرح حديث : « لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ لِرَسُولِ ﷺ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَضَى »^(٦٩) :

(٦٨) * مُثَقَّفٌ عَلَيْهِ .

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الطُّبِّ / باب « من أكلوى أو كوى
غيره ويصل من لم يكتب » ح ٥٧٠٥) .

وأخرجه مسلم في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الإيمان / باب « تدليل على دخول
حيوات من سُمِّيَ الجنة غير حساب ولا عذاب » ح ٣٧٤) .

(٦٩) * ورد هذا الحديث من عدة طرق عن عدد من الصحابة ، منها :

أَبُو سَاسِئَةَ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفَظَ : « لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ
ﷺ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَضَى » .

وفي رواية عنه بلفظ : « إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ بَدَاءِ
أَحْرَحَ الْبَحَارِي فِي صحيحه : (كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة / باب =

(وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزجها على غيرها لكونها مساجد لأسياء، ولأنَّ لأوَّل : قبلة النَّاس وإليه حجَّهم ، والثَّاني : كان قبلة الأُمم الشَّامية . وثالث أُسس على التَّقوى . واحتلف في شدِّ الرُّحال إلى غيرها كالتَّذهب إلى ريادة الصَّالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاصلة لقصد التَّركُّب بها ، والصَّلاة فيها ، فقال الشُّنخ أبو مُحمَّد الحوَّيثي : يَحْرُم شدُّ الرُّحال إلى غيرها عملاً بطاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حُسين إلى اختياره ، وبه قال عياص وطائفة ، وبطل عليه ما رواه أصحاب الشُّنن من إنكار بُضْرَةَ البَغْداري على أبي هُريرة حرَّجه إني الطُّور ، وقال له : « لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت » ، واستدلُّ بهذا الحديث فدُلَّ على أنَّه يرى حمل الحديث على عُمومه ، ووافقه أبو هريرة . والصَّحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشَّافعية أنَّه لا يَحْرُم ، وأحاطوا عن الحديث بأجوبة منها : أنَّ المُراد أنَّ الفضيلة الثَّامة ، إنَّما هي في شدِّ الرُّحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها ، فإنَّه حائز (٧٠) ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ : « لا يَنْهَيْني

= فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / ح ١١٨٩ ، وتسلم في صحيحه : (كتاب الحج باب لا تُشدُّ الرُّحال إلَّا إلى ثلاث مساجد / ح ٥١١) باللفظ الأوَّل ، وأخرجه تَسَمُّ في صحيحه . (كتاب الحج / باب لا تُشدُّ الرُّحال إلَّا إلى المساجد الثلاثة / ح ٥١٢) وسقط لأخر من طريق ثان عنه .

ثاني عن أبي سعيد الخُدرِّي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تُشَدُّ ، وفي لفظ : لَا تُشَدُّوا الرُّحَالَ إلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مشجدي هَذَا وَالتَّشْجِدُ الْحَرَامُ وَالْمُسْتَحَدُّ لَأَقْصَى أخرجه التَّشْجِدُ ، أخرجه النُّجاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / باب . فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / ح ١١٩٦ ، وأخرجه تَسَمُّ في صحيحه . (كتاب الحج / باب سِرُّ الْمَرْأَةِ مَعَ الْمُحَرَّمِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ / ح ٤١٥) وسقط الأخير لتَسَمُّ .

(٧٠) * أخرجه تَسَمُّ في صحيحه . (كتاب الحج / باب سِرُّ الْمَرْأَةِ مَعَ الْمُحَرَّمِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ / ح ٤١٥) .

لَمْ يَصِيَّ أَنْ تَعْمَلَ^(٧١) وهو عطف ظاهر في غير لتحریم^(٧٢)، ومنها . أنَّ التَّهْيِ محصور من بند على نفسه الصَّلَاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة . فإنه لا يحب الوفاء به ، قاله ابن بصال ، وقال الحطَّابي . انقُضَ بلفظ البحر ومعه الإيجاب فيما يبدره لإسناد من الصَّلَاة في المسجد التي يُتْرَك بها ، أي لا يلزم الوفاء

(٧١) • قال العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ : (هذا فيه نظر ، والصواب أنه لتحریم كما هو الأصل في

بنيهِ رَحِمَهُ اللهُ) . اهـ .

وأجيب عن هذا بأنَّ بعض الحديث إنما يفيد التَّهْيِ لا التَّهْيِ .

عن الحافظ : (وهي وإن كانت بلفظ تَهْيٍ . " لا تُشَدُّ " ، والفرد تَهْيٍ كما قال الحافظ ، عن روى قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ ﴾ [سورة البقرة ١٩٧] ، وهو كما قال طحطاوي " هو أبلغ من صريح التَّهْيِ ، كأنه قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لا اختصاصها بما اختصت به ") . هـ .

وتعقبه العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في " أحكام الجواز " ص ٢٢٦ فقال :

(وهذا يشهد بكون التَّهْيِ لك بمعنى التَّهْيِ روية لمسلم في الحديث الثاني : " لا تشدوا ") . هـ .

(٧٢) • أخرجه أحمد في المسند ٣ ، ٦٤ ، ٩٣ . من حديث أبي سعيد الخدري .

• قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في " أحكام الجواز " ص ٢٢٩ .

(هذا الجواب ساقط من وجهين :

الأول : أنَّ اللفظ الذي احتجوا به " لا ينبغي " غير ثابت في الحديث لأنه تفرد به شهر وهو ضعيف كما سبق بيانه .

الثاني : هب أنه بعد ثبت ، فلا يُسَمُّ أنه ظاهر في غير لتحریم ، بل العكس هو الصواب ، ولأدلة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة ، أحترى بعضها :

أ - قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَسْجِدُكَ مَا كَانَ يُسَمَّى سَآءَ مَا نَحْنُ بِذُنُوبِكَ ﴾ [الفرقان ١٨]

ب - قوله رَحِمَهُ اللهُ : " لا ينبغي أن يعذب بالآثار إلا ربُّ الناس " .

رواه أبو داود (٢٦٧٥) من حديث ابن مَعْنُود . والدارمي (٢٢٢) من حديث أبي هريرة

ج " لا ينبغي عذابي أن يكون لعداء " روه مسلم

د " إنَّ الصدقة لا تتبعي إلاَّ محمداً " روه مسلم

بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة^(٧٣)، ومنها: أَنَّ المراد حُكْمُ المساجد فقط، وأَنَّهُ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ وَأَمَّا قَصْدُ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ لِرِيَاةِ صَالِحٍ أَوْ قَرِيبٍ أَوْ صَاحِبٍ أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ أَوْ تِجَارَةٍ أَوْ بُرْهَةٍ فَلَا يَدْخُلُ فِي الشَّيْءِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ وَدُكِرَتْ عِنْدَهُ الصَّلَاةُ فِي الطُّورِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبْغِي لِمُصَلِّيٍّ أَنْ يَشُدَّ رِحَالَهُ إِلَى مَسْجِدٍ تُبْتَعَى فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هـ. وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض لضعف^(٧٤). ومنها: أَنَّ المراد: قصدها بالاعتكاف فيما حكاها الخطابي من

هـ - " لَا يَبْتَغِي لِمُصَلِّيٍّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى ". رواه البخاري

ثالث: هب أنه ظهر في غير التحريم، فهو يدل على الكرامة، وهم لا يقولون بها، ففي "شرح
مسم" للثوري: "الضحيح عند أصحابها أنه لا يحرم ولا يكره".
فالحديث حجة عليهم على كل حال (هـ).

(٧٣) * قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في "أحكام الجائز" ص ٢٣٠:

(إن هذا جواب كالذي قبله ساقط الاعتبار، لأنه لا دليل على الشخص، فلو جوب البقاء على
المعصوم لا سيما وقد تأكد بفهم الصحابة الذين رووا حديث أبي بصرة، وأبي هريرة، وابن عمر،
وأبي سعيد إن صحح - فقد امتدوا جميعاً به على السمع من الشجر إلى الطور، وهم أدركوا بالمراد
منه من غيرهم. ولعلنا قال الضعيف في "سبل السلام" ٢ / ٢٥١.

(وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم، وامتلأوا بما لا ينهض، وتأولوا أحاديث الباب بتأويل
بجدة، ولا يسمى التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل (هـ).

(٧٤) * قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في "أحكام الجائز" ص ٢٦٨:

(فتش نقد تساهل الحافظ رَحِمَهُ اللهُ - في قوله في شهر أنه حسن الحديث. مع أنه قد فيه في
(التشريب) - "كثير الأوهام" كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك فحديثه ضعيف لا
يحتاج به. كما فززه الحافظ نفسه في (شرح التلحة) ثم هب أنه حسن الحديث، وإنما يكره
كذلك عند عدم المخالفة، لما هو قد خالف جميع الرواة الذين رووا الحديث عن أبي سعيد،
والآخرين الذين رووه عن غيره من الصحابة كما تقدم بيانه، فكيف يكره حسن الحديث مع =

بعض اسلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أحص من الذي قلته ، وسم أر عليه دليلاً (٧٥) . . .) .

إلى أن قال :

(قال لكرمي : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد لشامية مناصرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين .

فت . يُشير إلى ما ردّ به الشيخ تقي الدين الشبكي وغيره على شُيخ تقي الدين ابن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرجل إلى زهرة قبر سيد رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من المطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن مجمل ما استدل به على

- هذه بخلافه ؟ بل هو مُكر الحديث في مثل هذه الحالة ، دون أي شد أو رب أضف إلى ذلك أن قوله في الحديث " إلى مسجد " مثلاً لم يثبت عن شهر نفسه فقد ذكرها عنه عبد الحميد ولم يذكرها عنه لهث بن أبي سليم ، وهذه الرواية عنه أرجح لموافقتها برويات الثقات كما عرفت .

وأيضاً فإنَّ شدَّ في حديثه بحديثه دليلاً آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه ، وهو قوله : أن أب سعيد السُّدري احتج بالحديث على شهر لنهايه إلى الطور . فلو كان فيه هذه الزيادة التي تحصر حكمه بالمساجد دون سائر المواضع المأصلة ، لما جاز لأبي سعيد رضي الله عنه أن يحتج به عليه ، لأنَّ الطور ليس مسجداً . وإنَّما هو الجبل المُقدَّس الذي كلَّم الله تعالى موسى عنه ، فلا يشملُه الحديث لو كانت الزيادة ثابتة فيه . ولكن استدلال أبي سعيد به والحالة هذه وهذا ، لا يُعقل أن يسكت عنه شهر ومن كان معه . فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة . وأنها لا أصل لها عن رسول الله ﷺ

كتب من تقدم أنَّه لا دليل يُحصص الحديث بالمساجد ، فالواجب البقاء على عمومته الذي ذهب إليه أبو محمد الجويني ومن ذكر معه ، وهو الحق (١٠٨)

(٧٥) * وقد ردَّ الحافظ نفسه هذا الوجه ، فلا حاجة للتعرض له .

دفع ما ادّعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نُقِصَ عن مالمثل
 أنه كره أن يقول: زُرت قبر النبي ﷺ، وقد أحاب عنه المُحَقِّقون من أصحابه بأنه
 كره اللفظ أدب لا أصل للزيارة، فإنها من أفضل الأعمال، وأجل القربات الموصلة

(٦٦) * قال العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في التعليق على هذا الموضع من "فتح الباري"
 (هذا الكلام لا بأس به، وقد التزمه الشيخ، وليس في ذلك إشاعة بحمد الله عند من عرف الثبوت
 وموردها ومصدرها، والأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي ﷺ كلها صحيحة، بل
 موضوعة!). كما حقق ذلك أبو المناس في مسكه وغيره ولو صحت لم يكن فيها حجة على
 حواشي شد الزحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد، بل تكون عامة
 مُعَصِّفة، وأحاديث النبي عن شد الزحال إلى غير المساجد الثلاثة تحصيلها وتلقيدها، والشيخ م
 يُنكر زيارة قبر النبي ﷺ من دون شد الزحال، وإنما يُنكر شد الزحال من أجلها مُجَرَّدًا عن قصد
 المسجد فيه وافهم! والله أعلم). اهـ

وقال العلامة لألباتي - رَحِمَهُ اللهُ - في "أحكام الحائض" ص ٢٣٠.

(قال في (فتح العلام) ١ / ٣١٠) والأحاديث الواردة في الحديث على الزيارة النبوية وفصيلتها
 ليس فيها لأمر بشد الزحال إليها، مع أنها كلها جُماعات أو موضوعات، لا يصح شيء منها
 للاستدلال، رغم تنقضي أكثر الناس للفرق بين مسألة الزيارة وبين مسألة الشعر بها، فصرحوا
 حديث باب عن منطوقه الواضح بلا دليل يدعو إليه). اهـ

نكت ولنفصلة نشار إليها أنهم الشيخ الشككي - عفا الله عنا وعنهما - شيخ لإسلام ابن تيمية بأنه
 يُنكر زيارة القبر النبوي ولو بدون شد رحل، مع أنه كان من الغافلين بها، والداكرين بعصمها
 وأدبها، وقد أورد ذلك في غير ما كتاب من كُتبه الطيبة وقد تولى بيان هذه بحقيقة، وردّ تهمة
 الشككي بعلامه الحافظ محمد بن عبد الهادي في مؤلف كبير أسماه: (الصارم الشككي في ردّ
 عبي الشككي) نقل فيه عن ابن تيمية الثبوت الكثيرة في جواز الزيارة بدون شعر بها.

وأورد فيه لأحاديث الواردة في فضلها، وتكلم عليها مُعَصِّلاً، ويص ما فيها من ضعف ووضع،
 وجه فوائد أخرى كثيرة، قهقهة وحديثية وتاريخية، حري بكل طالب علم أن يسعى إلى
 الإحلال عليها.

ثم إن الشعر الشميم يحكم بصحة قول من ذهب إلى أن الحديث على عمومها، لأنه إذا كان بمنطوقه
 يسمع من الشعر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة، مع العلم بأن العبادة في أي مسجد أفضل منها =

إني دي انحلال ، وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع ، والله لهادي إلى الضوابط^(٧٦) قال بعض المحققين : قوله : إلا إلى ثلاثة مساجد : المستثنى منه محدود ، فإن أن يُقتَر عاتماً فيصير : لا تُشد الرُحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أحص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لإفصائه إلى سد باب الشفر بتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني ، والأولي أن يُقدَّر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تُشد الرُحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بدلت قول من مع شد الرُحال إلى ريادة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله

في غير المسجد ، وقال رحمه الله : " أحب البقاع إلى الله المساجد " ، حتى ولو كان ذلك المسجد هو المسجد الذي أُسِس على التقوى ألا وهو مسجد قباء الذي قال فيه رسول الله ﷺ : " صلاة في مسجد قباء كقبرة " ، إذا كان الأمر كذلك فلا بد يمنع الحديث من الشفر في غيرها من المواضع أولى وأحرى ، لا سيما إذا كان المقصود إنما هو مسجد بُني على قبر بني أو صالح ، من أجل الصلاة فيه والتعبد عنه .

وقد عرفت لمن من فعل ذلك ، فهل يُعفل أن يسمح الشارع الحكيم بالشفر إلى مثل ذلك ، ويمنع من شفر إلى مسجد قباء ؟

والخلاصة : إن ما ذهب إليه أبو محمد الخويني الشامي وغيره من تحريم الشفر في غير المسجد الثلاثة من المواضع الفاصلة ، هو الذي يجب المصير إليه ، فلا جرم اختاره كبار العلماء بمحققين المعروفين باستقلالهم في العلم ، وتمسكهم في الفقه عن الله ورسوله أمثال شياحي الإسلام ابن تيمية وابن قيم رحمهم الله تعالى ، فإن لهم البحوث الكثيرة النافعة في هذه المسألة الهامة ، ومن هؤلاء الأفاضل الشيخ ولي الله الدهلوي ، ومن كلامه في ذلك ما قال في " المحجة بالغة " ١ / ١٩٢ (كذا أمر محدثه بتوضيح مواضع مُعظمة يرغمهم بدورونها ويتركونها بها ، وفيه من التحريم والفساد ما لا يحصى ، هذا رحمه الله الفساد ، فلا يلحق غير الشعائر بالشعائر ، ولذا يصير درجة عبادة غير الله ، وحق عبدي أن القبر ، ومحل عبادة ولي من الأولياء والطلوب كل ذلك سواء في الشهي) ومما يحسن التنبه عليه في حاشية هذا البحث أنه لا يدخل في الشهي الشفر للشجرة وطلب النعم ، فإن الشفر إنما هو لطلب تلك الحاجة حيث كانت لا تُخصَّص المكان ، وكذلك شفر لريادة الأخ في الله فإنه هو المقصود كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في . (الفتاوى) ٢ / ١٨٦) اهـ

أعم . وقال الشككي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لداتها حتى تُشد
الريحان إليها غير البلاد الثلاثة ، ومُرادي بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورثب عليه
حُكمًا شرعيًا ، وأنت غيرها من البلاد فلا تُشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم
أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فرعم
أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المسموع ، وهو خطأ لأن
الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فمعنى الحديث : لا تُشد الرحال إلى
مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكاب إلا إلى الثلاثة
المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكاب بل إلى من في ذلك
المكان والله أعلم . اهـ

* قال الحافظ في « فتح الباري » ٣ / ٦٩ - ٧٠ : (ح ١١٩٠)

(وفيه انهى عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون
النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء) . اهـ

قال العلامة عبد العزيز بن باز تعليقًا على هذا الموضع :

(هذا فيه نظر ، والصواب أنه للتحريم كما هو الأصل في نهيه ﷺ .
والجواب عن حديث قباء أن الشراء بشد الرحل في أحاديث انهى الكناية عن
السفر لا مجرد شد الرحل . وعليه فلا إشكال في ركوب النبي ﷺ إلى مسجد
قُباء . وقد سبق لتسأرح ما يُرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث انهى عن شد
الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . فتنبه ! والله الموفق) . اهـ

* وقال الحافظ في « فتح الباري » ٤ / ٩٣ (كتاب فضائل المدينة ب ٦)

(وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة ، لمحبيته في النبي ﷺ ، فشمّل
ذلك جميع الأرملة ، لأنه في زمن النبي ﷺ للعلم منه) إلى أن قال (ومن
بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده) . اهـ

قُتْ : وقد أتى اللُّبْلُ على جواز شدِّ الرِّجْلِ إلى مسجد النَّبِيِّ ، فأُيِّنَ بَدِيلُ عِي جواره لنقير ؟ .

راجع ما فات تعلم الحق في هذه المسألة .

• بناء المساجد على القبور :

قال الحافظ في « فتح الباري » ٥ / ٣٥١ : (كتاب الشروط / باب ١٥)
(وفي رواية موسى ابن عقيّة ، فكُتِبَ رسول الله ﷺ إلى أبي بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، وكتاب رسول الله ﷺ في يده ، فدفعه أبو جندل مكره وجعل عند قبره مسجداً) . اهـ

قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في « تحذير السَّاجِد » ص ٧٨ :

(أُنْ بُنِيَ أَبِي جَنْدَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَسْجِدًا عَلَى قَبْرِ أَبِي بَصِيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي عَهْدِ لُبَيْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)
فَنُسِبَتْ لَهُ لُتَاوِي حِكَايَتُهَا وَلَوْلَا أَنَّ بَعْضَ ذَوِي الْأَهْوَاءِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ اتَّكَأَ عَلَيْهَا فِي رَدِّ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُحْكَمَةِ لَمَا سَمَحْتَ لِمَعْنِي أَنَّ أَسْوَدَ الصَّفْهَاتِ فِي سَبِيلِ الْجَوَابِ عَنْهَا رِيثٌ يُطْلَانُهَا وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا مِنْ وَحْشٍ :

الأوّل : ردُّ ثبوت البناء المزعوم من أصله لأنّه ليس له إسناد تقوم الحجّة به ولم يروه أصحاب « الصَّحاح » ، و « الثَّنِ » ، و « المسانيد » وغيرهم ؛ وإنّما أورده ابن عبد البرّ في ترجمة أبي بصير من « الاستيعاب » (٤ / ٢١٢٣) مُرْسَلًا فَقَدْ :
وله قصّة في اسمغاري عمّية ذكرها ابن إسحاق وغيره وقد رواها معمر عن ابن شهاب . ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب في قصة عام الحُدَيْسَةِ قال : ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ فِي صَدِّهِ رَحْبِيسَ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا أَنْ تَرُدَّ إِلَيْنَا كُلَّ مَنْ جَاءَكَ مُسْلِمًا . فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّجُلَيْنِ فَمَخْرَجَا حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحَلِيفَةِ فَمَرُّوا بِأَكْبُوْنَ مِنْ تَمَرٍ بِهِمْ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْمَكَ هَذَا حَيًّا

يا فلان ، فاسته الآخر وقال أحل وله إنه لحيد لقد حرت به ، ثم حرت فقال له أبو بصير أربي نظراً إليه فأمكنه منه فصر به حتى برد ، وفر لآخر حتى أتى المدينة ودخل المسجد بعده فقال له النبي ﷺ حين رآه : لقد رأى هذا دعواً علينا انتهى إلى النبي ﷺ قال . قتل وله صاحبي ، وإني لمقتول فحاء أبو بصير فقال يا رسول الله ، قد والله ومي الله ذمك ، قد ردني إليهم ، فأجدي الله منهم ، فقال النبي ﷺ : « ومن أئمه مسعر حرب لو كان معه أحد » ، فلما سمع ذلك علم أنه سيرده إليهم ، فخرج حتى أتى سيف البحر قال : وبلغت منهم أبو جندل بن شهيل بن عمرو فندحت بأي بصير ... وذكر موسى بن عقبة هذا الخبر في أي بصير بأتم ألفاظه وأكمل سياقه قال : ... وكتب رسول الله ﷺ إلى أبي جندل وأي بصير ليقدما عليه ومن معهما من المسلمين فقدم كتاب رسول الله ﷺ على أبي جندل وأبو بصير يموت فمات وكتاب رسول الله ﷺ بيده يقرؤه ، فدفنه أبو جندل مكانه وصلى عليه وبني على قبره مسجداً .

قلت : فأتت ترى أن هذه البقعة مدارها على الزهري فهي مؤسسة ، على اعتبار أنه تابعي صغير ، سمع من أنس بن مالك رضي الله عنه ولا فهي مفضلة ، وكيف ما كان الأمر فلا تقوم بها حجة على أن موضع الشاهد منها وهو قوله : « وبني على قبره مسجداً » لا يظهر من سياق ابن عبد البر للبقعة أنه من مؤسس الزهري ولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ، بل هو من رواية موسى بن عقبة كما صرح به ابن عبد البر سم أجوزة ، وابن عقبة لم يسمع أحداً من الصحابة ، فهذه الزيادة أعني قوله « وبني على قبره مسجداً » مفضلة ، بل هي عدى فمكرة لأن البقعة رواها البخاري في « صحيحه » (٥ - ٣٥١ - ٣٧١) وأحمد في « مسنده » (٤ - ٣٢٨ - ٣٣١) موصولة من طريق عبد الرزاق عن معمر قال - أخبرني غروة بن الزبير عن لمسور بن محزمة ومروان بها دون هذه الزيادة وكذلك أوردها ابن إسحاق في « السيرة » عن الزهري مؤسلاً كما في « مختصر السيرة » لابن هشام (٣ - ٣٣١)

٣٣٩) ووصله أحمد (٤ / ٢٢٣ - ٢٢٦) من طريق ابن إسحاق عن الزهري ، عن عروة به مثل رواية معمر وأتم وليس فيها هذه الزيادة وكذلك روى ابن جرير في « تاريخه » (٣ / ٢٧١ - ٢٨٥) من طريق معمر وابن إسحاق وغيرهما ، عن الزهري به دون هذه الزيادة فدل ذلك كله على أنها زيادة منكورة لإعصائها ، وعدم رواية الثقات لها . والله الموفق

لوحة الثاني : أن ذلك لو صح لم يجوز أن تُرد به الأحاديث الصريحة في تحريم بناء المساجد على القبور لأمرين :

أولاً : أنه ليس في القصة أن النبي ﷺ أطلع على ذلك وأقره .

ثاني : أنه لو فرضنا أن النبي ﷺ علم بذلك ، وأقره فيجب أن يُحمل ذلك على أنه قبل التحريم ؛ لأن الأحاديث صريحة في أن النبي ﷺ حرم ذلك في آخر حياته كما سبق ، فلا يجوز أن يُترك النص المتأخر من أجل النص المتقدم على فرض صحته عند التعارض وهذا بين لا يحفى نسأل الله تعالى أن يحمينا من إتياع الهوى . اهـ

مسائل توحيد الأسماء والصفات

هذا المبحث من أطول وأشهر المباحث التي أخذت على الحافظ ، بل والتي تُنسب بسببها إلى مذهب الأشاعرة ، لذا يحسن بي أن أقدم له بمقدمات تفصيلية ، تُعين القارئ على معرفة القواعد التي وقع بسببها الحافظ في ما وقع فيه في هذا المبحث ، على الرغم من أنه من أعظم الناس احتياطاً للدليل ، ورعاً انتسابه لأهل الحديث .

القواعد التي أفسدت على الحافظ

مبحث الأسماء والصفات

١ - اعتباره آيات الصفات من المتشابه :

قال الحافظ في « هدي الشاري » ص ١٤٣ : « استوى على العرش »

هو من المشابهة لُدي يُفَوِّضُ علمه إلى الله تعالى ، ووقع تفسيره في الأصل « . اهـ .

قال العلامة ابن عُثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في « القواعد المثلى » ص ٣٥ :

(قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ : « العقل والنقل »

ص ١١٦ ح ١ ، المطبوع على هامش (منهاج السُّنة) :

(وأما تفويض من المعلوم أنَّ الله أمرنا بتدبر القرآن ، وحصصا على عقده

ومهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يُراد مِنَّا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله)

إلى أن قال ص ١١٨ : (وحيثُذ يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مثا

وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء ، معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه ، فن :

ومعلوم أنَّ هذا قدح في القرآن والأنبياء ، إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنَّه جمعه

هُدًى وبيان للناس ، وأمر الرسول أن يُبلِّغَ البلاغ المبين ، وأن يُبين للناس ما نُزِّلَ

إليهم ، وأمر بتدبر القرآن وعقله ، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن

صفاته لا يعلم أحد معناه ، فلا يُعقل ولا يُتدبر ، ولا يكون الرسول يبين للناس ما نُزِّلَ

إليهم ، ولا يبلِّغ البلاغ المبين ، وعلى هذا التقدير فيقول كل مُلحد ومُبتدع : لحق

في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي ، وليس في الخصوص ما يُناقض ذلك لأن تلك

الخصوص مُشكَّلة مُتشابهة ، ولا يعلم أحد معناها ، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز

أن يُستدل به ، فيبقى هذا الكلام سدا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحها

سبب من يُعارضهم ويقول : إنَّ الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء لأن

نحن نعلم ما يقول ونُبيِّنه بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فصلا عن أن

يُبيِّنوا مُرادهم ، فتبين أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم مُتَّبعون للسُّنة

ولشلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد) . اهـ .

كلام الشيخ وهو كلام شديد ، من ذي رأي رشيد ، وما عليه مريد - رحمه

الله تعالى رحمة واسعة - وجمعنا به في جَنَّاتِ النعيم) . اهـ .

د لنا مثل الإمام مالك - رحمته عن الامتواء قال : « الامتواء معلوم ، وكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » .

٢ - اعتباره المعجاز في مبحث الصفات :

قال الحافظ في « فتح الباري » ١ / ٦٠٥ : (والمراد بالشأحة من قبل الله حقيقة السجوى ، ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً ، والمعنى يقوله عليه بالرحمة والرضوان) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ١ / ٦٥٠ : (قوله : « هو الله » إسناد لبياء إلى له معجاز) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٥٠ : (قوله الرحمن الرحيم اسمان من الرحمة ، أي مشتقان من الرحمة ، والرحمة لغة : الرقة والانعطاف وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده ، وهي صفة فعل لا صفة ذات) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٥٧٣ : (.. وإسناد الاطمئنان إلى الله من مجاز المشاكسة ، والمراد به لارمه من إبطال الحير ونحو ذلك) . اهـ

قلت : ليس في نصوص الصفات مجاز - على اصطلاح الشكلمين - بل الرحمن الرحيم اسمان من الأسماء الحسنى متضمنان صفة الرحمة على المعنى الملائق به سبحانه ، فلا حاجة إلى تأويلها بأثر من آثارها - وهو إنعامه على عباده - عند أهل السنة والجماعة ، وإذا ثبت الصفة فلا كلام عندئذ بالأدعاء بتأويلها على أنها مجاز أو تفويضها .

بين القول بالمجاز متنازع فيه أصلاً ، وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز صصلاح حدث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالخيرية ، فلم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من المشهود لهم بالعلم من الأئمة الأعلام ، ومصاييح الهدى كتالك بن أنس ، وشعيب الثوري ،

والأوزاعي، وأبي خيفة، وإسحاق بن زاهر، والشافعي، وأحمد وغيرهم.
وم يتكلم به أحد من أئمة اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيسويه،
وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم.

وأما هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى، وإنما أول من
تكلم به أبو عبيدة مغفر بن المشي، في كتابه: «مجار القرآن»، وأبو عبيدة من
أهل الاعتزال كما هو معلوم، ولم يكن مقصده فيه صرف اللفظ عن ظاهره، وإنما
كان مقصده مخرج تفسير الآيات.

ولم يوجد هذا التقسيم في كلام أحد من أهل: الفقه، أو الأصول، أو
التفسير، أو الحديث، وغيرهم، قبل كلام أبي عبيدة به.

فهذا الإمام الشافعي أول من جرد الكلام في أصول الفقه، لم يقسم هذا
التقسيم، ولا تكلم بلفظ المجاز، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المنية
على العريضة كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره، ولم يتكلم بلفظ «المجاز».
وكذلك سائر الأئمة الأول، ولم يوجد لفظ المجاز في كلام الإمام أحمد إلا
وكان مقصده منه ما يجوز في اللغة، كأن يقول الواحد العظيم لذي به أعوان:
نحن فعلنا كذا، ونفعل كذا، ونحو ذلك.

وم يرد عن أحمد - رحمه الله - مطلقاً أنه استخدم المجاز في ما استعمل من
الألفاظ في غير ما وضع له.

وخلاصة لقول في هذه المسألة أن الصواب فيها مع القائمين برؤ المجاز
مطلقاً، ومثّر قال به شيخ الإسلام ابن تيمية الذي انتصر له في غير موضع من
مجموع فتاواه، بل وله رسالة مستقلة في ذلك اسمها: «الحقيقة والمجاز» تقع
ضمن «مجموع الفتاوى» في ٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٧.

وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية الذي استوفى هذه المسألة بحثاً في كتابه.

ويكفي أنه ردٌ لمحاظ من أكثر من خمسين وجه في كتابه القيم . « الصواعق
مُرسله » .

وقال بذلك غير واحد من علماء زماننا منهم :

١ - العلامة / الشنيطي - كَلَفَ . -

ودلك في غير موضع من كتبه ، فله أبحاثٌ جيدة في :

- « المذكرة في أصول الفقه » . ردٌ فيها على ابن قدامة الذي قل به في
كتابه : « روضة الناظر » .

- « أضواء البيان » .

وبه رسالة مُستقنة في هذا الموضوع ، سماها : « منع جواز المجاز في المنزل
للعبد والإعجاز » .

٢ - العلامة / مُحَمَّد بن صالح العثيمين .

الذي ذكر ذلك في غير موضع من كتبه .

قال في « الأصول من علم الأصول » ص ٢٧ :

(تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هو المشهور عند أكثر المتأخرين في القرآن
وغيره .

وقال بعض أهل العلم : لا مجاز في القرآن .

وقال آخرون : لا مجاز في القرآن ولا في غيره .

وبه قال أبو إسحاق الإسفرائيني ، ومن المتأخرين : مُحَمَّد الأمين
شنيطي ، وقد يش شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم أنه اصطلاح حادث
بعد انقضاء القرون الثلاثة المُفضلة ، ونصره بأدلة قوية كثيرة تُبَيِّن لمن اصطلح عليها
أن هذا القول هو الضَّوَاب (اهـ .

ولأصحاب هذا القول ردود قوية على مخالفهم ، سأذكر طرفاً منها بحسب

ما يتسع المقام، إن شاء الله .

ومن هذه الحدود :

- ١ - أنه اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة الأولى ، فأنثر يعوت على أهل الحيرية في العلم والعمل ، ولا يتلفظ به أحد منهم كيف يُنسب إلى الصُّحَّة .
- ٢ - أن أول من لهج به وتبناه هم المعتزلة وأذيالهم الذين سلكوا كل مسلك تعطيل صفات لله ﷻ ، ومثلاً لا يخفى أن المجاز أصل في هذا التعطيل . فإن من المتفق عليه عندهم أن المجاز يجوز نفيه ، فلو قال قائل : رأيت أسداً يُحارب في الميدان .

جاز أن تُقل : لم ير أسداً وإنما رأي إنسان يُحارب .

وبتطبيق هذا المثال على صفات الله عز وجل جاز تعطيلها من أولها إلى آخرها .

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له من يَسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له . متفق عليه . (٧٧)

- فالنزول عندهم على المجاز ، إذا جاز أن نمسه ، إذا لا نزول على الحقيقة .
- ٣ - لازم انقول بالمجاز أن الكلام وضع أولاً ثم نُقل بعد ذلك إلى معني آخر ، وهذا معناه أن اللفظ اصطلاحية ، وهذا الكلام لم يُقل به أحد قبل أبي هاشم الجبلي - من رؤوس المعتزلة - .

(٧٧) * أخرجه بخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب التهجد / باب الدعاء في صلاة من أحر الليل / ح ١١٤٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه - (كتاب صلاة المسافرين / باب : الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل و الإجابة به / ١٦٨٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

وقد دحس ذلك كله شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في «مجموع الفتاوى»

٩٠ / ٧ : (بتصرف) :

(إن هذا لتقسيم يستلزم أن يكون اللفظ قد وُضِعَ أوْلاً للمعنى ، ثم بعد ذلك قد يُستعمل في موضوعه ، وقد لا يُستعمل في موضوعه ، وهذا كله إنما يصح لو ثبت أن الألفاظ العريضة وصحت أوْلاً لمعان ، ثم بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها وضع مُتَقَدِّم على الاستعمال ، وهذا إنما يصح على القول بأن اللغات اصطلاحية ، وهذا القول لا يعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبي هاشم الخبائري .

فإنه لا يمكن لأحد النقل عن العرب أو أمة غيرهم أنه اجتمع جمعة منهم فوضعوا جميع الأسماء الموجودة في اللغة ، ثم استعملوها بعد هذا الوضع إلا أن يقال : إن له يُدْهِم الحيوانات من الأصوات ما يعرف به بعضهم مُرَاد بعض ، وكذلك لآدميون فالمولود يسمع من مُرْيِيهِ يطلق باللفظ ، ويُشير إلى المعنى فصار يعلم أن هذا اللفظ يُستعمل في ذلك المعنى ، وهكذا حتى يعرف لغة اقنوم الدين نشأ فيهم دون أن يصطلحوا على وضع مُتَقَدِّم .

فقليل أن الله ألهم النوع الإنسان التمييز عما يُريد ، وينصّره بلفظه ، وأن أوّل من علم ذلك آدم وأبناؤه علموا كما علم ، وإن اختلفت اللغات ، فهذا الإلهام كافٍ في لُطْقِ باللغات من غير مواضع ، وهذا قد يُسمى : «توقيفاً» ، فمن ادّعى وضع مُتَقَدِّم فقد قد ما لا علم له به ، وإنما المعلوم هو الاستعمال . هـ

٤ - اضطراب القائلون بالمجاز .

ويُرصد هذا من وجوه :

أ - اختلافهم في حد المجاز .

بعضهم يقول أن الأصل في الكلام المجاز .

قل العلامة / مُحَمَّد بن صالح القُشَيْمِين في «شرح نظم الورقات» ص ٥٢

(وهذا التقسيم قد نُوزع فيه ، ولم يكن معروفاً في عهد الصحابة ، ولا في عهد التابعين ، وإنما برز في عهد تابعي التابعين ، ثم انتشر وتوسّع ، وصار كل شيء محاراً ، حتّى دُعِيَ بعض علماء النُحو أنّ جميع اللغة مجاز ليس فيها حقيقة) . اهـ
قُلْتُ يقصد أبو مُحمَّد عبد الله بن مَتَوَيْه ، نقل ذلك عنه الرَّزَّكِيُّ أيضاً ، كما في : « البحر المُحيط » .

وهذا من أفسد الأقوال على الإطلاق ، لذا قال العلامة مُحمَّد بن صالح العُثَيْمِين مُعَقِّباً على هذا القول في : « شرح نظم الوراقات » ص ٥٣ :
(والآن سي عقيدتنا على المجاز ، والأحكام كلها على المجاز ، وكل أفعان على المجاز ، لبست الثوب مجازاً ، أكلت الحُبَّ مجازاً ، قرأت الكتاب مجازاً ، دخلت المسجد مجازاً ، صُمتُ اليوم مجازاً ، ولا شك أنّ هذا القول باطل) . اهـ
وبعضهم توسّع في المجاز حتّى أدخل فيه كل عامٍ شخص .
قال الأَمَدِيُّ في « الإحكام في أصول الأحكام » : إنّ كُلَّ عامٍ شخصٌ وبو بالاستثناء فهو من باب المجاز .

ولارم الكلام أنّ قول : لا إله إلا الله ، يتحوّل إلى أصلٍ في الشُّرك بدلاً من أن يكون شعاراً للمُوحِّدين .
فإن قيل : كيف ذلك ؟ .

قُلْتُ : المجاز عند من يقول به نُقِلَ ، إذن هناك معنى قبل النقل وهو : لا إله ، لما دخل عليه النقل - وهو الاستثناء - صار لها معنى آخر ، فلم أنّ يكون للمعنى قس النقل موافقاً لما كان عليه أهل الجاهليّة ، وكافة المُشركين الذين لا يقولون « لا إله إلا الله » بحال من الأحوال ، وإنما كان نزاعهم في « الألوهيّة » .

قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ حَلَفُهُنَّ لَعَنَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [شُورَةُ الزُّمَرِ : ٩٠] .

وقال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْمَكُونَ﴾

[شوره الزحرف ٨٧] -

وقال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِن السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [شوره المكوت ٦٣] -

وهذا الكلام مُمتنع ، الأمدي نفسه لا يقول بذلك .

وقد بعضهم بجواره في اللغة دون القرآن ، وقد سبق الإشارة إلى أصحاب هذا القول نفاً وذكر حجتهم هناك ، وخلاصته أن المجاز أحر الكذب ، وأنه لا يُعدل عن الحقيقة بالمجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهذا مُحال على الله - تعالى - .

قُلْتُ : انقول به في اللغة يلزم منه القول به في القرآن ، من وجوه :

أ - أن الله ﷻ تحدى العرب بالقرآن وبلاغته ، فلو كان عندهم من الأساليب ما لم يشتمل عليه القرآن ما سكتوا .

ب - أن بعضها يُمكن حمله على الحقيقة .

كما في قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَبْقُضَ﴾ (شوره الكهف ٧٧) .

وكقوله تعالى - حكاية عن أخوة يوسف لأبيهم - : ﴿وَسَّيْلَ الْقَرْيَةِ الَّتِي

كُنَّا فِيهَا﴾ [شوره يوسف : ٨٢] .

عن حابر بن سئرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : إني لأعْرِفُ حَخْرًا

بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أَتَيْتُ ؛ إني لأعْرِفُهُ الْآنَ .

أخرجه مسلم (٧٨)

قال العلامة الشافعي - رحمه الله - في «مذكورة في أصول الفقه» ص ٧١

(وقوله ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَفْقَصَ﴾ [سورة الكهف ٧٧]، لا محار فيه، إذ لا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها، لأنَّ للحمادات إرادات حقيقية يعلمها الله جلَّ وعلا، ونحن لا نعمها، ويوضح ذلك حين ائحدع لُدي كان يحطب عليه النبي ﷺ بما تحوَّن عنه إلى المسير، وذلك الحيس ناشئ عن إرادة لا يعنها إلَّا الله تعالى.

وقد ثبت في صحيح مسلم أنَّ النبي ﷺ قال: إني لأُغْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسْنَمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أَهْبُتَ، إني لأُغْرِفُهُ الْآنَ.
أخرجه مُسَمِّم (٧٩).

وسلامه عليه، عن إرادة يعنها الله ونحن لا نعمها، كما صرح تعالى بذلك في قوله جلَّ وعلا: ﴿لَإِنْ يَرَوْا شَيْئًا لَا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [سورة الإسراء ٤٤].

فصرح بأنَّ لا نفقهه، وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب والسنة (١٠٠).

ولمزيد بيان في ردِّ المجاز مطلقًا، تمتع بقراءة:

- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة».

لابن قيم الجوزية.

أو «مختصره».

- «اجتماع الجيوش الإسلامية».

لابن قيم الجوزية.

- «كتاب الإيمان الكبير».

لشيخ الإسلام بن تيمية.

- رسالة الحقيقة وسمحر .

صمن « مجموع الفتاوى » ٢٠ / ٤٠٠ .

شيخ الإسلام ابن تيمية .

- مبحث المحار في « مذكرة في أصول الفقه » .

للعلماء / محمد الأمين المختار لشقبي .

- رسالة « مع جواز لمحرز في المنزلة لشعبد والإعجاز » .

لعلماء محمد الأمين المختار لشقبي (٨٠) هـ .

٣- اعتباره التأويل مسلماً للتزويه :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ١٣ / ٤٦٦ :

(وقد ثبت ذكر لظهور بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ، ثم :

إنما التفويض ، وإن التأويل ، وبانه التوفيق) . هـ

« مباحث متعلقة بالتأويل :

« معنى التأويل :

التأويل له ثلاثة معان : معيان عند الشك ، ومعنى ثالث عند المتكلمين من

الحلف .

أما معانيه عند الشك ، فامعنى الأول هو : الحقيقة التي يؤول إليها الأمر .

ومعنى الثاني هو : التفسير والبيان .

أما معناه عند المتكلمين من الحلف فهو : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى

معنى مُحتمل بدليل يدل على ذلك .

وهذا يُصرف لا يحتمل من ثلاث حالات :

الحنانة الأولى : أن يكون الصَّارف دليلاً سليماً ، كما في قوله تعالى . ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [سورة المائدة ٦] .
أي : إذا أردتم القيام .

وهذا ما يُسَمَّى بـ : « التأويل الصحيح » أو « القريب » .
بحالة ثمانية : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لأمر يطلُّه الصَّارف دليلاً ، وهو ليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا ما يُسَمَّى بـ : « التأويل العاسد » أو : « البعيد » .
كتأويل قوله ﷺ . « أَيْمَأْ قِرَاءَةٌ تُكَبِّحُ بِخَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا ، فَيَكَاخُهَا بَاطِلٌ فَيَكَاخُهَا بَاطِلٌ ، فَيَكَاخُهَا بَاطِلٌ » .^(٨١)
بأن المقصود بالمرأة : الصغيرة .

الحالة الثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل أصلاً .
كقوله بعض الشيعة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [سورة بقره ٦٧] .
يعني عائشة - رضي الله عنها - .^(٨٢)

• وحكم التأويل على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون صادراً عن اجتهاد وحسب ثقة بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله ، فهذا معفو عنه لأن هذا مُتَنَهَى وَسَمِعَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَكْفُرُ نَفْسٌ نَدَسًا وَلَا دُسَمًا ﴾ [سورة البقرة ٢٨٦] .

الثاني : أن يكون صادراً عن هوى وتعصب ، وله وجه في اللغة العربية فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقضاً أو عينا في حق الله فيكون كُفُوراً

(٨١) • صحيح .

أخرجه أبو داود في شتته - (كتاب النكاح / باب : في الولي / ح ٢٠٨٤)
وصححه العلامة الألباني - كَتَبَهُ في " صحيح الجامع " برقم ٢٧٠٩

(٨٢) • راجع . " معالم أصول الفقه " لمحمد بن حسين الجبراني ص ٣٩٤ .

قسم الثالث . أن يكون صدرًا عن هوى وتغصّب وليس له وجه في اللغة
عربية ، فهذا كمر لأن حقيقته انكسب حيث لا وجه له . (٨٣)

* شروط التأويل الصحيح :

للتأويل لصحيح أربعة شروط :

الشروط الأول أن يكون اللفظ مُحتملاً لمعنى الذي تأوله للتأويل في لغة
العرب .

الشروط الثاني : إذ كان اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوله للتأويل فيجب عليه
إقامة دليل على تعيين ذلك للمعنى ، لأن اللفظ قد تكون له معانٍ ، فتعين المعنى
بحسب ما يحتاج إلى دليل .

الشروط الثالث : إثبات صحة الدليل الصّارف للفظ عن حقيقته وظاهره ، فإن
دليل مُدّعى الحقيقة والظاهر قائم ، لا يجوز لغيره أن يكون له دليل صارف يكون
أقوى منه .

الشروط الرابع : أن يثبت الدليل الصّارف للفظ عن حقيقته وظاهره عن
معارض . (٨٤)

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشّعدي في « توضيح لكافية الشافية »
ص ١١٣ :

(لا يرتب عرف أن جميع مصائب التي جرت في صدر الإسلام وبعد ذلك
ودقوع الفتن والاقتتال والشعريّات كلها مُتَعَرِّعة عن لتأويل الباطل الذي لا يتبع
إلا شره .

فتأويل الباطل سب وقوع فتن لأقوال وسد الاعتقاديّة ، والفتن المصليّة ،

(٨٣) * راجع " شرح لمعة لا اعتقاد " ص ٣٤ ، علامة مُحمّد بن صالح النقيمين

(٨٤) * راجع " معالم أصول الفقه " ص ٣٩٤ مُحمّد بن محسن الحيراني .

فلم يرل التأويل يتوسع ، وكلُّ بدعة متأخرة تُحدث من التأويلات ، الساطنة غير ما أحدثته التي قبلها ، حتَّى وصلت الثوبة إلى ابن سينا وأتباعه فتأولوا جميع الشرائع العمميَّة والعمميَّة ، وأبطل « الفرامطة » جميع الشرائع وفشروا شرائعه الكبار بتعاسير بعين لضيان بطلانها .

هذه اسدع أصلها الذي تأسست عليه التأويل الباطل المردود
وأما التأويل الذي يُراد به تفسير مُراد الله ومُراد رسوله بالطرق الموصَّنة إلى ذلك فهذه صريقة الصَّحابة والتَّابعين له بإحسان ، وهي التي أمر الله ورسوله بها ومدح أهلها ، وكذلك التأويل الذي هو بمعنى ما يؤل إليه الأمر من العمل بأمر الله ، ومن فهم ما يؤل إليه الخبر .

فلفظ « التأويل » في الكتاب والسنة العالِب عليه هذان الأمران :

١ - مثا نفس وقروح ما أحبر الله به ورسوله .

٢ - وإثا العمل بما أمر الله به ورسوله .

فالأوّل : راجع إلى التَّصديق .

والثَّاني : راجع إلى الطَّاعة والإيمان بالله ورسوله ، وطاعة الله ورسوله هو الحبر كُلُّه وسبب السَّعادة والملاح .

فنبش أنَّ التأويل الصَّحيح كُلُّه يعود إلى فهم مُراد الله ورسوله ، وإلى العمل بالخبر ، وأنَّ التأويل الباطل يُراد به صرفُ التَّصوُّص عن معناه الذي أراده الله ورسوله إلى بدعهم وضلالهم ، وهو من أعظم ما يدخل في القول على الله بلا علم ، وقول غير الحق .

ثمَّ قال بعد أن استعرض شروط صحتة التأويل :

(ومن المستحيل أن يُعارض وحيه وتبريله وقول رسوله وأصحابه والتَّابعين بإحسان ماقول الثَّقة الذين بنوا أمرهم على المُحال .

تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُعْطَلِينَ الثَّانِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى إثبات قولهم أَيْتًا بوجه من لوجوه وهو المطلوب (اهـ)

٤ - أَنْ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّغْيِيرُ وَالنَّقْصُ :

قال الحافظ رحمته الله في « فتح الباري » ٨ / ٥٩٦ ح ٤٨٤٨ (عند شرحه حديث : « لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَصْغَرَ رَبُّ الْعَرْشِ بِهَا قَدَمُهُ فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ وَعِزَّتِكَ وَتُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ » (٨٥)) .

(وحتلّف في المراد بالقدم فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة ، وهي أن تُمر كما جاءت ، ولا يُتعرّض لتأويله ، بل يعتد استحالة ما يوهم النقص على الله ، وحاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك) اهـ .

قال لحافظ في « فتح الباري » ١١ / ١٠٩ :
(قال بن العربي : كُلُّ صِفَةٍ تَقْنِضِي التَّغْيِيرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ اللَّهُ بِحَقِيقَتِهَا ..) اهـ .

قل لعلامة محمد بن صالح المنجد في « القواعد المثلى » ص ٢١ :
(صفات لله تعالى تنقسم إلى قسمين ثبوتية وسلبية :
فالثبوتية : ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ وكعب

(٨٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أنس بن مالك .

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (كتاب تفسير القرآن / باب قوله : « وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ » [سورة ق : ٣٠] .

وهي (كتاب الأيمان والندور / باب - الحلف بعبدة الله وصعانه وكلماته / ح ٦٦٦) .

وهي (كتاب التوحيد / باب : قول الله تعالى « وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » [سورة إبراهيم : ٤]

« سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَنَّا بَصُوتٍ » [سورة الصافات : ١٨٠] / ح ٧٢٨٤ .

ومسلم في صحيحه (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب - الثار يدخلها الجبارون ، رجاءه يدخلها الضعفاء / ح ٢٧ ، ٢٨) .

صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والوصول إلى السَّماء الدُّنيا، والوجه، واليد، وسحر ذلك

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل اشتمع واعتقل

أما الشَّمع : فمما قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْحِكْمِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [سورة النساء

٢١٣٦]. والإيمان بالله يتضمن : الإيمان بصفاته، والإيمان بالكذب الذي يربى على
رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكوّن مُحَمَّد ﷺ رسوله
يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن رُسله، وهو الله ﷻ.

وأما لعقل : فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره،
وأصدق قبلاً، وأحسن حديثاً من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير
تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه
الجهل، أو الكذب، أو المي بحيث لا يفصح عما يُريد، وكل هذه تعيوب الثلاثة
مُستنعة في حق الله ﷻ فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى، فإن النبي ﷺ أعلم شأس
ربه وأصدقهم خبراً وأصحهم إرادة، وأفصحهم بياناً، فوجب قبول ما أخبر به على
ما هو عليه.

والصفات النُسْبية : ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كونه، أو عني سمان
رسوله ﷺ وكلها صفات نقص في حق كالموت، والنوم، والجهل، والنسب،
والعجز، والشعب (اهـ)

٥ - إثبات الأسماء :

قد أحاط في «فتح الباري» ١٠/٢١٧ : (قوله : «أنت أشدني» يؤخذ منه

حور تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين :

أحدهما ألا يكون في ذلك ما يؤهم نقصاً .

والثاني أن يكون له أصل في القرآن . وهذا من ذاك ، فإن في القرآن : ﴿ وَإِذَا

مَرَضْتُ فَأَمَّا يَشْفِينِ ﴾ [سورة الشعراء - ٨٠] . اهـ .

قلت . من يكفي أن يُص على الاسم في الشئ ، من غير حاجة إلى وجود أصل

للاسم في الكتاب كما في المثال الذي ضرب به الحافظ آنفاً . فإن ما يقوله الرسول

ﷺ في منزلة ما يُلى من القرآن .

قال تعالى : ﴿ وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾

[سورة الأحراب ٢٣٤] .

قال الطبري عند تفسير هذه الآية :

(وَادْكُرْنَ مَا يَقْرَأُ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ كِتَابِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ، ويعني بالحكمة :

ما أوحى إلى رسول الله ﷺ من أحكام دين الله ، ولم ينزل به قرآن ، وذلك لشئ .

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل) . اهـ .

قال الحافظ في « فتح الباري » ١١ / ٢٢٦ :

(وختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد

أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء ، إلا إذا ورد نص إثم في الكتاب أو

الشئ ، فقال المعمر : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت الشُعْبَرَةُ

والكُرْمِيَّةُ : ردُّ دلُّ المغفل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله حار إطلاقه على

الله . وقال انقاضي أبو بكر والقزالي : الأسماء توقيفية دون الصفات ، قال :

وهو هو المختار .) اهـ .

قال الحافظ في « فتح الباري » ١١ / ٥٣٥ :

(وفيه حوار تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي سبق به) اهـ .

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٨٩:

(وجوار اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابتة) اهـ.

قال العلامة أحمد بن حجر آل بوطامي في منظومته المسماة « الدرر السنية في

عقد أهل السنة المرضية »:

سَمَاءُ رَبِّي الْمَلِكُ الْمُعْجُودُ مَوْقُوفَةٌ أَيْضًا عَلَى اسْرُودِ

٦ - أن التوحيد قسم واحد:

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٥٧:

(وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل . قال الجيد فيما

حكاه أبو لقاسم القشيري : « والتوحيد إفراد القديم من المحدث » اهـ.

٧ - فيه حقيقة الصفات الفعلية:

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٩٤:

(والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل ، أن صفات الذات قائمة به ،

وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة ، ووجود المفعول بإرادته جل وعلا) اهـ.

٨ - قوله بهلاك صفات الأفعال:

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٤٠٠:

(وليس بجارحة ولا كالوجه التي نشاهدها من المحلوقين ، ولو كانت صفة

من صفات الفعل لشمليها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات ، وهو محال) اهـ.

٩ - قوله بالزوم في مبحث والصفات:

قال الحافظ في ١٣ / ٤٧٦:

(فكما قيل اسرول التأويل لا يمنع قبول الصعود التأويل ، والتسليم أسم كما

نقسم ، والله أعلم) اهـ.

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « القواعد المثلى » ص ١١

(واعدتم أن اللارم من قول الله تعالى ، وقول رسوله ﷺ إنا صبح أن يكون لارما فهو حق ، وذلك لأن كلام الله ورسوله حق ، ولازم الحق حق ، ولأن به تعالى عانم بما يكون لارما من كلامه وكلام رسوله فيكون مرادا وأما اللارم من قول أحد شوى قول الله ورسوله ، فله ثلاث حالات لأولى . أن يذكر للقائل ويلزم به مثل أن يقول من ينفي الصفات المعينة بمن يثبتها . يرم من إثباتك الصفات الفعلية لله ﷻ أن يكون من أفعاله ما هو حادث ، فيقول لمثبت : نعم ، وأنا ألزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلا لما يريد ، ولا نفاذ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِثْاقًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَعْدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جَنَّا بِإِذْنِهِ مِثْقَالَ رَيْبٍ ﴾ [سورة الفجر ١٠٩] . وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَنٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُومُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِذَتْ كَلِمَتُ أَمْرِ إِنْ أَلَّهِ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة النمل ٢٧] . وتحدث أحماد عنه تعالى لا يستلزم نقضا في حقه .

احال ثانية : أن يذكر له ويسمى اللارم به وبين قوله ، مثل أن يقول الشافي لصفات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مُشابهًا لمخلق في صفاته ، فيقول لمثبت : لا يلزم ذلك ، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مُطلقة حتى يمكن ما أُرمت به ، وعلى هذا فتكون مُختصة به لائقة به ، كما أنك أيها الثاني لصفات تُثبت لله تعالى دائما وتمنع أن يكون مُشابهًا للمخلق في ذاته ، فأبي فرق بين نذات واحصاف ؟ .

ولحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر .

حار انثثة . أن يكون اللازم مسكوتا عنه ، فلا يذكر بالترام ولا مع ، فحكمه في هذه الحال أن لا يُنسب إلى القائل ، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يترام به أو يسمع شلارم ، ويحتمل لو ذكر له فبيس له لزومه ويُطلانه أن يرجع عن قوله لأن

فساد اللارم يدل على فساد المازوم .

وسرود هدين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لارم القول قول
فإن قيل : إذا كان هذا اللازم لارما من قوله ، لزم أن يكون قولاً له ، لأن ذلك
هو الأصل لا سيما مع قرب اللارم .

قلت هذا مدفوع بأن الإنسان بشر ، وله حالات نفسية وحارجية توجب
الدُّهُول عن اللارم ، فقد يغفل ، أو يسهو ، أو يتعلق فكره ، أو يقو القول في
مصايق المنطرات من غير تمكيز في لوازمه ، ونحو ذلك (اهـ)

١٠ - قوله بالتفويض البدعي :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٨ / ٥٩٦ ح ٤٨٤٨ :
(عند شرحه حديث : لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ : هَلْ مِنْ مَرْبٍ ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ
الْبِعْزَةِ فِيهَا قَدَمَهُ ، فَتَقُولُ : قَطُّ قَطُّ وَجَعْتُكَ ، وَتَرْجُو بِفُضْطِهَا إِلَى بَعْضِ^(٨٦)) .

(واعتُيِف في الثرد بالقدم فطريق الشلف في هذا وغيره مشهورة ، وهي أن
تمر كما جاءت ، ولا يُتمرض لتأويله ، بل نعتقد استحالة ما يوهم انتقص على الله ،
وحاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك) اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٩٥ :

(وانشروا الإمامك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها ،
والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان بيه إثباته أو تنزيهه
عنه على الإجمال ، وبالله التوفيق) اهـ

١١ - اضطرابه في تحديد أهل السنة والجماعة :

قال الحافظ في « هدي الشاري » ص ٢١٩ :

(قوله : « أطولهم يداً » أي أسمحهم ، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث

(٨٦) * سبق تخريجه في الحاشية السابقة .

مُصَافًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَاتَّقَى أَهْلَ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِإِسْمِ الْحَارِجَةِ
الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ .

وَأَشْتَرَى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ وَآمَنُوا بِهِ ؛ فَهُمْ مِنْ وَقَفَ وَلَمْ يَتَأَوَّرْ ، وَهُمْ مِنْ
حَمَلَ كَرِ لَفْظٍ مَعَهَا عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ظَهَرَ لَهُ ، وَهَكَذَا عَمِلُوا فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْ
أَمثالِ ذَلِكَ) . اهـ

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ١٣ / ٣٥٧ :

(وَأَمَّا أَهْلُ الشُّنَّةِ فَفَسَّرُوا التَّوْحِيدَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ .

قال ابنُ الجُنَيْدِ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيُّ : « وَالتَّوْحِيدُ إِفْرَادُ الْقَدِيمِ مِنْ
الْمُحَدَّثِ » . اهـ

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ٣١ / ٣٠ ح ١١٤٥ :

(قَوْلُهُ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى » ^(٨٧) اسْتَدِلَّ بِهِ مَنْ أَلَمَّتْ أَسْجَةُ ، وَقَالَ : هِيَ
جَهَةُ الْغَوَى ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْجُمْهُورُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِدَلِّكَ يُغْنِيهِ إِلَى التَّحْيِيزِ - تَعَالَى اللَّهُ
عَنْ ذَلِكَ -) . اهـ

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ٧ / ١٢٤ ح ٣٨٠٣ :

(فَاسْتَعْتَدَ سَلَفُ الْأُمَّةِ ، وَعُلَمَاءُ الشُّنَّةِ مِنَ الْخَلْفِ أَنَّ اللَّهَ مُرَّةً عَنِ الْحَرَكَةِ
وَلِتَحْوِيلِ ...) . اهـ

(٨٧) * سبق بحريجه في الحاشية رقم ٧٧ .

مُخَالَفَاتُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي

فِي تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَقَدْ قُمْتُ بِتَرْتِيبِهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لِيَسْهَلَ الْوُصُولُ إِلَيْهَا مُعْرَدَةً
١ - اسْتَطَابَةُ الرُّوَائِحِ :

قَالَ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ٤ / ١٠٥ ح ١٨٩٤ .

- عَنِ شَرْحِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ : « لَخُلُوفٌ عَمِ الصَّائِلِمْ أَطْيَبُ
عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْبِسْكِ » (٨٨) .

(اخْتِيفَ فِي كَوْنِ الْخُلُوفِ أَطْيَبَ مَعَ أَنَّهُ مُبِحَاهُ وَتَعَالَى مُرَّءٌ عَنْ اسْتَطَابَةِ
الرُّوَائِحِ ، إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانِ ، وَقِيلَ : عَنِ الْمَلَائِكَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ
فِي الْآخِرَةِ فَتَكُونُ نَكْهَةً أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ الْبِسْكِ ، وَقِيلَ : إِنَّ صَاحِبَهُ يَنَالُ مِنَ الثُّوبِ
مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ رِيحِ الْبِسْكِ ، وَقِيلَ : رِضَاهُ بِهِ وَنَازُهُ عَلَيْهِ) . اهـ .
قُلْتُ : وَقَدْ ذَهَبَ الْحَافِظُ فِي هَذَا مَذْهَبَ التَّنْزِيهِ - هِيَ اعْتِقَادُهُ - فَاضْطَرَّ إِلَى
التَّأْوِيلِ ، وَتُجَابَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَوَّلُهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ التَّأْوِيلَ لَا يَبْذُلُهُ مِنْ صَارْفٍ ، وَهَذَا الصَّارْفُ عِنْدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ
لَا يَحُلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ :

أَحَدُهُ الْأَوَّلَى : أَنْ يَكُونَ الصَّارْفُ دَلِيلًا مُلِيَمًا .

وَهَذَا مَا يُسَمَّى بـ : « التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ » أَوْ « الْقَرِيبُ » .

أَحَدُهُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِأَمْرِ يَطْنُهُ الصَّارْفُ دَلِيلًا ، وَهُوَ

(٨٨) * شَرْحُهُ شَحَارِي فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، وَيَعْصَهَا بِالْعَاطِظِ أَصُولٌ مِنْ بَعْضِ ، وَمِنْ
الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَلَى التَّحْوِ الَّذِي يَحْتَجُّ بِصَدَدِهِ . (كِتَابُ التَّوْحِيدِ / ب - عَمَّا عَنِ
تَعَالَى « يُرِيدُ ذَلِكَ أَنْ يَسْأَلُوا كَلَّمَ الْقَوْلُ » [شُورَةُ الْفَجْ : ١٥] / ح ٧٤٩٢) .

ليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا ما يُسمَّى بـ : « التأويل الفاسد » أو « السعيد » .

امحانة الثالثة - أنَّ يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا للدليل أصلاً
وكلام الحافظ رحمته مثلاً لا دليل عليه ، وإنَّ سلمنا بأنَّ هذا الذي ذهب
إليه المحافظ رحمته قابل للتأويل لزمنا أنَّ نُحقق فيه بعض الشروط حتى يُقبل
ويصح .

وللتأويل الصحيح أربعة شروط :

لشروط الأولى : أنَّ يكون اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوله المتأول في
نوع العرب .

الشرط الثاني : إذا كان اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوله المتأول فيجب عليه
إقامة الدليل على تعيين ذلك المعنى ، لأنَّ اللفظ قد يكون له معانٍ ، فتعيين المعنى
يحتاج إلى دليل .

الشرط الثالث : إثبات صحة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره ، فإنَّ
دليل مُدَّعى للحقيقة والظاهر قائم ، لا يجوز القبول عنه إلاَّ بدليل صرف يكون
أقوى منه .

الشرط الرابع : أنَّ يُسلم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره عن
معارض .

فُتِّحَ : وبعرض تأويل الحافظ على ما مرَّ نجلده غير مُعتبر من وجوه :
- أنه مثلاً لا دليل عليه .

- وإنَّ كان المعنى مُحتمل ، فإجراء الظاهر أولى لأنَّ دليل مُدَّعى الظاهر قائم .

- أنَّ إجراء الظاهر على حقيقته غير مُمتنع ، وإنَّما المُمتنع هو مُشابهة الله تعالى

لمحموق فيها ، فهو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١]

قال العلامة ابن قيم الجوزية رحمته في « الوابل الصيب » ص ٣٠

(وتأويلهم إياه بالتشاء على الصائم والرضا بفعله ، على عادة كثير منهم بالتأويل من غير ضرورة ، وأي ضرورة تدعو إلى تأويل كونه أطيب عند الله من ريح المسك بشاء على فاعله والرضا بفعله ، وإخراج اللفظ عن حقيقته ؟ ، وكثير من هؤلاء يُشَيء لفظ معنى ثم يدعي إرادة ذلك المعنى بلفظ النص من غير نظر منه إلى استعمال ذلك اللفظ في المعنى الذي عيّنه أو احتمال اللفظ له ، ومعلوم أن هذا يتعصّب الشهادة على الله تعالى ورسوله ﷺ بأن مراده من الكلام كَيْت وكَيْت ، فإن لم يكن معلوماً بوضع اللفظ لذلك المعنى أو عُرف الشرع ﷺ وعاداته المُطَرَّدة أو الغالبة باستعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى أو تفسيره به ، وإلا كانت شهادة باطلة ، وأدى أحوالها أن تكون شهادة بلا علم . ومن المعلوم أن أطيب ما عند الناس من لائحة رائحة المسك ، فمثل النبي ﷺ هذا الحلو عند الله بطيب رائحة المسك عدواً وأعظم ، وسبب استطابة ذلك إليه شُبْحانه وتعالى كنسبة سائر صفاته وأفعاله إليه فإنها استطابة لا تماثل استطابة المخلوقين ، كما أن رضاه وغضبه وفرحه وكراهته وحبه وبغضه لا تماثل ما للمخلوق من ذلك ، كما أن ذاته شُبْحانه وتعالى لا تُشَبه ذوات خلقه وصفاته لا تُشَبه صفاتهم وأفعاله لا تُشَبه أفعالهم . وهو شُبْحانه وتعالى يستطيب الكلم الطيب فيصعد إليه ، ويعمل الصالح فيرفعه ، وليست هذه الاستطابة كاستطابتنا .

ثم تأويله لا يرفع الإشكال ، إذا ما استشكله هؤلاء من الاستطابة يرم منه في الرضا ، فإن قل رضا ليس كرضا المخلوقين ، فقولوا استطابة ليست كاستطابة المخلوقين ، وعلى هذا جميع ما يجيء في الباب (١٠هـ)

٢ - الاستواء :

قل المحفوظ - كَقَوْلِهِمْ - في هدي الشاري ، ص ١٣٦ .

(قوله « استوى على العرش » هو من المُتَشَابِه الذي يُعْوَض عنه إلى الله تعالى ، ووقع تفسيره في الأصل) . ١٠هـ

كُنْتُ وقد سبق الرد على جعل آيات الصفات من المُنشأه في محث
« اقواعد التي أسندت على الحافظ مبحث الأسماء والصفات » القاعدة الأولى
اعتباره آيات الصفات من المُنشأه .

قال الحافظ رحمته في « فتح الباري » ١ / ٦٠٥ ح ٤٠٥ .
عند شرحه حديث : (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي لُقَيْلَةٍ ،
فَشَقَّ ذِيكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ فَقَالَ : إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي
صَلَاتِهِ ، فَإِنَّهُ يُسَاجِي رُبَّهُ أَوْ إِنْ رُبَّهُ يَنْتَهُ وَيَتَرَى الْقِبْلَةَ ، فَلَا يَنْزُقُ أَحَدُكُمْ فِتْنَتِيهِ ،
وَلَكِنْ عَنْ بَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ أَحَدَ طَرَفَ رِذَائِهِ فَنَصَقَ فِيهِ ، ثُمَّ رَدَّ بَغْضَهُ عَلَى
بَغْضٍ ، فَقَالَ : أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا) .^(٨٩)

(وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته) . اهـ

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رحمته - في الرد على الحافظ في الموضع
مُشار إليه آنفاً :

(ليس في الحديث المذكور رد على من أثبت استواء الرب سبحانه على
العرش بذاته ، لأنَّ القصص من الآيات والأحاديث في إثبات استواء الرب سبحانه
على العرش بذاته مُحْكَمَةٌ قَطْعِيَّةٌ واضحة لا تحتمل أدنى تأويل ، وقد أجمع أهل
السنة على لأخذ بها ، والإيمان بما دلت على الوجه الذي يليق بالله سبحانه من
غير أن يُشابه خلقه في شيء من صفاته . وأمَّا قوله في الحديث : « فَإِنَّ اللَّهَ قَبِلَ

(٨٩) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أنس بن مالك رحمته .

أُخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة / باب حَكَّ الْبِرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ ح ٢٠٥)
وفي ر كتاب الصلاة / باب لِيَزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ح ٤١٢)
وشبه في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب : التَّهَيُّعُ عَنِ الْبَصَاقِ مِنَ الْمَسْجِدِ ،
في الصلاة وغيرها / ح ٥٠) .

وَجْهه إِذَا صَلَّى « وفي لفظ : « فَإِنَّ رَبَّهُ يَبْهَتْهُ وَتَبَيَّنَ الْقِبْلَةُ » فهذا مُحْتَمَلٌ يجب أَنْ يُفسَّرَ بما يوافق النصوص المُحكَّمة . كما أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك ، ولا يحوز حمل هذا اللفظ وشأهه على ما يُناقض نصوص الاستواء الذي أثبتته النصوص القطعية لمُحكَّمة الصُّريحة . والله أعلم . اهـ .

قال أبو نصر الثوري الشجري في كتاب « الإبانة » له :
(وأثبتنا كاشوري ، ومالك ، والحمادي ، وابن عيسى ، وابن المبارك ، والفصيص ، وأحمد وسحاق مُتفقون على أَنَّ الله فوق العرش بذاته ، وأنَّ علمه بكلِّ مكان) . اهـ .
وقال أبو الحسن الكرخي الشافعي :
عقائدُهم أَنَّ الإله بذاته على العرش مع علمه بالعوائب (٩٠)
٣ - الأصابع :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٨ / ٥٥١ ح ٤٨١١ :
عند شرحه حديث : (قَالَ جَاءَ خَبَرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَصْطَلِحُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالْأَرْضَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ وَالْأَنْهَارَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ ، ثُمَّ يَقُولُ يَدِيهِ : أَنَا الْمَلِكُ ، فَضْجَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) . (٩١)

(٩٠) * رجع : مُختصر العلل ص ٢٥٥ .

(٩١) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث عبد الله بن مسعود رَوَاهُ .

أُخرجه البصري في صحيحه : (كتاب تفسير القرآن / باب : باب قوله « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » [سورة الزمر : ٦٧] / ح ٤٨١١)

ومى : (كتاب التوحيد / باب : « لَيْسَ خَلْقُ يَدَيْكَ » [سورة ص : ٧٥] / ح ٧٤١٤ ، ٧٤١٥) .
ومى : (كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ الْمَلَكُوتَ وَالْإِنْسَانَ أَنْ مَوْلَا » [سورة طه : ٤١] / ح ٧٤٥١ .

ومسلم في صحيحه . (كتاب صفة الشافقين / باب صفة القيامة والجنة والنار / ح ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢)

(قل ابن مورك : يُحتمل أن يكون المراد بالإصبع إصبع بعض المخلوقات ، وما ورد في بعض طرقه : « أَصَابِعُ الرَّخْمَيْنِ » يدل على القدرة والغلت) .
قال لشعاري في « لوامع الأنوار » ١ / ٢٣٧ :

(قال بعض المحققين : هذا الحديث من جملة ما تنزه الشف عن تأويله كأحاديث السمع والبصر واليد فإن ذلك يُحمل على ظاهره ، ويجري بلفظه الذي جاء به من غير أن يُشبهه بشبهات الحس ، أو يُحمل على معنى المجاز في الأنساع ، بل يعتقد أنها صفات لله تعالى لا كيفية لها ، قال : وإنما تنزهوا عن تأويل هذا لقسم لأنه لا يلزم معه ولا يُحمل ذلك على وجه يرتضيه العقل إلا ويُسمع منه اكتاب والسنة من وجه آخر .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رُوح الله روحه - في رسالته « القدوة » :
(إذا قال قائل : ظاهر النصوص مُراد أو ليس بمراد ؟ ، فإنه يُقال له : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفت المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مُراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يُستنون هذا ظاهرها ولا يرتصون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كُفُورًا وباطلاً والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كُفر وإضلال إلى أن قال : قوله ﷺ : « إِنَّ الْقُبُوتَ بَيْنَ إِصْبَغَيْنِ مِنْ أَصْبَاحِ الرَّخْمَيْنِ »^(٩٢) ، فقالوا قد عُلِمَ أن ليس في قلوبنا أصابع لحق ، فيُقال لهم : أو أعصيتُم نصوص حقها من الدلالة لعلتم أنها لم تدل إلا على حق ، أما لو حد فقوله ﷺ : « الْخَجَرُ الْأَشْوَدُ يَبِينُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَتَهُ

(٩٢) * أخرجه مُسلم في صحيحه - (كتاب القدر / باب - تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء

ح ١٧) . من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

وكانت صافحة لده وقيل يمينه (٩٣). صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة الله ، وقتل يمينه فالمشبه ليس هو المشبه به ليس هو المشبه به إلى أن قال . قوله ﷺ : **إِنَّ الْقُلُوبَ تَبْتَغِي أَصَابِعَ الرَّحْمَنِ** (٩٤) . فإنه ليس هي ظاهرة أن القلب متخص بالإصبع ولا تماس لها ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه ، وإذا قيل : الشهاب المسحور بين السموات والأرض سم يقتض أن يكون ممانا للسماء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة ، فمذهب السلف في هذا ونظائره من الأخبار المتشابهة الواردة في صفات الله عز وجل ما بلغنا وما يبلغنا مما صرح عنه ﷺ اعتقادا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن أن نفسه ولا برؤه ولا تتأولها بتأويل المخالفين ، ولا تحملها على تشبيه المشبهين ولا تزيد عليها ولا تنقص منها ولا تفسرها ولا تكيفها فطلق ما أطلقه الله ، وتفسر ما فسرته رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون والأئمة المرحومون من السلف المعروفين بأدبهم وأمانة رضوان الله عليهم أجمعين ، فهذا مذهب سلف الأئمة وسائر الأئمة ، والعدول عنه وصمة ، والالتفات إلى سواءه نقمة وبالله التوفيق) اهـ

(٩٣) * منكرو .

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٧ / ٢) ، والمحطوب في "تاريخ بغداد" : (٣٢٨ / ٦) .
وهو بن الجوري في "المعلل الواهي" (٢ / ٨٤ / ٩٤٤) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي ،
حدث أبو نعيم الفضائي عن محمد بن السكندر عن جابر مرفوعا .

الكاهلي هذا قال فيه المحطوب يروي عن مالك وغيره من الرمضاء أساذيت منكرا ، ثم ساق له هذا الحديث ثم روى تكديمه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وقد كذبه أيضا موسى بن هارون ، وأبو رزعة ،
وقال بن عدي عقب الحديث : هو في عداد من يضع الحديث

وجه أيضا أبو نعيم الفضائي ، قال فيه ابن الجوري : لا يصح ، وأبو معشر صحيح .

قال ابن الجوري . حديث لا يصح ، وقال ابن العربي : هذا حديث باطل فلا يلتزم إليه
بتصرف من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للعلامة الألباني رحمه الله ، رقم ٢٢٣

(٩٤) * سبق تحريجه في الحاشية رقم ٩٢ .

٤ - الحياء :

قال الحافظ رحمته الله - في « فتح الباري » ١ / ٣٨٩ ح ٢٨٢

(قوله : « فاشْتَحِيَ اللَّهُ مِنْهُ » ^(٩٥) ، أي : رحمه ولم يُعاقبه) اهـ

وقال في « فتح الباري » ١ / ٢٧٦ :

(قوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَحِي مِنَ الْحَقِّ » ^(٩٦) ، أي : لا يأمر بالحياء

من الحق) اهـ

قال الحافظ - رحمته الله - في « فتح الباري » ١ / ٣٨٩ ح ٢٨٢ :

(قوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَحِي مِنَ الْحَقِّ » ، المراد من الحياء هنا معناه النفوي ،

د الحياء الشرعي غير كله ، وقد تقدّم في كتاب الإيمان أَنَّ لحياء نعمة : تغفّر

وإنكسار ، وهو مُستحيل في حق الله تعالى فيحمل على أَنَّ المراد أَنَّ الله لا يأمر

بالحياء في الحق ، أو : لا يمنع من ذكر الحق ، وقد يُقال : إِنَّمَا يحتاج إلى التأويل

في الإثبات) اهـ

(٩٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أبي واقد الليثي .

أُخرجَه البخاري في صحيحه . (كتاب العلم / باب : من قعد حيث ينتهي به المجلس ، ومن رأى
فُرجة في الحلقة فجلس فيها / ح ٦٦) .

وفي (كتاب الصلاة / باب . الجلق والجلوس في المسجد / ح ٤٧٤) .

وأسلم في صحيحه (كتاب السلام / باب : من أتى مجلساً فوجد فُرجة فجلس فيها أولاً ورواهم
/ ح ٦٦) .

(٩٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث ثُمسيلة .

أُخرجَه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه ، منها (كتاب العلم / باب الحياء في
علم / ح ١٣٠) .

وأسلم في صحيحه . (كتاب الحيض / باب : وجوب الغسل على المرأة بحروج نسي منها
/ ح ٣٢)

٥ - الخُلَّة :

قال الحافظ رحمته الله - في ٦ / ٣٨٩ : كتاب الأنبياء م ٨ .

عند قوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء ١٣٢]

(والخليل فعيل بمعنى فاعل ، وهو من الخُلَّة ، بالضَّم ، وهي الصداقة والمحبة التي تحلَّتْ اقلب فصارت حلاله ، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قلب إبراهيم من حبِّ الله تعالى ، وأما إطلاقه في حقِّ الله تعالى فعلى سبيل المُقَابَدة ، وقيل : لَخُنَّة أصبها الاستصفاء ، وسُمِّي بذلك لأنه يوالي ويُعادي في الله تعالى ، وخُلَّة الله نصره وجعله إمامًا) اهـ .

وقال أيضًا في : فتح الباري ، ٧ / ٢٣ ح ٣٦٥٧ :

(أُمُّ خُلَّة الله للعبد فيسمى نصره له ومُعَاوَنَتُهُ) اهـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - في «مجموع الفتاوى» ١٠ / ٢٠٣ :

(و « خُلَّة » هي كمال المحبة المستلزمة من العبد كمال العبودية لله ، ومن ادَّعَى شُبْحَانَهُ كمال الربوبية لعباده الذين يُحِبُّهُمْ وَيُحْبَوْنَهُ ، ونَفِظَ « العبودية » يتضمن كمال العدل ، وكمال الحب ، فإنَّهُمْ يَقُولُونَ : قلب مُتَّيِّمٌ إذا كان مُتَعَبِّدًا لمُحِبِّهِ ، والمُتَّيِّمُ المُتَعَبِّدُ ، ويتمُّ الله عبده ، وهذا على الكمال حصل لإبراهيم ومُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ ؛ ولهذا لم يكن له من أهل الأرض خليل ، إذ الخُلَّة لا تحدث بالشركة فإنه كما قيل في المسمى .

فَد تَحَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبَدَأَ سُمِّي الْخَلِيلَ خَلِيلًا) اهـ .

وقد قدَّما مرارًا وتكرارًا أَنَّ الْحَقَّ فِي مَسْأَلَةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ هُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ ، وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَلَا تَجْسِيمٍ ، وَلَا تَأْوِيلٍ ، وَلَا تَكْيِيفٍ فَإِنْ قِيلَ فِي صِفَةِ « الْخُلَّةِ » مَا قَالَهُ الْحَافِظُ أَوْ نَحْوَهُ قُلْنَا لِلْقَائِلِ : أَلله ذات ، سيقول : نعم ، فنقول : ألك ذات ، سيقول : نعم ، فنقول : ذاتك ، تُشَبِّه ذات الله ؟ ،

سيقول . لا ، قل . هكنا لله خُلَّة ، وللمخلوق خُلَّة ، ولكن خُنة الله لا تُشبه خُنة
المخلوق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١] .

وإنكار انعص ، وإثبات البعض يُعدُّ من باب التناقض ، أمّا إنكار الكل فمن
باب الإلحاد في أسماء الله وصفاته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» ٥ / ١٢٧ :
(كثير من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ،
أنها تُمثل صفات المخلوقين ، ثم يُريد أن ينفي ذلك الذي فهمه ، فيقع في أربعة
أنواع من المحاذير :

- أحدها : كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المحبوبين ، وظنُّ أنَّ
مدلول النص هو التمثيل .

- الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص ، وظلَّه لشيء
الذي ظنَّه بالله ورسوله - حيثُ ظنَّ أنَّ الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل
- قد عطَّل ما أودع الله ورسوله في كلامهما مكن إثبات الصفات به واسماني
الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى .

- الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله تعالى بغير علم : فيكون مُعطِّلاً بما
يستحقُّه الرب .

- رابع : أنه يصف الرب بقبض تلك الصفات ، من صفات الأموات
والحمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطَّل به صفات اكمال الشيء
يستحقُّها الرب ، ومثَّله بالمقصودات والمعدومات ، وعطَّل النصوص عمداً دلَّت عليه
من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فيجمع في كلام الله وفي
الله بين التعصيص والتمثيل ، فيكون مُلحدًا في أسماء الله وآياته) هـ

قال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» ١ / ١٤٧ ح ٤١٥٥.

(در سبب الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة، وأما رؤية سي في ذلك لدليل آخر) اهـ.

وهذا الذي ذهب إليه الحافظ من جواز رؤية النبي ﷺ له بعيني رأسه في الدنيا ﷺ مردود من وجوه:

لوجه الأول: أن أدلة المُنْتَبِهين للرؤيا محل نزاع إما من ناحية الثبوت أو من ناحية الإدالة، فأقصى ما يُستدل به في هذا الباب:

- حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: زَأْنْتُ رَبِّي ﷻ.

أخرجه أحمد في المسند: (١ / ٢٨٥، ٢٩٠).

- حديث معاذ بن جبل: اخْتَبَسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنِ صَلَاةِ

الصُّبْحِ، حَتَّى يَكُونَا نَقْرَأُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَمَخْرَجَ سَرِيعًا فَنُتِبَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصُورِهِ، فَقَالَ لَنَا: «عَنَى مَصَافِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ»، ثُمَّ انْقَلَبَ إِلَيْنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا إِنِّي سَأَعُدُّكُمْ مَا حَسَنِي عَنْكُمْ الْغَدَاةَ، أَنِّي قُتْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَتَغَشَّيْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَقَلْتُ، فَبَدَأَ أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَيْبِكَ رَبِّ. قَالَ: فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَذْرِي رَبِّ. قَالَتْ ثَلَاثًا.

قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيْ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَتَجَلَّى لِي كُنْ سُوءٍ وَعَرَّضْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَيْبِكَ رَبِّ. قَالَ: فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكَفَّارَاتِ. قَالَ: مَا هُنَّ؟ قُلْتُ: مَشْيُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْخَمَاعَاتِ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ، وَاشْتِبَاعُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، قَالَ: ثُمَّ فِيْمَ؟ قُلْتُ: إِضْطَاعُ الطَّعَامِ، وَلَيْسَ الْكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يَنَامُ، قَالَ: مِثْلُ، قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسْكِينِ، وَأَنْ

تُعَيِّرُ لِي وَتَزَعَمُني ، وَإِذَا أَرَدْتَ يَتَنَّهُ قَوْمٌ فَتُؤْفِكِي غَيْرَ مَفْقُودِينَ ، أَسْأَلُكَ حُبَّكَ ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى حُبِّكَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهَا حَقٌّ فَأَذْرُسُوهَا ثُمَّ تَعْلَمُوهَا .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب تفسير القرآن / ح ٣٢٣٥) .

حديث ابن عباس - الموقوف عليه - :

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ [سورة النجم ١٣ - ١٤] ، ﴿ فَأَنزَلْنَاهُ فِي مَاءٍ مُّزِينٍ ﴾ [سورة النجم ١٥] ، ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [سورة النجم ١٦] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب : تفسير القرآن / ح ٣٢٧٩) .

- وكذا ما جاء عن ابن عباس : أتعجبون أن تكون الخنة لإبراهيم عليه السلام ، والكلام لموسى عليه السلام ، والرؤية ل محمد ﷺ .

أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب : السنة : (١٩٢/١ ح ٤٤٢) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « ظلال الجنة في تخريج السنة » .

- واستدلوا بقول الإمام أحمد - رحمه الله - في رسالة عبدوس بن مالك لعصاة عنه في « أصول السنة » :

(والإيمان بالرؤية يوم القيامة ، كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصَّحاح ، وأن النبي ﷺ قد رأى ربه ، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ صحيح ، رواه قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه المحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه علي بن الزيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس ، والحدِيث عبدنا علي ضاهره كما جاء عن النبي ﷺ ، والكلام فيه بدعة ، ولكن يؤمن به كما جاء على ضاهره ، ولا تُناظر فيه أحدًا) . اهـ .

قُتْ . وهذا الذي مر من الاستدلالات مدفوع :

- أم حديث ابن عباس فقد وردت رواية أخرى عن ابن عباس جاء فيها تقييد

الرؤية بالقلب .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [سورة الشع ١١] قَالَ : رَأَى بِقَلْبِهِ .

أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : معنى قول الله ﷻ :

وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رُبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ / ح ٢٨٤) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [سورة الشع ١١] ، ﴿ وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ﴾ [سورة الشع ١٢] . قَالَ : رَأَى بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ .

أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : معنى قول الله ﷻ :

وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رُبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ / ح ٢٨٥) .

فلا بد أن يُقيد مطلق الرؤيا في الحديث الأول بذلك القيد الذي جاء في الحديث الثاني ، والثالث بأنها كانت بالقلب لا بعيني الرأس .

وعسى هذا تُحمل أقوال ابن عباس المطلقة في الباب والتي أوردناها آنفاً .

- وأم حديث مُعَاذ فإنه صريح في أنه رؤيا في المنام فهي بالقلب لا بعيني

الرأس فانتبه .

- ويُحجب عن الاستدلالات الماضية أيضاً بالأثر .

- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ

فُتْنُهُ ، ثُمَّ دَكَرَ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَأُنَبِّئُكُمْ هُ ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرُ قَوْمَهُ ،

وَلَقَدْ أُنْذِرُ نُوْحَ قَوْمَهُ ، وَلِكَيْ سَأَقُولَ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ قَوْمَهُ ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ

نُغُورٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيَسِّرُ بِأَعْوَرَ » .

قال لُؤْهَرِيُّ : وَخَبَّرَنِي عُمَرُ بْنُ قَتَابَةَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ

السِّيِّئُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ يَوْمَئِذٍ لِلنَّاسِ وَهُوَ يُحَذِّرُهُمْ فِتْنَتَهُ : « تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَإِنَّهُ مَكْتُوبٌ تَيْنَ عَيْنَيْهِ : « ك ف ر » ، يَفْرُؤُهُ مِنْ كَرَةِ عَمَلِهِ »

أُحْرَجَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْفَتْرِ / بَاب : ذِكْرُ ابْنِ الصَّبْدِ / ح ١٦٩)
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ لَوْ أَذْرَكْتُ النَّبِيَّ ﷺ لَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : عَمَّا كُنْتَ تَسْأَلُهُ ؟ قُلْتُ : أَسْأَلُهُ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ ؟ ، فَقَالَ : قَدْ سَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ نُورًا .

أُحْرَجَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَاب : فِي قَوْلِهِ ﷺ نُورٌ أَلَى أَرَاهُ ، وَقَوْلِهِ : رَأَيْتُ نُورًا / ح ٢٩٢) .

- عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنْتُ مَثَكُفًا عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَا أَبَا عَائِشَةَ ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَئِذٍ مِنْهُمْ فَقَدْ أُعْظِمَ عَلَى اللَّهِ الْعِزَّةُ ، قُلْتُ مَا هُنَّ ؟ قَالَتْ : مَنْ رَغِمَ أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أُعْظِمَ عَلَى اللَّهِ الْعِزَّةُ ، قَالَ : وَكُنْتُ مَثَكُفًا فَحَسَنْتُ فَقُلْتُ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَبْطَرِيسِي وَلَا تَمَحَلْصِي أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﷻ : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْئِئَةِ لَيْسَ ﴾ [سُورَةُ الْكُوفَةِ : ٢٣] ، ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ رُبَّةً أُخْرَى ﴾ [سُورَةُ الْجَعَمِ : ١٣] ، فَقَالَتْ أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ عَسَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، وَأَيُّهُمَا مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا جُفُفَ خَنِيْفِهِمَا تَيْنِ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، فَقَالَتْ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [سُورَةُ الْأَسْمَاءِ : ١٧٣] .

أَوْ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَى حِجَابٍ أَوْ بِرُسُلٍ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ ﴾ [سُورَةُ الشُّرَى : ٥١] .

قَالَتْ : وَمَنْ رَغِمَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَمَ شَيْعًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ أُعْظِمَ

عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَّةُ ، وَاللَّهُ يَقُولُ : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنَّكَ لَفِي عَمَلٍ مَّا بَنَيْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة : ٦٧] . قَالَتْ : وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَمَا يَكُونُ فِي عِبَادَةٍ فَقَدْ أُعْطِيَ عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَّةُ وَاللَّهُ يَقُولُ : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة الشورى : ٦٥] .

أما ما أورده من كلام الإمام أحمد بن حنبل - رَحِمَهُ اللَّهُ - فيجب عنه من وجوه :

- بأن روايتي حنبل والأثر من الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هذه المسألة فيها أنه أثبت الرؤية بالقلب ، فعلى هذا ينبغي أن تُحمل الرؤية المُصَدِّقة على الرؤية المُقَيِّدة ، كما كان الحال في روايات ابن عباس .

وقد أجمل شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ - ما مرّ وراود وأجاد فقال في « مجموع الفتاوى » ٦ / ٥٠٩ :

(وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح أنه قال : رأى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ بفؤاده مرتين ، وعائشة انكرت الرؤية ، فمن الناس من جمع بينهما فقال : عائشة انكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد .

والألفاظ الثابتة عن « ابن عباس » هي مُطلقة ، أو مُقَيِّدة بالفؤاد ، تارة يقول : رأى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ ، وتارة يقول : رآه مُحَمَّدٌ ، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه .

وكذلك « الإمام أحمد » تارة يُطلق الرؤية ، وتارة يقول : رآه بفؤاده ؛ ولم يقل أحد أنه سمع أحمد يقول : رآه بعينه ؛ لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه لمُصْطَلَق ، فهموا به رؤية العين ؛ كما سمع بعض الناس مُطلق كلام ابن عباس فهم منه رؤية العين .

وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه ، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ،

ولا في كتاب السنة ما يدل على ذلك ؛ بل التصوص الصحيحة على فيه أدس .
كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ ،
فقال : نور أنى أراه .

وقد قال تعالى : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَوْا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْمَيْمَنِ﴾ [سورة الإسراء : ١] .
ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .

وكذلك قوله : ﴿أَفَتَضَرُّونَهُ عَلَى مَا يُرَى﴾ [سورة النجم ١٢] . ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ
رَبِّهِ الْكَبِيرِ﴾ [سورة النجم : ١٨] .
ولو كان رآه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .

وفي لصحيحين عن ابن عباس في قوله : ﴿وَمَا جَمَعْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا
فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [سورة الإسراء : ٦٠] . قال : هي رؤيا عيسى
أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به ، وهذه رؤيا الآيات ؛ لأنه أخبر الناس بما رآه
بعينه بيمة المعراج ، فكان ذلك فتنه لهم ، حيث صدقه قوم وكذبه قوم ، ولم يخبرهم
بأنه رأى ربه بعينه وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك ، ولو كان
قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما هو به .

وقد ثبت بالتصوص الصحيحة وأتفاق سلف الأئمة أنه لا يرى الله أحد في
الدنيا بعينه ، إلا ما نزع فيه بعضهم من رؤية نبي محمد ﷺ خاصة ، وأتفقوا على
أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عيانا ، كما يرون الشمس والقمر) . اهـ .

٧ - الرحمة :

قال الحافظ - رحمه الله - في فتح الباري : ٨ / ١٥٥ في أول كتاب التفسير
(والرحمة لغة الرأفة والانعطاف ، وعلى هذا موصفه به تعالى محار على بعامه
على عباده) . اهـ .

فُتِّ وحمل اللفظ على المجاز عند من يقولون به - لا يكون إلا بعد
 استحالة حمله على الحقيقة، وإثبات صفة «الرَّحْمَةُ» لله ﷻ مُمكن من وجهين .
 - الوجه الأول : أن الله وصف بها نفسه في كتابه .

قال تعالى : ﴿يَسْمِعُ النَّاسَ أَلْسِنَ الرَّحِيمِ﴾ [سورة العنكبوت ١] ،
 وقال تعالى : ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [سورة عامر ٧] ،
 وقال تعالى : ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [سورة الأحزاب ٤٣] ،
 وقال تعالى : ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأمر ١٥٦] ،
 وقال تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام ٥٤] ،
 وقال تعالى : ﴿فَاللَّهُ خَبِيرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [سورة يوسف ٦٤] .
 - الوجه الثاني : أن إثبات هذه الصفة لله لا بُدَّ أن يُعْمَمَ في نطاق تزيه الله عن
 مُشابهته لمخلقه فـ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى
 ١١] . فلا تُفارق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في المُسمَّى .

قال العلامة صالح بن فوزان الموران - حفظه الله - في « شرح العقيدة
 الواسطية » ص ١٢٤ :

(الشاهد من الآيات الكريمة : أن فيها وصف الله سبحانه وتعالى بالرحمة
 والمغفرة ، فرازاً من التشبيه برعهم ، قالوا : لأن المخلوق يوصف بالرحمة .
 وتأوّلوا هذه الآيات على المجاز ، وهذا باطل ، لأن الله سبحانه أثبت نفسه
 هذه الصفة ، ورحمته سبحانه ليست كرحمة المخلوق حتى يلزم تشبيهه ، كما
 يرعمون ؛ فإن الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة
 الشورى ١١] والاتفاق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في المُسمَّى ، فمدحائق صفات
 سبق به ، وتحتص به ، وللمخلوق صفات تليق به ، وتختص به ، والله أعلم) اهـ
 وطُرِ الصُّبْحُ أَنَّ وَصَفَ اللَّهِ ﷻ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَشْبِيهِهِ إِلَهُ ﷻ

محلقة من فساد الأقوال ، بل تعطيله إما ورد به النص ، تلزم منه عدّة أمور لا يمكن
تَقْصُرُ بها لو علمها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في « مجموع الفتاوى » ٥ / ٢٠٩
(وهؤلاء الجهال يُسْأَلُونَ في ابتداء فهمهم صفات الحائق بصفت
لمُحْبَقٍ ، ثُمَّ يَمُرُّونَ ذَلِكَ وَيُعْطِلُونَهُ ، فَلَا يَفْهَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَحْتَصِرُ
بِمُحْبَقٍ ، وَيَمُرُّونَ مَصْمُونٍ ذَلِكَ ، وَيَكُونُونَ قَدْ جَعَلُوا مَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّبُّ مِنْ
خَصَائِصِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَلَكَلَّحُوا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ ، وَحَرَجُوا عَنِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ
وَالنَّصِّ لَشُرْعِيٍّ ، فَلَا يَبْقَى بَيْنَهُمْ لَا مَعْقُولٌ صَرِيحٌ وَلَا مَقُولٌ صَحِيحٌ ، ثُمَّ لَا بُدَّ
لَهُمْ مِنْ إِثْبَاتِ بَعْضِ مَا يُنْتَهَى أَهْلُ الْإِثْبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، بِإِذْنِ أَهْلِ الْبَعْضِ
وَنَفَوْا الْبَعْضَ قَبْلَ لَهُمْ : مَا الْعَرَقُ بَيْنَ مَا أُتِمِّمُوهُ وَنَعْمَتُوهُ ؟ ، وَلَمْ كَانَ هَذَا حَقِيقَةً
وَلَمْ يَكُنْ وَهَذَا حَقِيقَةً ؟ ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابٌ أَصْلًا ، وَظَهَرَ بِذَلِكَ جَهْلُهُمْ
وَضَلَالُهُمْ شَرْعًا وَقَدْرًا) اهـ .

٨ - الشاق :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في « فتح الباري » ٨ / ٦٦٤ ح ٤٩١٩ :
عند شرحه حديث : (أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ :
« يَكْشِفُ رَبِّي عَنْ سَائِقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِسٍ وَمُؤْمِمَةٍ ، فَيَنْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ
فِي الدُّنْيَا بِرِيَاءٍ وَسُمْنَةٍ ، فَيَنْهَضُ لِيَسْجُدَ فَيَعُودَ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا ») . (٩٧)

(٩٧) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

من حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - في التزوياء .

أخرجه شاذلي في صحيحه . (كتاب التوحيد / باب : قول الله تعالى ﴿ وَنَحْنُ بِذُنُوبٍ كَاثِرِينَ ﴾)

إِلَى رَبِّهَا كَاثِرَةٌ ﴿ [سورة القيامة ٢٢ - ٢٣] (ح ٧٤٣٩) .

وأخرجه مُسْنَمٌ في صحيحه . (كتاب الإيمان / باب : معرفة طريق الرؤية / ح ٣٠٢ ، ٣٠٣)

(وأحرجه الإسماعيلي - من طريق حفص بن غيث عن ريد بن أسلم بنعبد : « نَكُشِفُ رَبَّنَا عَنْ سَائِقٍ » قال الإسماعيلي هذا أصح لموافقها لفظ القرآن في الجملة لا يُظَلُّ أَنَّ الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك مُشابهة المحلوفين) . هـ .
ويُجاب عن هذا بأن النبي ﷺ قد أضاف السائق إلى رب العزة ، والمُضاف إلى الله يكون على ثلاثة أقسام ، وإضافة الوصف المحض إلى الله يكون فيه المُضاف صفة لله لا تحتمل التأويل .

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشعدي تَحَفُّظُهُ فِي « تَوْضِيحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ »

ص ٦٧ :

(الَّذِي يُصَيِّفُهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ :

- إِمَّا أَعْيَانٍ يَخْصُهَا بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلْإِخْتِصَاصِ وَالشَّرَافِ ، مِثْلُ :
عَبْدَ اللهِ ، وَنَاقَةَ اللهِ ، وَبَيْتَ اللهِ ، وَمِثْلَهُ « وَبِعَسَاكُ الرَّحْمَنِ » [سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٦٣] .
فَهَذِهِ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا وَهِيَ جُمْلَةٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَكِنَّهَا أُضِفَتْ إِلَى
نَفْسِهِ تَعْظِيلاً لَهَا عَلَى غَيْرِهَا وَتَعْظِيماً .

- وَإِمَّا إِضَافَةَ أَوْصَافٍ كَذَلِكَ : « عِلْمُ اللهِ » ، وَ « قُدْرَتُهُ » ، وَ « إِرَادَتُهُ » .
وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ ، وَحَيَاتُهُ ، فَهَذِهِ الْإِضَافَةُ تَقْتَضِي قِيَامَهَا بِاللَّهِ ، وَأَنَّهُ مُوصُوفٌ
بِهَا ، وَكَذَلِكَ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ أَعْيَانًا كَرُوحِ مِنْهُ : « وَسَمِعَ لَكُمْ مَا فِي
السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُمَا مِثْنُهُ » [سُورَةُ الْجَاثِيَةِ ١٣] .

فهذه منه خلقاً وتقديراً .

وإن كان ذلك أوصافاً كقوله : « تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ » [سُورَةُ الزُّمَرِ ١] ، دَلٌّ
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ لَا مَتَاعَ قِيَامِ الصِّفَةِ بِنَفْسِهَا .

الأقوال الباطلة . والله أعلم) . اهـ

جاء في رواية البخاري ، ومسلم - رحمهما الله - :

« فَيَأْتِيهِمْ أَنْخِازٌ فِي صُورَةِ عَجَبٍ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، فَلَا يَكْلُمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ ، فَيَقُولُ : هَلْ تَسْأَلُونَ مِنِّي أَمَّا تَعْرِفُونَهُ ، فَيَقُولُونَ : الشَّاقُّ ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ » (٩٨)

وقد تكلم بعض الفضلاء في أنَّ الضمير في لقطة : « ساقه » لم يرد في بعض الروايات لذا ينبغي حمل اللفظ على ما ورد في القرآن الكريم : ﴿ يَوْمَ يَكْنُفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [سورة انفك ٤٢] ، وخاصة أن بعض الروايات قد أتت به .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - في « السلسلة الصحيحة » ٢ / ١٢٤ :

(قال الإسماعيلي : هذا أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، فلا يُظن أن الله ذو أعضاء وحواجز لما في ذلك من مُشابهة المخلوقين تعالى الله عن ذلك ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١] .

قلت : نعم ليس كمثله شيء ، ولكن لا يلزم من إثبات ما أثبت الله نفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً ، كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه ، فكما أن ذاته تعالى لا تُشبه الذوات وهي حق ثابت ، فكذلك صفاته تعالى لا تُشبه الصفات ، وهي أيضاً حقائق ثابتة تناسب مع جلال الله وعظمته وتربيته ، فلا محذور من نسبة الشاق إلى الله إذا ثبت ذلك في الشرع ، وإن كنت أرى من حيث الرواية أن لفظ : « ساق » أصح من لفظ : « ساقه » ، فإنه لا فرق عدي من حيث اندرابة بينهما ؛ لأن سياق الحديث يدل على أنَّ المعنى هو « ساق الله » تبارك وتعالى ، وأصرح لروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ « هل يمسكم

وبين له من أية تعرفوها؟ ، فيقولون : نعم الشاق ، فيكشف عن ساق * .
هذا صريح أو كالتصريح في أنَّ المعنى إنما هو ساق دي انجلانة تبارث
وتعالى ، فظاهر أنَّ سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حيث كان يقول
ولا بأس من ذلك ما دام أنَّه أصاب الحق) . اهـ

قلت : وهذا كلام جيد في إلزام الخصم برواية : « فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِي » ،
ونكتة الرواية الأولى : « عن ساقه » صحيحة .

فقول العلامة الألباني « أصح » لم ينف الصُّحَّة عن الرواية الأولى ، صِفْ إِي
ذلك أنَّ اتفاق البحاري ومسلم على إخراجها دليل قوتها وصحتها وتقديسها على
لرواية الأخرى .

٩ - الصورة :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٥ / ١٨٣ ح ٢٥٥٩ :
عند شرحه حديث : (أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « خَلَقَ اللَّهُ
آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طَوُّهُ يَشُونَ دِزَاعًا » . (٩٩)
(ورغم بعضهم أنَّ الضمير يعود على آدم على صفته ، أي خلقه موصوفاً
بما علم ...) . (١٠٠)

(٩٩) * فُتِحَ عَلَيْهِ .

أخرجه البحاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء / باب : خلق آدم صوّرت الله عليه وفُتِحَ
/ ح ٣٣٢٦) .

وفي : (كتاب الاستئذان / باب : بدء السلام / ح ٦٢٢٧) .

ومسلم في صحيحه . (كتاب الحجّة وصفة نعيمها / باب : يدخل الجنة أقوام آحادهم مثل نعمة
الطير / ح ٢٨)

(١٠٠) * قال عبد الله بن محمد بن أحمد الدُّوَيْش في رسالته عن أخطاء ابن حجر في الاعتقاد وهي
غير موسومة ص ١٧ ص ١٧ ورسالته في : أخطاء فتح الباري في العقيدة ط ١ ط ١ مكية ١٤٢٥ هـ =

ثُمَّ قَالَ

(وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره ، وقال صورة لا كاصور) . (١٠١)

ثُمَّ قَالَ عبد كلامه على حديث : (وَلَا تَقُلْ فَتَحَ اللَّهُ وَجْهَكَ ، وَوَجْهَ مَنْ أَشْنَى وَجْهَكَ فَإِنَّ لَهُ نَعَالِي خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ) . (١٠٢)

(وهو ظاهر في عود الصمير على المقول له ذلك) . اهـ

وقال إمامنا - رحمه الله - في فتح الباري ٦ / ٣٦٦ ح ٣٣٢٦ :

عند شرحه حديث : (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طَوُّهُ سِتُونَ ذِرَاعًا) . (١٠٣)

(وهذه الرؤية تؤيد قول من قال أَنَّ الصمير لآدم ، والمعنى أَنَّ لله تعالى

١ - القاهرة " (هذا قول النجاشي ، كما ذكر في النذر الشيعي ٢ / ٣١٤ - ٣١٥) أَنَّ أحمد بن أبي روية أبي صاب . " من قال إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَهُوَ جَهَنَّمِي ، وَأَيُّ صُورَةِ آدَمَ لَمْ يَلِدْ أَنْ يَخْلُقْ) . اهـ

(١٠١) * قال عبد الله بن محمد بن أحمد الدؤوبي في رسالته عن أعطاء ابن حجر في الاعتقاد ص ١٧ - وهي غير موسومة - خمس رسائل في . أعطاء فتح الباري في العقيدة " ص . مكتبة الأسد النسخة - القاهرة "

(ليس قوله غلط بل هو الصحيح في هذا الباب لأنَّ أهل السنة والجماعة يؤمنون بجميع ما صحَّح من أسماء الله (صغاته حقيقة) على ما يلي بجلاله وعظمته . وقد ثبت في الصحيحين الحديث " عبائهم به في صورته " ، وأما الملقب قول من نفي ما أطلقه الله على نفسه ، في كذبه ، وعلى سنان رسول الله ﷺ) . اهـ

(١٠٢) * صحيح . من حديث أبي هريرة

تحريمه أحمد في المسند (٢ / ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٤٣٤)

صحيحه العلامة لألاني رحمه الله في " السلسلة الصحيحة " رقم : ٨٦٢

وَجَدَهُ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي حَلَقَهُ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَتَّقِلْ فِي النَّشْأَةِ أَحْوَالًا ، وَلَا تَرَدَّدَ فِي الْأَرْحَامِ أَطْوَرًا كَثُرَتْهُ ، بَلْ خَلَقَهُ اللَّهُ رَجُلًا سَوِيًّا مِنْ أَوَّلِ مَا نَعَخَ فِيهِ الرُّوحُ (هـ)
يحب علما أولا أن ثبت أن لله صورة قبل أن نحوض في نسبة صورته تعالى
لآدم من عدمه .

جاء في حديث الزُّوَيَّا الطُّوَيْلِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : « فَيَأْتِيهِمُ الْجَنَّاازُ فِي صُورَةِ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ بِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ » . (١٠٤)

فثبت لفظ الصورة في حق الله ، حيث وصف به نفسه ، ولكن العلماء اختلف
في عود الصُّمير في حديث خلق آدم هل هو عائذ إلى آدم أم إلى الله ؟ ، والصُّوب
أندي لا مرة فيه ، والحق أندي لا غمض فيه أن الصُّمير عائذ إلى الله ، ولكن اهتم
أنه لا يلزم من ذلك أنه يقتضي المماثلة .

قال العلامة مُحَمَّد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ - في « فتاوى العقيدة »
ص ٨٨ :

(هذا الحديث أصح قول النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » ثابت
في الصحيح ، ومن المعلوم أنه لا يُراد به ظاهره بإجماع المسلمين ' والعقلاء ، لأن
الله ﷻ وسبع كُرسيه السماوات والأرض ، والشماوات والأرض كلها بالنسبة
للكُرسى - موضع القدمين - كحلقة أُلقيت في فلاة من الأرض ، وفضل لعرش
على الكرسي كفصل الفلاة على هذه الحلقة ، فما ظنك بربِّ العالمين ؟ ، لا أحد
يُحيط به وصفاً ولا تحيلاً ، ومن هذا وصفه لا يُمكن أن يكون على صورة آدم
سواء ذراعاً .

يكن يحتمل على أحد معنيين :

لأول: "ن" الله خلق آدم على صورة اختارها، وأضاعها إلى نفسه تعالى
كريمًا وتشريعًا.

الثاني: أن المراد خلق آدم على صورته تعالى من حيث الجملة، ومجرد كونه
على صورته لا يقتضي المماثلة، والدليل قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ رُمُرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ
عَنِ صُورَةِ الْقَمَرِ نَيْمَةُ الْفَنَرِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى أَضْوَأَ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ» (١٠٥)
ولا يرم أن تكون هذه الرُمرة مماثلة للقمر، لأن القمر أكبر من أهل الجنة بكثير،
فإنهم يدخون الجنة طولهم ستون ذراعًا، فليصوا مثل القمر (١٠٦).

١٠ - الضحك :

قال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» ٦ / ٤٠ :

«ثم ذكر تأويل الخطابي للضحك بالرضا»

(نقش: ويدل على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا، تعديته بـ: «ي»،
تقول: ضحك فلان إلى فلان إذا توجه إليه طلق الوجه، مُظهرًا لرضا به) (١٠٧).

وقال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» ٧ / ١٢٠ ح ٣٧٩٨ :

(لما شرح قوله ﷺ: «ضَجَّكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ أَوْ عَجَبَ مِنْ فَعَالِكُمَا» (١٠٦).

(١٠٤) * سبل تفرجه في الحاشية رقم: "٩٧"، "٩٨"

(١٠٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، منها: (كتاب بدء الخلق باب: ما جاء في
صفة الجنة ومنها مخلوقة / ح ٣٢٤٦).

ومُسَمَّيٌّ فِي صَحِيحِهِ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب: أول رُمُرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَنِ
صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْمَةُ الْفَنَرِ، وصفتهم وأزواجهم / ح ١٤، ١٥، ١٦).

(١٠٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب مناقب الأنصار / باب: قول الله تعالى ﴿وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ وَأَكْوَاكَ يَتِيمَ حَسَّاسَةً﴾ [سورة الحشر ١٦ / ح ٣٧٩٨].

(وسنة ضحكك والتعجب إلى الله مجازية، والفراد بهما الرضا بصيغتهما) هـ
قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته الله في «شرح نعمة الاعتقاد»

ص ٣٥

(الصُّحُوت من صفات الله الثابتة له بالسُّنَّة، وإجماع السُّلف .

قال النبي ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلُ النَّجَّةَ». وتام الحديث: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَسْتَشْهَدُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠٧)

وأجمع استدل على إثبات الضحك لله تعالى، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعصيف، ولا تكيف، ولا تمثيل. وهو ضحك حقيقي يليق بالله عز وجل.

وفسره أهل التعطيل بالثواب ونزُد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة). اهـ
فُت، وفيها: (القاعدة الرابعة: فيما رُؤد به على الشُعْطَلَة: الْمُعْصَلَة لهم لُذس يُنكرون شَيْء من أسماء الله أو صفاته، ويَحْزَمُونَ النُّصُوص عن ظاهرها، ويُقَدِّلُهم: «لمؤونة»، والقاعدة العامة فيما رُؤد به عليهم أن يقول: إن قولهم خلاف ظاهر النُّصُوص، وخلاف طريقة السُّلف، وليس عليه دليل صحيح، ورؤبما يكون في بعض الصُّدُت وجه رابع أو أكثر). اهـ

«وفي كتاب تفسير القرآن/باب: قوله ﴿وَيُؤْذِرُونَ عَلَى أَنْ يُقْسِمَ﴾ [سورة الحشر ٩] ح (٢٨٨٩)

ومُسَم في صحيحه (كتاب الأُشْرَة / باب: إكرام الضَّيف واصل وإثاره / ح ١٧٢، ١٧٣)

(١٠٧) * أخرجاه من حديث أبي هريرة .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجهاد والمُير / باب: الكافر يقتل المُسلم ثم يُسَم فيسدد

بعد ويُقَدِّل / ح ٢٨٢٦)

ومُسَلِم في صحيحه (كتاب الإمارة / باب: يان الرُّجُلِين، يقتل أحدهما الآخر، يدخلان =

١١ - الظل :

قال الحافظ رحمه الله في « فتح الباري » ٢ / ١٤٤ ح ٦٦٠
 (عند قوله ﷺ : « سُبْحَةُ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلُّ إِلَّا ظِلُّهُ ») (٨)
 (قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو منك ،
 وكذا قل .

وكذا حقه أن يقول : إضافة تشریف ليحصل امتياز هذا على غيره ... وقبل
 لمرء بظله . كرامته وحمايته ، كما يقال في ظل الملك) اهـ
 ولا يصح حمل « الظل » على الكرامة والحماية ، كما لا يصح أن يقال بحمله
 على محمل التشریف ؛ لأن الله - تعالى - أضافه لنفسه ، وما أضافه له إلى
 نفسه على ثلاثة أقسام ؛ بينها العلامة القيس - رحمه الله - ، حيث قال في « فتاوى
 العقيدة » ص ٤٧ :

(أقسام ما أضافه الله إلى نفسه ثلاثة :

اقسم الأول : العين القائمة بنفسها ، فأصابتها من باب إضافة لمخروق إلى
 خالقه ، وهذه الإضافة قد تكون على سبيل الموم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِي
 وَبِعَةِ ﴾ [سورة النكوت ٥٦] .

وقد تكون على سبيل الخصوص لشرفيته ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ عَلَيْهِمْ يَتَّقِ
 لِلطَّائِفِينَ وَالْمَكِيدِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] .
 وقوله تعالى : ﴿ مَا قَدْ أَتَى اللَّهَ وَنَفْسَهَا ﴾ [سورة الشمس : ١٣] .

= سجنه / ح ١٢٨ .

(١٠٨) * شفق عليه ، من حديث أبي هريرة .

* خرجه النجدي في مواضع عديدة من صحيحه ، منها . (كتاب الزكاة باب صدقة
 باليمن / ح ١٤٢٣) .

وهذا القسم مخلوق .

القسم الثاني . العين التي يقوم بها غيرها مثل قوله تعالى . ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾

[سورة النساء : ١٧١] .

إضافة هذه الروح إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خائفه تشريفًا ، فهي روح من الأرواح التي خلقها الله ، وليست جزءًا من الله ، (د هي حُت في عيسى النبي) وهو عي من مُفصلة عن الله ، وهذا القسم مخلوق .

القسم الثالث : أن يكون وصفًا محضًا يكون فيه المضاف صفة الله .

وهذا القسم غير مخلوق لأن جميع صفات الله غير مخلوقة ، ومثاله : قدرة الله ، وعزة الله ، وهو في القرآن كثير . اهـ

١٢ - العجب :

قال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» ٦ / ١٤٥ ح ٣٠١٠ :

(وقد تقدّم توجيه العجب في حق الله في أوائل الجهاد ، وأن معناه الرضا ، ونحو ذلك) . اهـ

قال في «فتح الباري» ٧ / ١٢٠ ح ٣٧٩٨ :

(لما شرح قوله ﷻ : صَبَحَكَ اللَّهُ الْمَلَأَةَ أَوْ عَجِبَ مِنْ فَعَالِكُمَا) . (١) (ونسبة الصبحك والتعجب إلى الله مجازية ، والمراد بهما الرضا بصبيهما) . اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» ٦ / ١٢٣ :

(ثمّ قوله : «التعجب استعظام للمتعجب منه» .

فيقر نعم ، وقد يكون مقرونًا بجهل سبب التعجب ، وقد يكون لما حرج عن بطائره . والله تعالى مكلّ شيء عليم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سب ما تعجب

منه ؛ بل يتعجب لحروجه عن بطائره تعطيماً هـ . والله تعالى يُطَمِّم ما هُوَ عظيم ؛ ومَّا نعصمة سسه أو عظمته .

فهأنه وصف بعض الحير بأنَّه عظيم . ووصف بعض الشُّرَّ بأنَّه عظيم ، فقال تعالى ﴿ رُبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [سورة التَّوْه ١٢٩] وقال ﴿ وَلَقَدْ مَآئِسَافَكَ سَيِّئًا مِّنَ الْمَنَافِي وَالْفُرْكَاتِ الْعَظِيمِ ﴾ [سورة الحجر ٨٧] . وقال . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَعُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ حَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيبًا * وَإِذَا لَا تَأْتِيَهُمْ فِتْنٌ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النِّسَاء ٦٦ - ٦٧] . ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة النُّور ١٦] . وقال : ﴿ إِنَّكَ لَشَرِّكَ لَطُمٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة النُّعْم ١٣] .

وبهذا قل تعالى : « بل عجبٌ وبسخرٌ » على قراءة الضَّم ، فهنا هو عجب من كُفْرهم مع وضوح الأدلَّة .

وقال النبي ﷺ للذي أثاره وامراته صيغته : « قد عجب الله » ، وفي لفظ في نصحيح : « قد ضحك الله ليلة من ضحككم البارحة » (١١٠) . وقال : « إنَّ أروثَ لي عجب من عبده إذا قال رب اغفر لي ، فإنه لا يغفر الذُّنوب إلا أنت ، يقول : عدم عبدي أنه لا يغفر الذُّنوب إلا أن » (١١١) ، وقال : « عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَأْنِ لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ » (١١٢) ، وقال : « عجب ربك من راعي غنم على رأس شظية

(١٠٩) * سبق تخريجه في الحاشية رقم " ١٠٦ " .

(١١٠) * سبق تخريجه في الحاشية رقم " ١٠٦ ، ١١٩ .

(١١١) * صحيح . من حديث عبي بن أبي جاسب رَضِيَ

أُخرجه أبو داود في شفه (كتاب الجهاد باب ما يقول المؤمن إذا ركب ح ٢٦٠٢)

ولترمذي في شفه (كتاب الدعوات باب ما يقول إذا ركب الناقة ح ٣٤٤٦)

وصححه العلامة لألباني - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في " صحيح الجامع " برقم : ٢٠٦٩

(١١٢) * صحيح غصة بن عامر

أُخرجه أحمد في مسند ٤ ، ١٥١ ، وتصحيحه في الكبير ١٤ ، ٣٠٩ ، ٨٥٣ =

يُؤَدُّ ، وبقيم ، فيقول الله : انظروا إلى عدي^(١١٣) أو كما قيل . وحو ذلك) هـ

١٣ - الغلو :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في «فتح الباري» ١ / ٢٦٦ :

(إن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه إلم وكيف ،

كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث) اهـ

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في تعليقه على هذا الموضع من فتح

باري :

(والصواب عند أهل السنة وصف الله تعالى أنه في جهة لثبو ، وأنه فوق

لعرش ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة ، كما في صحيح مسلم أن

نبي ﷺ قال بلجارية : أين الله ؟ قالت : في السماء الحديث^(١١٤)) اهـ

وقال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في «فتح الباري» ٦ / ١٣٦ ح ٢٩٩٥ :

(ولا يلزم من كون جهتي الغلو والشغل مُحال على أنه أن لا يوصف بالغلو

لأن وصفه بالغلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ،

وبذلك ورد في صفته العالي والعلى والشعالي ، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد

= قُلْتُ . ومداحه على ابن لهيعة ، وهو وإن كان الغالب على حالة الضعف ، إلا أن بعضه على

تصحيح رواية من أخذ عنه من أصوله ، ومنهم عبد الله بن وهب راوي هذا الحديث عنه ، وهو أحد

بعدلة الذين أخذوا من أصوله .

(١١٣) * صحيح . من حديث ثعبة بن عامر .

أخرجه أبو داود في سننه : (كتاب الصلاة / باب : الآذان في الشعر / ح ١٢٠٣) .

وسناني في سننه (كتاب الآذان / باب : الآذان لمن يصلي وحده / ح ٦٦٥)

وصححه علامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «صحيح الجامع» رقم ٨١٠٢

٤ (١) * أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب : تحريم كلام في

الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحه / ح ٢٣)

حَظُّ بَكْرٍ شَيْءٌ عَلَمًا) اهـ .

وفان - رَحْمَةُ - في فتح الباري ٦ / ٢٩١ ح ٣١٩٤ .

(ويُحتمل أن يكون المراد بقوله « عبده » أي . ذكره أو عبده ، فلا تكون
العبادة مكانية) اهـ .

وفان - رَحْمَةُ - في فتح الباري ٧ / ٤١٢ ح ٤١٢١ .

(قال لشهبي قوله : « من فوق سبع سموات »^(١١٥) معناه أن لحكمه من
من فوق ، قل ومثله قول زيب بنت جحش : « رَوَّجِي اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ
سَمَوَاتٍ »^(١١٦) ، أي : نزل ترويحها من فوق ، قال : ولا يستحيل وصفه تعالى
بالفوق على المعنى الذي يليق بجلاله ، لا على المعنى الذي يسبق إلى بوهبه من
لتحديد الذي يُفضي إلى التشبيه) اهـ .

قل العلامة مُحَمَّد بن صالح المُنْجَمِين - رَحْمَةُ - في « فتاوى العقيدة » ص ٨٠
س ٤٣ :

(مذهب اشعاف رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَذَاتِهِ فَوْقَ عِبَادِهِ وَقَدْ قُلَ لَهُ
تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَرْضَعْنِي فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى آلِهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَإِنَّكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء ٥٩] . وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَحْسَنَتْهُمُ فِيهِ مِنْ
شَيْءٍ فَحُكِّمُهُ إِلَى آسَافِ ﴾ [سورة النشورى ١٠] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ
الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُتَّقُونَ ﴾ [سورة آل عمران ١٠٤] .

= من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

(١١٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث عائشة

أُخْرِجَ النَّحْدَرِي فِي صَحِيحِهِ (كتاب المعاري / باب : حديث الإفك / ح ١١١١)

وَمُسَمَّمٌ فِي صَحِيحِهِ . (كتاب التوبة / باب : في حديث الإفك وقبول توبه القذوف / ح ٥٦)

(٦) * أُخْرِجَ النَّحْدَرِي فِي صَحِيحِهِ . (كتاب التوحيد / باب : ﴿ وَكَانَتْ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ =

تَنْفِيخُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَحْسِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٠٣﴾
 سورة ش. ٥١ - ١٠٢. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ وَفَّى صَلَاحًا﴾
 سورة الأحزاب. ٣٦. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ وَفَّى صَلَاحًا﴾
 سورة النساء. ٦٥. فإذا تبين أن طريقة المؤمنين عند شرع هي
 الرجوع إلى كذب الله تعالى، وشبهة رسوله ﷺ والشك والضعف بهما، وعدم
 لخيار فيما سواههما، وأن الإيمان لا يكون إلا بذلك، مع انتفاء حرج وتعام
 تسليمه، فإن الخروج عن هذا الطريق موجب لما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ
 أَمْرًا مِنْ تَعْدِي مَا نُنَزِّلُ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ عِبْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَى
 وَتُضْلَى بِهِ. جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء. ١١٥].

وعنى هذا فإن المتأمل في هذه المسألة مسألة علو الله تعالى بداته على حقه
 بعد رده، أي كذب الله تعالى، وشبهة رسوله ﷺ يتبين له أن الكتاب وشبهة قد دلا
 دلالة صريحة بجميع وجوه الدلالة على علو الله تعالى بداته فوق حقه، بعبارة
 محتلفة بها:

١- نصريح بأن الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ
 يَخِيفَ بِكُمْ تِلْكَ إِذْ هِيَ تَمُورُ﴾ ﴿١٦﴾ أَمْ أُنِمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ
 حَاصِبًا فَسَتَعْمَلُونَ كَيْفَ مُدِيرٌ﴾ [سورة الملك: ١٦ - ١٧]. وقوله ﷺ في رقية
 مريض «رَبِّهِ اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»، إلى آخر الحديث، رواه أبو داود (١٧٧)،

= [سورة هود: ٧، ح (٧٤٢٠)].

(١١٧) * ضعف حقا. من حديث أبي الثوراء.

أخرجه أبو داود في ش. (كتاب الطب / باب. كيف الزمى / ح ٣٨٩٢)

وقوله ﷺ : « وَأَبْدَى نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَحُلٍ يَدْعُو أَمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَتِيَتْهُ عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ لَدَى فِي السَّمَاءِ سَانِجًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا » . رواه مسلم . (١٨)

٢- انشريح بنوفيته تعالى ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلْفُ هُوَ قَوْفَ عَسَاوِيٍّ ﴾ [سورة الأعراف ١٨] وقوله : ﴿ يَمُوتُونَ رَحِمَهُمْ مِنْ قَوْفِهِمْ ﴾ [سورة طه ١٠٠] . وقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ قَوْفَ عَزْزِهِ إِذْ رَحِمْتَنِي سَبَقْتُ عَصِي » . رواه البخاري . (١١٩)

٣- انشريح بصعود الأشياء إليه ، ونزولها منه ، والصعود لا يكون إلا إلى أعلى ، والنزول لا يكون إلا من أعلى ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [سورة طه ١] . وقوله : ﴿ تَمُوجُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة المعارج ٢١] . وقوله : ﴿ يَدْعُرُ السَّمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَقْرَعُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة الشجدة ٥] . وقوله تعالى في القرآن الكريم : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْغُطُوفُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [سورة ممت ٤٢] . والقرآن كلام الله تعالى ، كما قال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة ٦] ، وإذا كان القرآن الكريم كلامه وهو تنزيل منه دل ذلك على علوه بداته تعالى وقوله ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَنْتَهِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ » إلى آخر الحديث ، وهو صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما . (١٢٠)

= ومن لأسني في " صيف الجامع " رقم . ٥٤٢٢ " ضعيف جدًا "

(١١٨) * في صحيحه (كتاب النكاح / باب تحريم لمساعها من فراش زوجها) ح (١٢١)
(١١٩) * في صحيحه (كتاب التوحيد / باب . ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [سورة هود ٧] ح (٧٤٢٢) .

(١٢٠) * من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب التهجد / باب : الدعاء في الصلاة من آخر الليل) ح (١١٤٥)

وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ مَا يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى مِرَاشِهِ، وَمَعَهُ: «أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِسَيِّدِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». وهو في صحيح البخاري وغيره. (١٢١)

٤- التخصيص بوصفه تعالى بالعلو، كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى ١]. وقوله: ﴿وَلَا يَكُونُ جَمْعُهُمَا وَهُوَ الْعِلُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة ٢٥٥]. وقول النبي ﷺ: «مُبْتَخَانَ رَبِّي الْأَعْلَى» (١٢٢).

٥- إشارة النبي ﷺ إلى السماء حين يُشهد الله تعالى في موقف عرفة ذلك الموقف العظيم، الذي أشهد فيه النبي ﷺ أكبر جمع من أمته، حين قال لهم: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، قَالُوا نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ». يرفع أصبعه إلى السماء ويرفعها إلى الناس. وذلك ثابت في صحيح مسلم من حديث جابر (١٢٣)، وهو ظاهر في أن

= وفي (كتاب الدعوات / باب الدعاء نصف الليل / ح ٦٣٢١).

وفي (كتاب التوحيد / باب: قول الله تعالى ﴿يُؤَيِّدُكَ أَنْ يَسْأَلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [سورة الفتح ١٥/ ح ٧٤٩٤].

وشمل في صحيحه: (كتاب صلاة المسافرين / باب: الترحيب في الدعاء ويذكر في آخر الليل والإجابة فيه / ح ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢). (١٢١) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أخرجه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، منها: (كتاب الوضوء / باب: فصل من بات على وضوءه / ح ٢٤٧).

وشمل في صحيحه: (كتاب الذكر والدعاء / باب: ما يقول عند النوم وأخذ المصباح / ح ٥٦، ٥٧، ٥٨).

(١٢٢) * أخرجه مسلم في صحيحه. "كتاب صلاة المسافرين / باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل / ح ٢٠٣).

من حديث جندب بن الجمال - رضي الله عنه - .

(١٢٣) * هذا مقتطع من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الحج / باب: حجة =

له تعالى في السماء ولأ نكاد رفعه يثاها عثا .

٦- سؤال النبي ﷺ بلحارية حين قال لها : « أئن الله ؟ » قالت في السماء .
 قال : « أئن الله ؟ » رواه مسلم من حديث طويل عن معاوية بن الحكم
 السلمي رضي الله عنه (١٤) وهو صريح في إثبات علو الذات له تعالى ، لأ « يس » ، إنما
 يستعمل بها عن المكان ، وقد أقر النبي ﷺ هذه المرأة حين سأله : « أئن الله ؟ » ،
 فأقرها على أنه تعالى في السماء ، ويثبت أن هذا مقتضى الإيمان حين قال : « أئن الله ؟ »
 فثبت مؤمنة . فلا يؤمن لعبد حتى يقر ويعتقد أن له تعالى في السماء ، فهذه أنواع
 من الأدلة السمعية المخبرية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ تدل على علو الله
 تعالى بذاته فوق حقيقه ، أما أفراد الأدلة فكثيرة لا يمكن حصرها في هذا الموضع ،
 وقد أجمع الشافعي المصالح رصون الله عليهم على لقول يقتضي هذه النصوص ،
 وأثبتوا له تعالى الغلو الذاتي ، وهو أنه سبحانه عاب بذاته فوق حقيقه ، كما أنهم
 مجمعون على إثبات الغلو المعنوي به وهو عبو الصفات ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَهُ
 الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [سورة الزمر ٢٧] . وقال
 تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف ١٨٠] . وقال تعالى : ﴿ فَلَا
 تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الشع ٧٤] .

وقال : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢٢] . إلى غير
 ذلك من الآيات الدالة على كماله في ذاته وصفاته وأفعاله .

وكما أن علو الله تعالى الذاتي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع

= شفي ﷺ ح ١٤٧ .

ذكر في حقه الودع كماله ، وهذا المقصود كان في بحر حقيقه عرفه الذي أوصى فيها النبي

ﷺ بكل أنواع البر ، وذكر فيها الشس بكفه الخعوق ، فكانت جامعة مدبرة .

(١٢٤) * سبق تحريجه في الحاشية رقم " ١٢٤ " .

شعب، فقد دل عليه العقل والفطرة.

أما دلالة العقل: فيقال: لا ريب أن العلو صفة كمال، وأن صفة نقص، وله تعالى قد ثبت له صفات الكمال فوجب ثبوت العلو له تعالى، ولا يرم عني إثباته له شيء من النقص، فإننا نقول: إنَّ علوه تعالى ليس مُنصِّمًا لكون شيء من مخلوقاته مُحيطًا به، ومن ظنَّ أن إثبات العلو له يستلزم ذلك فقد وهم في صفة، وصل في عقله.

وأما دلالة الفطرة على علو الله تعالى بذاته: فإنَّ كلَّ دافع له تعالى دُعاء عبدة، أو دُعاء مسألة لا يتوجه قلبه حين دُعائه إلا إلى السماء، ولذلك تجده يرفع يديه إلى السماء بمقتضى فطرته، كما قال ذلك الهمداني لأبي المعالي الجويني: «ما قل عارف قط: يارب إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العنوة». فجعل الجويني يعظم على رأسه، ويقول: «حِثْرني الهمداني، حِثْرني الهمداني». هكذا نُقِل عنه، سواء صُحِّت عنه أم لم تصح، فإنَّ كلَّ أحدٍ يُدرك ذلك، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الرَّجُلَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ (١٢٥). ثُمَّ إِنَّكَ تَجِدُ الرَّجُلَ يُصَلِّي وَقَلْبُهُ نَحْوَ السَّمَاءِ لَا سِوَمَ حِينَ يَسْجُد. ويقول: «شبحان ربي الأعلى»، لأنه يعلم أن معبوده في

(١٢٥) * هذا المنقطع مجزء من حديث طويل، أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الزكاة باب

قيل المصدقة من الكسب العُتْب وتربيتها / ح ٦٥)

من حديث أبي هريرة، ولعظه، قال رسول الله ﷺ: «يُنْهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيْبٌ لَا يَنْجَسُ إِلَّا طَيْبًا، وَهُوَ أَزْهَرُ النَّاسِ بِنَا أَزْهَرَ بِهِ الْفُؤَادَيْنِ، قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ فِي سَبَا تَحَلُّوْنَ عَلَيْهِ» [سورة المؤمن ٥١]

وَقُلْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة ١٧٢]

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ الشَّقْرَ، أَشَقَّتْ أَعْيُنُهُ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمُضْمَعُهُ حَرَمٌ، وَمُضْمَعُهُ حَرَمٌ، وَغُلْبِي بِالْخَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ.

السَّمَاءِ مُبْحَاثُهُ وَتَعَالَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْجِهَاتِ السَّتِّ خَالٍ » ، هَذَا يَقُولُ عَلَى عُمُومِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِبْطَالَ مَا أُثْبِتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ ، وَأُثْبِتَهُ لَهُ أَعْلَمُ حَلْقِهِ بِهِ ، وَأَشَدُّهُمْ تَعْظِيمًا لَهُ ، وَهُوَ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ أَنَّهُ مُبْحَاثُهُ فِي السَّمَاءِ الَّتِي هِيَ فِي حِمَاةِ الْغُلُوِّ ، بَلْ إِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَصْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَدَمِ ، لِأَنَّ الْجِهَاتِ السَّتِّ هِيَ ابْعُوقُ ، وَالشَّحْتُ ، وَالْيَمِينُ ، وَالشَّمَالُ ، وَالْخَلْفُ ، وَالْأَمَامُ ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ مَوْجُودٍ إِلَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ سَبَبٌ لِاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِبِدَاهَةِ الْفُقُولِ ، وَإِنْ تُعَيِّنْتَ هَذِهِ الْجِهَاتِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لَرَمِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا ، وَالذَّهْنُ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَفْرَضُ مَوْجُودًا خَالِيًا مِنْ تَعَلُّقِ هَذِهِ النَّسَبِ بِهِ لَكِنْ هَذَا شَيْءٌ يَفْرَضُهُ الذَّهْنُ ، وَلَا يَوْجَدُ فِي اخْجَارِجِ ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ وَنَرَى إِزَامًا عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ تَعَالَى فَوْقَ خَلْقِهِ ، كَمَا دُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ ، وَاجْتِمَاعُ السَّلَفِ ، وَالْعَقْلُ ، وَابْتِطَارَةُ ، كَمَا فَرَرْنَا مِنْ قَبْلِ . وَلَكِنَّا مَعَ ذَلِكَ نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، وَأَنَّهُ مُبْحَاثُهُ عَنِ خَلْقِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لَشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ . وَنَحْنُ نَرَى أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَخْرُجَ عَنَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ ، لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الثَّامِسِ كَاتِبًا مِنْ كَانَ ، كَمَا أَسْلَفْنَا الْأَدْلَةَ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ جَوَابِنَا هَذَا) . اهـ

١٤ - الْغَضَبُ :

قَالَ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ٦ / ٢٩٢ ح ٣١٩٤ :

(عَمْدُ شَرْحِهِ بِحَدِيثٍ : إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَتْ عِنْدَهُ قُوَّةَ عَرْشِهِ : إِنَّ رَحْمَتِي سَتَتْ عَصِي) . (١٢٦)

(١٢٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . مِنْ مَحَلِّثِ أَبِي خُرَيْرَةَ .

أَشْرَحَهُ الشَّيْخُ ابْنُ أَبِي خُرَيْرَةَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا (كِتَابُ بَدَأِ الْخَلْقِ / بَابُ مَا جَاءَ فِي -

(وانفراد من العصب لارمه ، وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه العصب) . اهـ

وقال - رحمه الله - في « فتح الباري » ٧ / ١٤٥ ح ٨٢٧ :

(وانفراد بالعصب إرادة الله إيصال العقاب ، كما أن المراد بلعة الله الإبعاد من رحمته) . اهـ

قال محمد آمان الحامي - رحمه الله - في « الصفات الإلهية » ص ٢٩٨ :

(الغضب من صفات الأفعال التي تتعلق بها المشيئة ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، ومن الآيات القرآنية التي ثبتت هذه الصفة قوله تعالى : ﴿ مَرَّ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفُجَّارِ ﴾ [سورة المائدة : ٦٠] . ﴿ وَعَصَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَلَّمَهُمْ ﴾ [سورة النساء : ٩٣] . ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ ﴾ [سورة البقرة : ٦١] .

وهناك عديد من آيات الكتاب المبين في هذه الصفة ، ومذهب سائر الأئمة إثباتها ، والأحاديث المشار إليها تؤكد ما جاء في هولاء الآي من وصف الله بالغضب ، وإن هذا الغضب يحدث في وقت دون وقت ، ومن ذلك ما جاء في حديث الشفاعة الطويل وهو يخبر عما يقوله الأنبياء اعتذاراً للناس عندما يتقدمون إليهم بطلب الشفاعة منهم ، وهم : آدم أبو البشر ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى عليهم السلام ، يخبر النبي ﷺ أن كل واحد منهم يقول : « إِنْ زُنِّي عَصِيْتُ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ يَغْضَبْ بَعْدَهُ وَلَا يَغْضَبْ بَعْدَهُ يَغْضَبُ بَعْدَهُ » ، إلى آخر الحديث الطويل . (١٢٧)

= قول الله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَنْزِلُ الْوَحْيَ عَلَى رُسُلِهِ وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧] ح ٣١٩٤

ومسلم في صحيحه ، كتاب ثبوت باب سعة رحمته الله تعالى ، وأنها مديقة عصبه ح ١٤ ، (١٦ ، ١٥)

= (١٢٧) * متفق عليه . من حديث أبي هريرة

ولحديث يدل دلالة واضحة على أَنَّ إثبات صفة الغضب من دين الرُّسل جميعاً . لأنَّ الشرائع كلها مُتَّفقة في الأصول بيد أَنَّ الله جعل لكل واحد منهم شرعة ومهاجراً . ومحل الشاهد من الحديث : « إِنَّ رَّبِّي قَدْ غَضِبَ أَلَيْتُمْ » ، وللفظ صريح في أَنَّهُ قد يحدث في ذلك اليوم غضب لم يحدث مثله قبل ذلك ، كما لا يحدث بعده مثله .

إِنِّي أَنْ قَالَ :

(استناداً إلى هذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة التي أثرن عدم ذكرها رغبة في الإيجاز يؤمن السلف ، ومجهور الأئمة بهذه النصفة ويُقونها على ظاهرها ، الظاهر الذي يليق بالله إيماناً منهم بأنَّ النصوص لا تدل بظاهرها ، لا على ما يتيقن بالله - خلافاً ما يزعمه الرَّاغمون - أي أَنَّهُمْ لا يؤولونه كما أوله غيرهم . بيد أَنَّ إثباتهم لا يصل بهم إلى حدِّ التشبيه والتَّمثيل - كما قلنا في غير موضع من الرسالة .

وأما الخلف فلم يُوقفوا في هذه الصِّفة كما لم يُحالفهم التوفيق أيضاً في جميع الصفات على اختلاف مشاربهم ، فزعموا : أَنَّهُ ما نعمة غضب ، وأما المراد بالغضب المذكور في النصوص لآرم الغضب وهو إرادة الانتقام ، وعملوا لما ذهبوا إليه بقولهم : إِنَّ أَصْلَ انْغِصَابِ غَلِيَانِ دَمِ الْقَلْبِ عِدَ إِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ وَذَلِكَ مُسْتَحْبَلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أو بعبارة أخرى : إِنَّ الْغَضَبَ الْإِنْفَعَالَ وَالتَّعْيِيرَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَهُوَ أَسْرَ لَا يَتَّقِ بِاللَّهِ ، إلى آخر تلك التعليلات والأعذار غير المقبولة لدى غيرهم ، من أهل السنة والجماعة .

= أحرجه الشَّعَارِي فِي مَوَاصِعَ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا (كِتَابُ التَّصْمِيمِ / بَابُ . « دُرَيْتَةٌ مَنْ حَكَمْنَا مَعَ نَوْجٍ إِذْ كَانَتْ عَيْنًا شَكُورًا » [سورة الإسراء ٣] .

ولدفع هذه الشبهة أُلتي سجوها من حيود بيت لعكבות نقول لها ما فساه
في ردّ شهادتهم السابقة حول صّفات أُلتي تحدّثنا عنها سابقاً . وهو إن نوارم
صفات المحبوبين أُلتي ذكروها لا ندرم صفات الحائق ، إذ لا مُباشرة بين صفات
الحائق والمحبوب حتّى تُفاس صفاته مُباحاه على صفاتهم . وكما أنّهم أثبتوا ذات
الباري دون تمكّير في نوارم صفات المحبوبين ، يلزمهم إثبات صفاته ذاتية أو فعلية
دون تمكّير في نوارم صفات المحبوبين ، وهذا الإلزام يصدق أو يلزم جميع أسماء :
المعتزلة ، ولأشاعرة وأتباعهم) اهـ

١٥ - الغيرة :

قال الحافظ - رحمه الله - في فتح الباري ٣٢٠/٩ :
(لَمَّا شَرَحَ قَوْلَهُ ﷺ : « مَا مِنْ أَحَبَّ أَعْيُنٍ مِنَ اللَّهِ ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ
الْفَوَاحِشَ ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَذْخُ مِنْ اللَّهِ ») . (١٢٨)
(قال عياض : ويُحتمل أن تكون الغيرة في حقّ الله لإشارة إلى تغير حال فاعل
ذلك ، وقيل عبرة في الأصل الحميّة والأنفة وهو تفسير بلازم التّغير فيرجع إلى
الغضب ، وقد نسب الله تعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا ، قال ابن
العربي : التّغير مُحال على الله بالدلالة القصعيّة ، فيجب تأويله بلازمه كالوعيد ،
وإيقاع العقوبة بالفاعل ، ونحو ذلك) اهـ
والإجابة عن هذه الشبهة هو نفسه ما أُجيب به عن صفة « الغضب »

(١٢٨) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

أُخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها (كتاب تفسير القرآن / باب قوله ﴿ وَلَا
تَقْرَبُوا فَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] / ح ٤٦٣٤) .
ومُسلم في صحيحه (كتاب التّوبة / باب عبرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش ح ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٤ ، ٣٥)

التي مرّت بها آفًا .

ويُصَدَّق عليه قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته - في « مجموع الفتاوى »

١١٩ / ٦

(ونحن نعلم بالاضطرار أننا إذا قدرنا موجودين : أحدهما عنده قوّة يدفع بها الفساد ، والآخر لا فرق عنده بين الصّلاح والفساد ، كان الذي عنده القوّة أكمل . وهذا يُدْخِلُ من لا عبرة له على الفواحش كالذّيّوث ، ويُدْخِلُ من لا حميّة له يدفع بها الظلم عن المصنومين ، ويُدْخِلُ الذي له غيرة يدفع بها الفواحش ، وحميّة يدفع بها الظلم ، ويعلم أنّ هذا أكمل من هذا .

وهذا وصف النبي ﷺ الرّب - ﷻ - بالأكمليّة في ذلك . فقال : في الحديث الصحيح : « لَا أَخَذَ أُعْزِرُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » .

وقال : أَتُعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ ، لَأَنَا أُعْزِرُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أُعْزِرُ مِنِّي .^(١٢٩)

وقول القائل : هذه انفعالات نفسيّة .

فيقال : كل ما سوى الله مخلوق مُنْعَمِل ، ونحن وذواتنا مُنْفَعِلَة ، فكونها انفعالات فيها بغيرنا معجز عن دفعها : لا يُوجِبُ أن يكون الله مُنْفَعِلًا لها عاجزًا عن دفعها ، وكان كل ما يجري في الوجود ، فإنّه بمشيئته وقدرته لا يكون إلّا ما يشاء ، ولا يشاء إلّا ما يكون ، له الملك وله الحمد . اهـ

١٦ - التّزول :

قال الحافظ - رحمته - في « فتح الباري » ٣ / ٣٠ ح ١١٤٥ :

(قوله : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا »^(١٣٠) استدلل به من أثبت الجهة ، وقال :

(١٢٩) * سبق تحريره في الحاشية رقم " ١٢٨ " .

(١٣٠) * سبق تحريره في الحاشية رقم : " ١٢٠ " .

هي جهة لغلو، وأكرر ذلك الجمهور؛ لأن القول بذلك يُقضى إلى استحيز - تعالى الله عن ذلك -)

إلى أن قال :

(وقال ابن العربي : وعن قوم تأويلها . وبه أقول ، فأما قوله « ينزل » فهو رجع إلى أفعاله لا إلى ذاته عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه) اهـ .

وقال - رحمه الله - في « فتح الباري » ٧ / ١٢٤ ح ٣٨٠٣ :

(فمعتقد سلف الأئمة ، وعلماء السنة من الحلف أن الله مُرَّه عن الحركة والتحول ...) اهـ .

يُجاب عما فات من وجوه :

- أن أحاديث التَّوَلُّوت متواترة حيث رواها نحو من ثمانية وعشرين صحابياً عن النبي ﷺ ، واشتملت عليه كتب الإسلام ودواوينه كـ : « صحيح البخاري » ، و « صحيح مسلم » ، و : « كتب الصحاح الأخرى لابن خزيمة ، وابن حبان ، و السنن الأربعة ، و « مسند أحمد » ، بل أفردوا بعضهم بالتصنيف كـ لدارقطني وغيره .

وحقيقة الخلاف لا تكمن في ثبوت الحديث من عدمه بل في تفسيره ، فسلف الأئمة يُمرِّضونه على ظاهره ويثبتون لله نزولاً يليق بذاته كما أثبت لنفسه ، بينما يتأولونه غيرهم بتأويلات يأنى ذكرها ، والرد عليها إن شاء الله .

- أن تأويلهم للحديث مردود عليه ، فيعضهم قال أن الذي يرل هو « منة » ، واعتمدوا في ذلك على رواية أخرجهما النسائي في سننه فيها : « إن الله يُعْهِلُ حَتَّى يَنْصَبِي شَطْرَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَحَاتُّ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَعِيرٍ يُعْزَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى ؟ » (١٣١)

(١٣١) * سبق تخريجه في الحاشية رقم : " ١٢٠ " .

وتأويل الحديث بـ « ملك يرل » مردود من وجوه :

- أن الحديث مُتَكَمِّمٌ فيه بهذه الزيادة ، من ذهب الحافظ ابن مده - رَحِمَهُ اللهُ - إلى أنه « موصوع » .

أن الملك يستحيل أن يُبَادِي : هل من ذاع يُشْتَحَابُ له ، هل من مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ له ، هل من سَائِلٍ يُعْطَى ؟ .

وكذا الأمر ، والرحمة ، عند من تأوّل الحديث بهما .

- أن لازم نزول : الملك ، أو الأمر ، أو الرحمة لهم لا يقولون به لأنه يثبت علو ، لله الذي تنزل من عنده هذه الأشياء ، فهم بين أمرين : إما يُشْتَبُونَ العلو ، فيكون الشك على زعمهم أمر لله ، أو الرحمة ، أو الملك ، أو يُشْتَبُونَ النُّزُول فيشتَبُونَ علو الله .

لذا لما قال بعض الثقات لبعض الثبتين : ينزل أمره ورحمته ، فقال له الثبت : فمن ينزل ؟ ، ما عندك شيء فوق ؟ ، فلا ينزل منه لا أمره ، ولا رحمته ولا غير ذلك ، فثبت الثاني .

- أن الجمع بين رواية الشافعي وبقيّة أحاديث الباب مُمكن فإن الله قد يأمر مُنَادِيًا يُبَادِي : هل من دَعِيَ يُسْتَجَابُ له ؟ ، هل من مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ له ، ثُمَّ ينزل رب المرأة فيقول : من سألني فأعطيه ، من يستغفرني فأعفر له .

١٧ - اليد :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في « هدي الشاري » ص ٢١٩ :

(قوله « أطولهم يدًا » أي أسمحهن ، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مُصَافًا إلى الله تعالى ، واتفق أهل الشنّة والجماعة على أنه ليس الشراذ باليد الحارحة التي هي من صفات المحدثات وأثبتوا ما جاء من ذلك وأموا به ؛ فمهم من وقف ولم يتأوّل ، ومهم من حمل كل لفظ منها على المعنى الذي ظهر به ، وهكذا

عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك) اهـ

قل الحافظ - كَلَّمَكَ في فتح الباري ٢ / ١٢٩ ح ٦٤٤ .

(وقوله : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ هُوَ قَسَمٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَثِيرًا مَا يَقْسِمُ بِهِ ،

والمعنى : أَنَّهُ أَمْرٌ مُقَوِّسٌ الْعِبَادَ بِإِذْنِ اللَّهِ ، أَي : بِتَقْدِيرِهِ وَتَدْبِيرِهِ) اهـ

قال العلامة صالح بن فوزان الفوزان في شرح العقيدة الواسطية ص ١٤٢ :

(المراد - يعني في النصوص التي ورد فيها إصافة اليد لله - يد الذات ، لا يد

القدرة والنعمة ؛ إذ لو كان المراد باليد القدرة ، كما يقولون ، لبطل تخصيص آدم

بحقه بهما ؛ فإن جميع المخلوقات حتى إبليس خلقت بقدرته ، فأَيُّ مَرِيَّةٍ لآدم

على إبليس في قوله : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ [سورة ص ٧٥] .

فكان يُمكن لإبليس أَنْ يقول : وأنا خلقتني بيدك . إذا كان المراد

بهما القدرة .

وأيضًا لو كان المراد باليد القدرة لوجب أَنْ يكون لله قُدرتان ، وقد أجمع

المسلمون على مُطلان ذلك . (١٣٢)

وأيضًا لو كان المراد باليد النعمة لكان المعنى أَنَّهُ خلق آدم بنعمتين ، وهذا

باطل ؛ لأنَّ نعم الله كثيرة لا تُحصى ، وليست نعمتين فقط (١٣٣) . اهـ (١٣٤)

(١٣٢) * قال العلامة محمد أمين الحاشي في "الصُّلَحَاتُ الإلهِيَّة" ص ٣٠٦

(أَيْ : أَيْدٍ بِحَسْنِ الْقُدْرَةِ لَا أَعْلَمُ ثُبُوتَ هَذَا الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ ، ثُمَّ إِنَّمَا كَانَ مِنْ بَابِ الْكِبَايَةِ وَاللَّهِ

أَعْلَمُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَلَمَّا خَلَقْنَا بَنِيَّهَا يَأْتِيَهَا﴾ [سورة الأَنْزِلَات . ٤٧] . فَلَيْسَ لَفْظُ "أَيْدٍ" هَذَا جَمْعٌ

بِهِ كَمَا يَزْعُمُونَ . وَإِنَّمَا هُوَ مُصَوَّرٌ "أَيْدِ الرَّجُلِ يَدٌ أَيْدَا" أَي : قَوِيٌّ ، هَكَذَا قَالَ الْمُفَضِّلُونَ) اهـ

وقال العلامة محمد بن صالح العثيمين في "شرح العقيدة الواسطية" ١ / ٢٧٣

ر لهما ما أصابها الله إلى نفسه ، ما قال بأيدينا ١ بل قال : بأيدي ، أي : بقُوَّة) اهـ

(١٣٣) * قال تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا نَحْنُ لَكَ لَا تَخْشَوْنَكَ﴾ [سورة إبراهيم . ٣٤]

(١٣٤) * عائشة

١٨ - اليمين :

قال الحافظ : **كَذَلِكَ** - في « فتح الباري » ٣ / ٢٨٠ ح ١٤١٠ :
(قوله **يَعْلَمُ** : **إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بيمينه** . (١٣٥)

= قال العلامة محمد بن صالح المنجد في " شرح لُمة الاعتقاد " ص ٢٨ .

(الأوجه التي وردت عليها صفة اليمين وكيف توفق بينها .

الأول . إفراد كقولہ تعالى . ﴿ تَرَكْنَا الْآلِهَ وَيَدُ الْإِثْمَانِ ﴾ [سورة التثنية ١] .

الثاني . التثنية كقولہ تعالى ﴿ بَلْ يَدَاؤُا مَبْشُورَتَايَا ﴾ [سورة السائدة ٦٤] .

الثالث . الجمع كقولہ تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا صُفًى أُنثًى الْمَكَا ﴾ [سورة
س ٧١] .

ولتوفيق بين هذه الوجوه أن نقول : الوجه الأول مفرد مضاف فيشمل كل ما ثبت له من يد ، ولا
ينافي التثنية ، وأما الجمع فهو للتعظيم ، لا لتحقيق العدد الذي هو ثلاثة مأكتر ، وحينئذ لا ينافي
التثنية على أنه قد قيل : إن أقل الجمع اثنان ، فإذا حمل الجمع على أنه فلا تعارضة أصلاً . هـ
قلت : وقد وقع خلاف كبير في مسألة : " أقل الجمع " فترددت أقوال العلماء بين التثنية والثلاثة ،
فجواب بما يلي : قال تعالى : ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْرَاهِيمُ مَا مَسَكَكَ أَنْ تُشَهِدَ لَنَا خَلْقًا يَدْعُ ﴾ [سورة ص ٧٥] .
ولما نعى : ﴿ بَلْ يَدَاؤُا مَبْشُورَتَايَا ﴾ [سورة السائدة ٦٤] .

والمقام في الآية مقام تحدّي لإبليس الذي يذكر مقام آدم بعدئذ كرمه ونفسه على خلقه كالة ،
كما أن الله تعالى يتحدّي اليهود في الآية الثانية لتأخّلوا : ﴿ يَدُ نَقَرٍ مَمْلُوءَةٌ ﴾ [سورة السائدة ٦٤] .
فمر كان له أكثر من يد في لذكر ذلك في مقام التحدي ، فيجب حمل الجمع على التعظيم كما في
قوله تعالى : ﴿ اُنْ . و . محس . و . قلنا . وما أشبه ذلك ، وهو واحد

(١٣٥) * هذه الجملة بعض حديث شُعْبَةَ عليه ، من حديث أبي هريرة .

وسمعه من تصدّق بقدر نفرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب وإن الله يقبلها بيمينه ثم
يربّها بضاحيه كما يربي أخذكم قلوه حتى تكون بيتل الخيل .

أحرجه الشحاري في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : الصدقة من كسب طيب قوله
﴿ وَيَرْبًى أَمْسَدَ قَسَتْ وَاللَّهُ لَا يُؤْتِي كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمًا ﴾ * إِنَّ الْآيَةَ تَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة =

قال عياض : لَمَّا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي يُرْتَضَى وَيُتْلَقُ بِالْيَمِينِ وَيُؤْخَذُ بِهَا ، اسْتَعْمَلَ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْقَبُولِ ، لِقَوْلِ الْقَاتِلِ :

تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

أي : هو مؤهل للمجد والشرف ، وليس المراد بها الجارحة . . (١٠٥)

قُلْتُ : وما الخطأ في إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، وما أثبتته له رسوله ﷺ بل وما الذي يدعوهم إلى تأوُّل هذه الآيات والأحاديث التي تُثَبِّتُ الْيَمِينَ لِلَّهِ عَلَى الْمَجَازِ ، وَقَدْ يَبْطَأُ مَرَّاتًا وَتَكَرَّرَ يُظَلِّلَانِ مَسْلِكَهُمْ وَفَسَادَ مَنْطِقَهُمْ ، لِأَنَّ اللَّهَ شَبَّحَهُ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الصِّفَةَ ، وَبِمِثْلِهِ شَبَّحَانَهُ لَيْسَتْ كَيْفِيَّةُ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يُلْزَمَ التَّشْبِيهُ ، كَمَا يَرْعَمُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى ١١] . وَالْإِتِّفَاقُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَقْتَضِي الْإِتِّفَاقَ فِي الْمُسَمًى ، فَلَمَّا خُلِقَ صِفَاتُ تَلْقِيْقُ بِهِ ، وَتَخْتَصُ بِهِ ، وَلِلْمَخْلُوقِ صِفَاتُ تَلْقِيْقُ بِهِ ، وَتَخْتَصُ بِهِ ، وَاللَّهُ أَهَمُّ وَظَلُّ الْغُفَّانِ أَنْ وَصَفَ اللَّهُ ﷻ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ يُوْذِي إِلَى تَشْبِيهِ اللَّهِ ﷻ بِمَخْلُوقِهِ مِنْ أَفْسَدِ الْأَقْوَالِ ، بَلْ تَعْطِيلُهُ لِمَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ ، تُلْزِمُ مِنْهُ عِدَّةَ أُمُورٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ بِهَا لَوْ عَلِمَهَا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ - في « مجموع الفتاوى » ٢٠٩ / ٥ :

(وهؤلاء الجهال يُثَبِّلُونَ فِي اجْتِدَادِهِمْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، ثُمَّ يَفْهَمُونَ ذَلِكَ وَيُعْطِلُونَهُ ، فَلَا يَفْهَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَخْتَصُ بِالْمَخْلُوقِ ، وَيَسْفُونَ

= (البقرة : ٢٧٩ - ٢٧٧ / ح ١٤١٠) .

وفي (كتاب التوحيد / باب . قول الله تعالى . ﴿ سَمِيعٌ أَلْمَلِكُ وَكَذَّابٌ لَدُوٌّ ﴾ [سورة الممراح .

[٤] وقوله جل ذكره : ﴿ إِلَهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الْكَبِيرُ ﴾ [سورة فاطر . ١٠ / ح ٧٤٣٠] .

ومُسَمًى فِي صَحِيحِهِ . (كتاب الزكاة / باب . قول للصدقة من الكسب الطيب وريثها

مضمون ذلك ، ويكونون قد جعلوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفته ،
 وأنحدوا في أسماء الله وآياته ، وخرجوا عن القياس العقلي والنص الشرعي ، فلا
 يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح ، ثم لا يذ لهم من إثبات بعض ما
 يثبت أهل الإثبات من الأسماء والصفات ، فإذا أثبتوا البعض ونفوا البعض قيل لهم
 ما لفرق بين ما أثبتموه ونفيتموه ؟ ، ولم كان هذا حقيقة ولم يكن وهذا حقيقة ؟ ،
 لم يكن لهم جوت أصلاً ، وظهر بذلك جهلهم وصلالهم شرعاً وقدرًا (اهـ^(١٣٦))



(١٣٦) * طالع الله .

جاء في صحيح مسلم : عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ تطوي الله ﷻ استمرت
 يوم القيامة ، ثم تأخذهم بيده اليمنى ، ثم يقول أنا الملك أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ، ثم
 تطوي لأرضين بشماله ، ثم يقول أنا الملك أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ .
 أخرجه تيسم في صحيحه : (كتاب صفة السافعي / باب صفة القيامة والجنة وسر / ح ٢٤) .
 أشكل بعد : " بشماله " على كثير من الناس وتكلم غير واحد في صحيحها ، سيما أكر أعرون
 صحتها

قال العلامة محمد بن صالح الخنيسي - رحمه الله - في " فتاوى المفيدة " ص ٨٩
 (كلمة " بشماله " اختلف فيها الرواة : منهم من أثبتها ، ومنهم من أنكراها ولما لا تصح من
 رسول الله ﷺ رُسل هذه التهمة هو ما ثبت في صحيح مسلم أن الرسول ﷺ قال " وأنا
 شقيصين عند الله غني غنايز من نور ، عن يمين الرحمن عز وجل وكلنا بيديه يمين " أخرجه
 تيسم في صحيحه : (كتاب الإمارة / باب : فضيلة الإمام العادل ، وعقوبة الحائر ، وبحث عن
 الردى بالرواية / ح ١٨) .

وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال

ويكن قد روى مسلم في صحيحه إثبات الشمال لله تعالى فإذا كانت محبوظة فهي عدي لا سامي
 " كل يد يمين " لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالثبوت للمخلوق اعصا عن يد
 اليمنى ، فقال " كل يد يمين " أي ليس فيها نقص . علما كان الوهم زائما يذهب ربي =

الخاتمة

بعد أن انتهيت من هذا البحث ؛ أرجو أن أكون قد وضحت مقاصدي منه ، وهي تتلخص في النقاط الآتية :

- ١ - التعريف بـ : الحافظ ابن حجر رحمته الله - وبيان قدره العلمي .
- ٢ - التعريف بـ : « الأشاعرة » ، وبيان أهم أصولهم الفكرية والعقائدية .
- ٣ - نفي انتساب « الأشاعرة » إلى أهل السنة .
- ٤ - بيان أسباب انتشار المذهب الأشعري ، وبيان أن علماء أهل السنة أكثر وأثقل .
- ٥ - الدِّفاع عن الحافظ ابن حجر يعني انتسابه إلى « الأشاعرة » .
- ٦ - بيان المسائل التي خالف فيها الحافظ « ابن حجر » أهل السنة توفيقها أثناء البحث أو المذاكرة في كتب الحافظ - رحمته الله .
- ٧ - إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف شامل في مسألة : اعتقاد الحافظ ، وبيان سببه إلى لأشاعرة من عدمه ، وخصوصاً أن أغلب الكتب التي كتبت في هذا الشأن اهتمت فقط ببيان ثعالفات الحافظ في مبحث « الأسماء والصفات »

٨ - أثبات حُسن يعني التَّحْسُن في هذه اليد دون الأخرى قال : " كُنَّا يَدَيْهِ يَمِينٌ " ويُؤيده قوله " إِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى فَنَائِيزٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّسُولِ " فإن المقصود ببيان مصداقهم ومرتبهم وأهمهم هي يمين برؤس شبحانه

وعنى كُلُّ مَنْ يَدِيهِ شَبَحَانِه اثْنَانِ بِلَا شَكٍّ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ عِوَاذِ الأُخْرَى وَإِذَا وَصَفَ يَدَ لِأُخْرَى بِالنَّشْمَلِ مَبِيرُ التَّمَرَادِ أَنَّهَا أَنْفَصُ مِنَ الْيَدِ الَّتِي يَمِينُ بِلَ كُلِّمَا يَدِيهِ يَمِينُ

وإِذَا حَبَّ عَسَى أَنْ نَقُولَ : إِنَّ يَمِينَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوَسَّلَ بِهَا ، وَإِنَّ لَمْ تَنْتَبِهْ مَعَهُ كَتَبَ يَدِيهِ يَمِينُ (٨٠)

فَقَدْ وَهَبَهُ زَيْدَةُ صَحَّحَهَا الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي رحمته الله - في " صحيح الجامع " برقم ٨١٠١

من غير ردّ عليها ، أو الردّ بتعليق مُختصر لا يؤصّل هذه المسألة ولا يروي بهم طالب العلم المُتعمّش .

٨ - رجاء الثواب بالصّواب في الدارين ، فنسأل الله المجابة من الرُّلّ ، وسوِّع لِحِجَّة ، إِنَّهُ جَواد كريم .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدِي ، وَلِرُوحَتِي الَّتِي
تَحَمَّلْتُ مَعِيَ عَنَاءَ رَحَلَةِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَاهْدِ
أَوْلَادِي وَانْفَعْ بِهِمْ ، إِنَّكَ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ ، وَنِعْمَ الْمُجِيبُ .

كتبه

أبو أسامة الأثري

جمال بن نصر بن عبد السلام

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

المراجع

- ١ - المنعم شمعون لألفاظ القرآن الكريم . محمد فوزي عبد الباقي
- ٢ - المنعم شمعون لألفاظ الحديث النبوي . مجموعة من المستشرقين .
- ٣ - موسوعة أعلام الحديث النبوي الشريف . محمد الشعيد رطلوف
- ٤ - تحفة الأشراف . الحافظ الجزي .
- ٥ - لقاء المحرر للمنعمدي على الأشاعة من البشر . حسن علي الشاف
- ٦ - الضوء اللامع . شمس الدين السخاوي .
- ٧ - مجموع الفتاوى . ابن تيمية .
- ٨ - نسان الميراث . الحافظ ابن حجر .
- ٩ - لومع الأنوار . الشعراوي .
- ١٠ - شرح العقيدة الواسطية . محمد بن صالح المنجد .
- ١١ - مهج لأشاعة في العقيدة . د . سفر الخوالي .
- ١٢ - مجموع الموائد والفتاوى الأواند . عبد الرحمن بن ناصر السعدي
- ١٣ - فتاوى العقيدة . محمد بن صالح المنجد .
- ١٤ - الجامع الصحيح . محمد بن إسماعيل البخاري .
- ١٥ - الجامع الصحيح . مسلم بن الحجاج .
- ١٦ - القواعد الفسقية في صفات الله وأسمائه الحسنى . محمد بن صالح المنجد .
- ١٧ - إعلام البرية بغير انتساب ابن حزم للجهينة . المؤلف .
- ١٨ - صفات الإلهية . محمد أماني الجاسي .
- ١٩ - سنن أبي داود .
- ٢٠ - سنن الترمذي .
- ٢١ - سنن النسائي ١ الشحي .
- ٢٢ - سنن ابن ماجه .
- ٢٣ - صحيح الجامع الصغير . ناصر الدين الألباني .
- ٢٤ - صحيح الجامع الصغير . ناصر الدين الألباني .
- ٢٥ - أصول الدين . عبد القاهر الجرجاني .
- ٢٦ - نية في أصول الدين . الشوكلي الشافري
- ٢٧ - معاني أصول الفقه . محمد بن حسين الجيزاني
- ٢٨ - فتح الباري . للحافظ ابن حجر العسقلاني .

- ٢٩ - تحفة المرشد، الشيخ جوري.
- ٣٠ - الإيمان الكبير، ابن تيمية.
- ٣١ - ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د. سقر نخوي.
- ٣٢ - العقائد الشافعية، أحمد بن حجر آل بوضامي.
- ٣٣ - تحفة الإخوان، عبد العزيز بن باز.
- ٣٤ - إتحاف الثبير، مصطفى بن إسماعيل.
- ٣٥ - الثؤثر، ناصر الدين الألباني.
- ٣٦ - المسند، أحمد بن حنبل.
- ٣٧ - أحكام الجنائز، ناصر الدين الألباني.
- ٣٨ - تحذير الشايد، ناصر الدين الألباني.
- ٣٩ - هدي الشاري مقدمة صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٤٠ - شرح نظم الورقات، محمد بن صالح العثيمين.
- ٤١ - زاد الفقير شرح سلم توصيل، المؤلف.
- ٤٢ - شرح أئمة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين.
- ٤٣ - توضيح الكافية الشافعية، عبد الرحمن بن ناصر الشعدي.
- ٤٤ - الوابل الصيب، ابن القيم الجوزية.
- ٤٥ - مختصر العلو، ناصر الدين الألباني.
- ٤٦ - الرسالة التدمرية، ابن تيمية.
- ٤٧ - الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد ابن عدي.
- ٤٨ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي.
- ٤٩ - العلل الواهية، ابن الجوزي.
- ٥٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة، ناصر الدين الألباني.
- ٥١ - سلسلة الأحاديث الضعيفة، ناصر الدين الألباني.
- ٥٢ - السنة، ابن أبي عاصم.
- ٥٣ - ظلال الجنة في تخرير السنة، ناصر الدين الألباني.
- ٥٤ - شرح العقيدة الواسطية، صالح بن فوزان الفوزان.
- ٥٥ - المعجم الكبير، الطبراني.
- ٥٦ - رسائل في أخطاء فتح الباري في العقيدة.
- عبد الله بن محمد بن أحمد الدؤوبي، عبد الله بن سعد بن الغامدي.
- ٥٧ - لاحظ الأخطاء بذيل طبقات الخلفاء، تقي الدين محمد بن قهدة المكي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٣
خطة البحث	٥
المقدمة	٦
المبحث الأول : ترجمة الحافظ ابن حجر	٦
المبحث الثاني : التعريف بالأشاعرة	١٧
المبحث الثالث : هل الأشاعرة من أهل السنة ؟	٢٤
المبحث الرابع : سبب نسبة الكثير من الفقهاء إلى المذهب الأشعري	٣٣
المبحث الخامس : بيان مساحة الاختلاف والانفلاق بين الأشاعرة وأهل السنة	٣٩
القسم الأول : أصول الاستنباط عند الأشاعرة	٣٩
ثانياً : المسائل الأصول المختلف فيها بين أهل السنة والأشاعرة	٥٤
١ - التوحيد عند الأشاعرة	٥٤
٢ - الإيمان عند الأشاعرة	٥٦
٣ - موقف الأشاعرة من قضايا التكفير	٥٧
٤ - مسألة خلق القرآن	٥٨
٥ - الثبوتات	٥٨
٦ - الحكمة الغائية	٥٨
٧ - القدر	٥٩
أهم أصول المسائل التي وافق فيها الأشاعرة أهل السنة	٦٢
المبحث السادس : أسباب انتشار المذهب الأشعري	٦٤
الفصل الأول : نفي انتساب الحافظ ابن حجر للأشاعرة	٦٦
الفصل الثاني : المسائل التي خالف فيها الحافظ ابن حجر أهل السنة	٨٢

٨٢	مسائل الإيمان
٨٥	مسائل القرآن
٨٧	مسائل التوحيد
٨٧	مسائل توحيد الألوهية
١١٢	مسائل توحيد الأسماء والصفات
١١٢	القواعد التي أفسدت على الحافظ
١١٢	مبحث الأسماء والصفات
١٣٣	مخالفات الحافظ ابن حجر العسقلاني في توحيد الأسماء والصفات
١٧٩	الخاتمة
١٨١	المراجع
١٨٣	الفهرس



سَلَسَلَتْ
وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا

البُذُورُ السَّافِرَةُ فِي نَفْيِ انْتِسَابِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَى الْأَشْيَاعِ

تَأَلَّفَ
أَبِي أُسَامَةَ الْأُرِّي
جَمَالُ بْنُ نَفْسٍ حَبْرُ السَّلَامِ

